الشركة الخليجية المغاربية القابضة

Gulf North Africa Holding Company

التقرير السنوي 2016

القبلة – شارع أبوبكر الصديق – برج مرزوق – الدور 12

هاتف: 22258006/7/8/9/10 965+

فاكس: 22258011 965+

www.gnahc.com - info@gnahc.com

المحتويات:

- مجلس الإدارة 06
- الإدارة التنفيذية..... 07
- كلمة رئيس مجلس الإدارة..... 08-10
- تعهد بسلامة ونزاهة التقارير المالية..... 11
- تقرير الحوكمة ..... 12 - 32
- تقرير المكافآت والمزايا ..... 33 - 35
- تقرير لجنة التدقيق للشركة الخليجية المغاربية القابضة ..... 36 - 38
- تقرير هيئة الرقابة الشرعية..... 39
- المشاريع الحالية ..... 40 - 41
- الشركات التابعه..... 42
- البيانات المالية المجمعة و تقرير مراقب الحسابات المستقل..... 43

صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

سمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد دولة الكويت

مجلس الإدارة

السيد/ طلال جاسم الخرافي

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور / فؤاد عبد الله العمـر

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ شايع عبد الله الشايع

عضو مجلس إدارة

السيد/ طارق أحمد الجاسم

عضو مجلس إدارة

السيد/ عبد العزيز جاسم الفيلكاوي

عضو مجلس إدارة

الإدارة التنفيذية

السيد / عبد العزيز جاسم الفيلكاوي

الرئيس التنفيذي

المهندسة / مي سليمان الفصام

مدير إدارة المشاريع

السيد / خالد غلام رباني

مساعد مدير الإدارة المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة أن أهديكم أطيب التحيات وأن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الحادي عشر للشركة لنستعرض معاً أعمال الشركة ونشاطاتها والنتائج المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

عملت الشركة خلال السنة الماضية على متابعة السعي لتطبيق استراتيجيتها والمتمثلة في إعادة هيكلة استثماراتها ومحاولة الإستفادة من مواردها المتاحه لتحقيق أفضل عوائد على رأس المال ، والتي أثمرت عن تحقيق نمو في الإيرادات التشغيلية للشركة بنسبة 20.4% لتبلغ 561,450 د.ك مقارنة مع 466,119 د.ك في عام 2015 ، إلا أنه خلال عام 2016 شهد السوق العقاري في الكويت تراجعاً ملحوظاً والذي بدوره أثر على قيمة عقارات الشركة الاستثمارية في الكويت ليتم تسجيل انخفاض في القيمة العادلة لها بنسبة 8.5% أي بما يعادل (686,980) د.ك ، وبالإضافة إلى ذلك تم تسجيل مخصصات وخسائر نتيجة الإنخفاض في القيمة لعقارات الشركة في المغرب وليبيا كانت حصة الشركة منها (695,214) د.ك كما سجلت الشركة مخصصاً اضافياً اختيارياً بقيمة (367,386) د.ك مقابل استثمار الشركة في مشروع امبوريا - تركيا وذلك بسبب تأخر مطور المشروع في تنفيذ إلتزاماته ، وبذلك فقد بلغت خسارة الشركة الخاصة بمالكي الشركة الأم (1,637,330) د.ك بواقع (11.26) فلس للسهم. وقد بلغ اجمالي الأصول 21,987,578 د.ك واجمالي حقوق المساهمين 17,994,180 د.ك حيث أن حقوق المساهمين الخاصة بمالكي الشركة الأم بلغ 13,573,802 د.ك أي بما يعادل قيمة دفترية تبلغ 93 فلس للسهم.

وقد كان من أهم الأعمال التي تمت خلال عام 2016 التخارج الكلي من الاستثمار في شركة بيان القابضة والذي يعتبر أحد الاستثمارات العالقة للشركة نظراً للخسائر الرأسمالية التي تم تكبدها منه دون أي توزيع أرباح سنوية ، وقد تم تحقيق ربح بلغ 82,500 د.ك نتيجة هذا التخارج ، حيث كان هذا التخارج مقابل زيادة حصة الشركة في شركة رواج القابضة لتصبح 24% تقريباً ليتم تصنيفها كشركة زميلة ، وحيث أن من المتوقع البدء بتحقيق أرباح سنوية من هذا الاستثمار لتنعكس على بيان الدخل للشركة الخليجية المغاربية القابضة.

أما على صعيد مشاريع الشركة المباشرة، فقد قاربت الشركة من اتمام مشروعها الثاني في المملكة العربية السعودية وهو عبارة عن تطوير مجموعة فلل سكنية بمساحات مختلفة في حي الندى في مدينة الرياض ، و فيما يخص مشروع امبوريا في مدينة اسطنبول - تركيا الذي استثمرت الشركة فيه خلال عام 2014 ومحدد له التخارج في

عام 2017 وعلى الرغم من تأخر مطور المشروع بتنفيذ التزاماته تجاه الشركة إلا أنه من المتوقع التوصل إلى تسويه مع مطور المشروع من شأنها تخارج الشركة من هذا الإستثمار خلال عام 2017.

كما تعمل الشركة على التخارج من مشروع جنزور العقاري في ليبيا، بالسعي لبيع الأرض بسعر مناسب على الرغم من صعوبة الأوضاع السياسية والاقتصادية في ليبيا بشكل عام.

أما فيما يخص مشروع كازابلانكا في سوريا ، فقد حرصت الشركة على أخذ الاحتياطات اللازمة لضمان حقوق المساهمين إلى أن تتحسن الأوضاع الأمنية ، مع متابعة التطورات والأحداث في سوريا على أمل أن يكون هناك حل قريب للأزمة السياسية الحالية لإتاحة التخارج من الإستثمار في أقرب فرصة ممكنة.

وبالنسبة لمشروع دريم العقاري في المملكة المغربية ، فقد عملت الشركة خلال عام 2016 على البحث عن حلول مختلفة بإيجاد مطورين أو مشترين لأرض المشروع ، حيث تم التواصل مع أبرز الشركات الاستشارية العقارية في منطقة الشرق الأوسط بغرض إيجاد مستثمرين مهتمين ، وعلى نحو متوازي يتم العمل خلال هذه الفترة على ايجاد فرص بديلة للتخارج عن طريق بيع أرض المشروع أو التطوير خصوصاً بعد اعلان البنك المركزي المغربي عن البدء في الترخيص للبنوك لتقديم خدمات التمويل الاسلامي والذي من المتوقع أن يبدأ في النصف الثاني من عام 2017.

وقد حرصت الشركة خلال هذا العام على متابعة ما تم البدء به لتوفيق أوضاع الشركة مع متطلبات الجهات الرقابية بشكل عام وبالأخص مع ما جاء في الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء هيئة أسوق المال، وإيماناً بأهمية معايير الحوكمة الرشيدة التي سوف يكون لها أثر ايجابي على خلق بيئة استثمارية مناسبة في السوق الكويتي، عملت الشركة خلال عام 2016 على تطبيق أغلب ما جاء في هذا القرار وذلك من خلال إعتماد سياسات ولوائح تغطي معظم أنشطة الشركة وخصوصاً تلك السياسات المذكورة والمطلوبة في قواعد الحوكمة ، كما تم تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وتم اقرار مواثيقها وكذلك إنشاء الإدارات ووحدات إضافية في الشركة بما يتوافق مع متطلبات الحوكمة، وقامت الشركة خلال شهر يونيو من عام 2016 بإرسال أول نموذج لها لهيئة أسواق المال خاص بتوضيح وضع إلتزام الشركة مع ما جاء من قواعد لحوكمة الشركات، وأخيراً تم اصدار تقرير الحوكمة لعام 2016 لتوضيح تفاصيل وضع الشركة مع تطبيق قواعد حوكمة الشركات ليتم المصادقة عليه من قبل الجمعية العامة للمساهمين.

أود في الختام بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة التعبير عن خالص التقدير والعرفان لحضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، وسمو ولي عهده الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح على الرعاية الكريمة والدعم المتواصل للإقتصاد الكويتي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع العاملين بالشركة على ما بذلوه من جهود ملموسة في نمو الشركة وتنفيذ استراتيجيتها المعتمدة، كما نقدر لمساهمينا ومستثمرينا دعمهم المتواصل لأنشطة الشركة ومساهمتهم في استثماراتها في هذه الظروف الصعبة، مما ساهم في المحافظة على أصول الشركة ومقوماتها، راجين من الله عز وجل السداد والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

طلال جاسم الخرافي

رئيس مجلس الإدارة

تعهد بسلامة ونزاهة التقارير المالية

حضرات السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تطبيقاً لقواعد حوكمة الشركات وبالأخص المادة (3-5) من القاعدة الرابعة من الفصل الخامس في الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية لقانون انشاء هيئة أسواق المال ، نتعهد بأن التقارير المالية والتقارير الأخرى ذات الصلة المقدمة من الشركة إلى السادة المساهمين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 قد تم عرضها بصورة سليمة وعادلة وأنها تعرض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية ، كما أنه يتم اعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال والجهات الرقابية الأخرى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

د. فؤاد عبدالله العمر

نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق

التقرير السنوي الخاص بإلتزام الشركة الخليجية المغاربية القابضة في قواعد حوكمة الشركات

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

القاعدة الأولى : بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على تطبيق رؤية الشركة واستراتيجيتها من خلال مباشرة وتوجيه ومراقبة إدارة الشركة بهدف حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين من حيث تطوير الأداء وحوكمة الشركات والإلتزام بالقوانين واللوائح والحفاظ على الضوابط الرقابية الداخلية والمالية والمحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير ، حيث يتم تشكيل مجلس الإدارة من ستة أعضاء غالبيتهم غير تنفيذين مع وجود بعض المستقلين بما يتوافق مع القوانين واللوائح الصادرة من قبل الجهات الرقابية وكذلك النظام الأساسي للشركة.

يزاول مجلس الإدارة أعماله وفقاً للوائح الداخلية والسياسات التي تم اعدادها واقرارها بهدف تنظيم أعمال المجلس بما يحقق هيكل رقابي وإشرافي مناسب مع ضمان الحد بأكبر قدر ممكن من حالات تعارض المصالح ، وقد تم تشكيل أربع لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وهي اللجنة التنفيذية ، ولجنة التدقيق ، ولجنة المخاطر ، ولجنة الترشيحات والمكافآت ، وذلك لمساندة مجلس الإدارة بالقيام بالمهام والمسؤوليات المناطة به.

- **تشكيل مجلس الإدارة :**

الإسم	تصنيف العضو	المؤهل العلمي والخبرة	تاريخ الإنتخاب / التعيين
طلال جاسم الخرافي (ممثلاً عن السادة / شركة محمد عبدالمحسن الخرافي وأولاده للتجارة العامة).	رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي	حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية وإدارة أعمال من جامعة الكويت. عدد سنوت الخبرة (19 سنة).	4 مايو 2015
د.فؤاد عبدالله العمر (ممثلاً عن السادة / شركة دانه كابيتال العقارية).	نائب رئيس مجلس الإدارة مستقل	حاصل على بكالوريوس في الهندسة الكيميائية وحاصل على الماجستير في إدارة الأعمال والتمويل وحاصل على الدكتوراه في الإدارة الإقتصادية. عدد سنوات الخبرة (41 سنة).	26 ابريل 2015
عبدالعزيز جاسم الفيلكاوي (ممثلاً عن السادة / الشركة الكويتية البريطانية للخرسانة الجاهزة).	عضو مجلس إدارة تنفيذي	حاصل على بكالوريوس هندسة كيميائية. عدد سنوات الخبرة (25 سنة).	29 مارس 2016
شايع عبدالله الشايع (ممثلاً عن السادة / شركة بيت العائلة للتجارة العامة والمقاولات).	عضو مجلس إدارة مستقل	حاصل على بكالوريوس أداب.	26 ابريل 2015
* عبدالرحمن هشام النصف منتخب	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	حاصل على بكالوريوس الهندسة الكهربائية عدد سنوات الخبرة (19 سنة).	22 ابريل 2015
طارق أحمد الجاسم منتخب	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية وإدارة أعمال من جامعة الكويت عدد سنوت الخبرة (20 سنة).	19 مايو 2016
عبدالله أسامه الجارالله	أمين السر	حاصل على شهادة بكالوريوس العلوم الإدارية بتخصص محاسبة من جامعة الكويت عدد سنوت الخبرة (4 سنوات).	11 مايو 2016

** عضو مستقيل من تاريخ 1 سبتمبر 2016.*

- **جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة :**

اسم العضو	اجتماع رقم (1) المنعقد في تاريخ 2016/03/20	اجتماع رقم (2) المنعقد في تاريخ 2016/05/11	اجتماع رقم (3) المنعقد في تاريخ 2016/06/22	اجتماع رقم (4) المنعقد في تاريخ 2016/07/19	اجتماع رقم (5) المنعقد في تاريخ 2016/11/10	اجتماع رقم (6) المنعقد في تاريخ 2016/12/29
طلال جاسم الخرافي (رئيس مجلس الإدارة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
د. فؤاد عبدالله العمر (نائب رئيس مجلس الإدارة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عبدالرحمن هشام النصف (عضو)	✓	✓	✓	مستقيل	مستقيل	مستقيل
شايع عبدالله الشايع (عضو)	✗	✓	✓	✓	✓	✓
طارق أحمد الجاسم (عضو)	لم يكن عضواً	لم يكن عضواً	✓	✓	✗	✓
عبدالعزيز جاسم الفيلكاوي (عضو)	لم يكن عضواً	✓	✓	✓	✓	✓

- **موجز عن كيفية تطبيق متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة**

يتم تعيين أمين سر للمجلس بقرار من مجلس الإدارة من بين موظفي الشركة وذلك للقيام بمهام تسجيل محاضر الإجتماعات وتوقيعها من قبل الأعضاء الحاضرين ، وكذلك التأكد من تبليغ أعضاء المجلس بمواعيد الإجتماعات مع ضمان وصول جميع المستندات الخاصة بالإجتماعات في الوقت المناسب لجميع الأعضاء ، يكون أمين السر مسؤول عن متابعة المسائل التي تتلعق بتنظيم أعمال مجلس الإدارة بما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية تحت إشراف الرئيس.

- **موجز عن آلية التنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة**

يحتفظ المجلس بسجل كتابي دقيق لمحضر كل اجتماع من اجتماعاته ، مع ضمان تمكين العضو الذي يعترض على أي قرار من قرارات المجلس من تسجيل رأيه في محضر الإجتماع ، ويتم اعتماد المحضر في الإجتماع التالي من

جانب الأعضاء الذين حضروا الإجتماع ، على أن يتم تعميم المحضر مسبقًا ، ويجوز أيضًا اعتماد محضر بالتمرير عند الضرورة ، حيث يتم اعتماد المحضر في الإجتماع التالي.

عند توثيق محضر اجتماع المجلس ، يوضع في الاعتبار ما يلي:

1. أن يكون دقيق ويعكس بوضوح كل الموضوعات والقضايا التي طُرحت خلال الإجتماع والقرارات التي جرى اتخاذها.
2. يتم تسجيل عملية التصويت التي تمت في الإجتماع ، بما في ذلك حالات الإمتناع عن التصويت ، إن وجد.
3. يتضمن كافة الإجراءات والقرارات التي اتخذها المجلس أثناء الإجتماع.
4. يتم التسجيل بوضوح وقائع ما يحدث في حالة اعتراض عضو مستقل على أحد قرارات المجلس.

يتضمن محضر الإجتماع جميع المستندات الداعمة ، وغيرها من المواد الأخرى مثل: العروض التقديمية والمقترحات والتقييمات ودراسات الجدوى وما إلى ذلك ، ويتم تفصيل المحضر بشكل كافٍ لتقديم سجل دقيق بالمناقشات قبل اتخاذ قرار نهائي أو اعتماد قرار ، كما أن محضر الإجتماع يبين أسماء أعضاء المجلس الذين لم يشاركوا في المناقشات بسبب وجود مصلحة لهم في المسألة موضوع النقاش.

- **نبذه عن أهم ما تم انجازه من قبل مجلس إدارة الشركة خلال العام**

قام مجلس إدارة الشركة بممارسة أعماله ومهامه خلال عام 2016 وفق الصلاحيات المناطة به في ميثاق عمل مجلس الإدارة ، وكذلك بما جاء في القوانين واللوائح الصادرة من الجهات الرقابية وأهم ما قام به مجلس الإدارة خلال العام على سبيل المثال الآتي:

1- اقرار البيانات المالية السنوية المجمعة وكذلك اقرار واعتماد البيانات المالية المجمعة الربع سنوية بعد الإطلاع عليها ومراجعتها ومناقشتها.
2- اقرار الميزانية التقديرية السنوية وخطة العمل السنوية لعام 2016.
3- قام السادة أعضاء المجلس بالإشراف على دراسة أثر التغييرات في أوضاع الأسواق والقطاعات التي تمارس الشركة بها أنشطتها وذلك للمحافظة على أصول الشركة وكذلك التأكد من قيمها المبينة في البيانات المالية للشركة تعكس القيمة لها.
4- تم متابعة أعمال ومشاريع الشركة وشركاتها التابعة بشكل دوري والاشراف على سير الأعمال في تلك المشاريع ونسب الانجاز فيها.
5- تم الإطلاع ومناقشة آخر المستجدات الخاصة بإستثمارات الشركة بشكل دوري خلال العام ، وتم الاطلاع على الدراسات المقدمة بهذا الشأن من قبل إدارة الشركة.
6- تم مراجعة واعتماد ثلاثة عشر سياسة وميثاق عمل لتنظيم أعمال مجلس الإدارة ولجنه الإدارة التنفيذية وكذلك لتوفيق أوضاع الشركة مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات الصادرة في اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء هيئة أسواق المال.

7- تم تشكيل ثلاثة لجان اضافية منبثقة عن مجلس الإدارة وهم لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التدقيق ولجنة المخاطر.

8- قام مجلس الإدارة بإعتماد هيكل تنظيمي جديد للشركة يتماشى مع متطلبات الجهات الرقابية وكذلك طبيعة نشاط الشركة.

9- تشكيل وحدة المخاطر ووحدة التدقيق الداخلي والاستعانة بمكتب استشارات معتمد للقيام بأعمالهم.

10- تعيين مكتب تدقيق مستقل للقيام بأعمال مراجعة نظم الرقابة الداخلية للشركة.

11- الاشراف على اعداد استراتيجية الشركة وخطة عملها للثلاث سنوات القادمة ومراجعتها.

القاعدة الثانية : التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

- **نبذة عن ميثاق عمل مجلس الإدارة والمهام والمسؤوليات لأعضاء المجلس ورئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية**
- **مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة**

1. يتولى المجلس مسؤولية اعتماد الأهداف والإستراتيجيات والخطط والسياسات الهامة للشركة على أن تتضمن ما يلي :-
   - الإستراتيجية الشاملة للشركة وخطط العمل وأهداف الأداء ومراجعتها وتوجيهها.
   - الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة وأهدافها المالية.
   - وضع سياسة واضحة لتوزيع الأرباح على اختلاف أنواعها (نقدية / عينية) وبما يحقق مصالح المساهمين والشركة.
   - تحديد الأهداف ومراقبة الأداء والتنفيذ.
   - اعتماد الهياكل التنظيمية والوظيفية في الشركة وإجراء المراجعة الدورية عليها.
2. إقرار الميزانيات التقديرية السنوية واعتماد البيانات المالية المرحلية والسنوية والتصديق على أنها صحيحة ومقبولة وتتوافق مع القانون.
3. ضمان تمتع المركز المالي للشركة بالحماية وقدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها المالية والتزاماتها الأخرى عند استحقاقها.
4. مراقبة النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة ، وعمليات الإستحواذ / البيع والتصفية.
5. التأكد من مدى إلتزام الشركة بالسياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح الداخلية المعمول بها.
6. ضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها وذلك وفق سياسات ونظم عمل الإفصاح والشفافية المعمول بها.
7. الإفصاح والإعلان بشكل دوري عن سير نشاط الشركة وكافة التطورات المؤثرة التي طرأت على أعمالها.
8. إقامة قنوات اتصال فعالة مع مجموعات أصحاب المصلحة بالشركة.

9. يتولى "المجلس" مسؤولية وضع نظام الحوكمة وتحديد أسلوبه والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة.
10. تشكيل لجان مختصة منبثقة عنه وفق ميثاق يوضح مدة اللجنة وصلاحيتها ومسؤولياتها وكيفية رقابة المجلس عليها ، كما يتضمن قرار التشكيل تسمية الأعضاء وتحديد مهامهم وحقوقهم وواجباتهم وتقييم أداء وأعمال وملاءمة وكفاية وفاعلية هذه اللجان وأعضائها الرئيسيين.
11. التأكد من أن الهيكل الإداري للشركة وهيكلها التنظيمي وسياستها وممارساتها تتسم بالشفافية والوضوح بما يتيح عملية اتخاذ القرار وتعزيز الضوابط الرقابية الداخلية وحماية حقوق ومصالح مختلف أصحاب المصلحة وتحقيق مباديء الحوكمة الرشيدة.
12. اعتماد اللوائح والأنظمة الداخلية المتعلقة بعمل الشركة وتطويرها وما يتبع ذلك من تحديد للمهام والإختصاصات والواجبات والمسؤوليات بين المستويات التنظيمية المختلفة.
13. تحديد الصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية ، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض ، كما يحدد المجلس الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها ، وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارساتها للصلاحيات المفوضة.
14. الرقابة والإشراف على أداء أعضاء الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامهم بأداء كافة مهامهم ، ويتعين على المجلس القيام بما يلي :-
    - اختيار أفراد الإدارة التنفيذية بالشركة ممن يمتلكون المهارات والخبرات والمؤهلات التعليمية الضرورية لتنفيذ وإدارة خطط الأعمال الخاصة بالشركة.
    - تعيين رئيس تنفيذي للشركة ، ويشمل ذلك الإشراف على وضع وإعداد خطة لتعاقب الأفراد على منصب الرئيس التنفيذي.
    - تنفيذ إستراتيجية تعاقب للموظفين بمناصب الإدارة الرئيسية الأخرى
    - وضع مؤشرات الأداء الرئيسية للإدارة العليا بالشركة.
    - مراقبة أداء الرئيس التنفيذي والإدارة العليا في تنفيذ إستراتيجية وخطط الأعمال الخاصة بالشركة والعمل وفقًا للسياسات المعتمدة من "المجلس".
    - الاستغناء عن المديرين التنفيذيين الذين يفشلون في العمل والأداء وفقًا لمؤشرات الأداء المحددة.
    - اعتماد إطار المكافآت بالشركة ومكافآت وأجور الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين بالشركة.
    - عقد اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية لبحث مجريات العمل وما يعتريه من معوقات ومشاكل واستعراض ومناقشة المعلومات الهامة ذات الصلة بنشاط الشركة.
15. وضع آلية لتنظيم التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ومراقبة وإدارة حالات تضارب المصالح المحتملة لدى الإدارة والمديرين والمساهمين، بما في ذلك إساءة استغلال أصول الشركة وذلك للحد من تضارب المصالح.

16. يتحمل المجلس مسؤولية ضمان توافق أنظمة الرقابة الداخلية مع المعايير والقواعد الموضوعة والتأكد من تنفيذها وأنها تعمل بشكل جيد وفعال في كل الأوقات ودون توقف وإضافة إلى ذلك ما يلي :-

- ضمان نزاهة وسلامة الأنظمة المحاسبية والمالية بما في ذلك الأنظمة ذات الصلة بإعداد وإصدار التقارير المالية.
- التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لقياس وإدارة المخاطر وانشاء بيئة ملمة بثقافة الحد من المخاطر على مستوى الشركة وطرحها بشفافية مع أصحاب المصالح والأطراف ذوي الصلة.
- تقديم توصيات إلى الجمعية العمومية بتعيين مدققي الحسابات المستقلين ، وهيئة الرقابة الشرعية.
- تعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة داخل الشركة عن طريق تنفيذ قواعد السلوك وأخلاقيات العمل وسياسات واجراءات العمل في الشركة.

17. التأكد وبصفة دورية من تنفيذ وفاعلية وكفاية إدارة المخاطر المعمول بها في الشركة ومن ذلك :-

- يقوم المجلس بتحديد طبيعة ودرجة المخاطر الهامة التي يكون على استعداد لتحملها من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية ، كما يجب أن يكون لديه نظام سليم لإدارة المخاطر.
- يقوم المجلس بتحديد ونشر درجة تقبل المخاطر للشركة ، وكيفية قيامه بإدارة المخاطر الرئيسية ، مع تحقيق توازن مناسب بين إدارة المخاطر وجرأة مواصلة الأعمال.
- يقوم المجلس بإجراء مراجعة لفاعلية إدارة المخاطر بالشركة ، ويجب أن تغطي هذه المراجعة التي يجريها "المجلس" جميع الضوابط الرقابية الجوهرية.

18. يقوم المجلس بإجراء تقييم سنوي رسمي لأدائه بحيث يهدف لتوضيح ما إذا كان كل عضو يقدم إسهامات فعالة باستمرار ويُظهر التزامه بدوره ومهامه.

- **مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة**

1. يتولى رئيس المجلس مسؤولية قيادة المجلس وضمان فاعليته وكفاءته في كل جوانب دورة ومسؤوليات الحوكمة الملقاة على عاتقه.
2. وضع واعتماد جدول أعمال اجتماعات المجلس.
3. إضافة اجتماعات إضافية إلى تقويم الإجتماعات الخاص بالمجلس.
4. الدعوة لعقد اجتماعات المجلس وفضها / تأجيلها.
5. الدعوة للنظر في بنود جدول الأعمال.
6. تزويد أعضاء المجلس بمعلومات وافية ودقيقة في الوقت المناسب من أجل المناقشات خلال اجتماعات المجلس.
7. ضمان مناقشة كل الموضوعات والقضايا الرئيسية بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب ، وفي حالة غياب رئيس المجلس يقوم نائبه بأعماله خلال فترة غيابه.
8. السعي نحو مشاركة أعضاء المجلس مشاركة فعالة في شؤون المجلس.
9. ضمان إتاحة الفرصة أمام جميع الأعضاء للمساهمة بشكل فعال في حوكمة الشركة.

10. القيام بالتعاون مع الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية بإجراء مراجعة منتظمة للتقدم المُحرز في المبادرات الهامة وحل المشكلات الرئيسية التي تواجه الشركة.
11. التواصل مع مساهمي الشركة وإخطارهم بأنشطة المجلس ، حسبما يكون مناسبًا.
12. تمثيل الشركة أمام المحاكم والجهات الأخرى ، حسبما يكون مناسبًا.
13. إقامة علاقة بنّاءة وتفاعل قوي بين الإدارة العليا للشركة وبين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين بالمجلس.
14. تشجيع وتسهيل المناقشات الهامة وضمان التعبير عن وجهات النظر المعارضة ومناقشتها بحرية ودون قيود خلال عملية اتخاذ القرار.

- **مسؤوليات الرئيس التنفيذي**

1. مساعدة المجلس على وضع رؤية الشركة وقيمها وأهدافها.
2. تقديم المشورة للمجلس بشأن الهيكل التنظيمي الأكثر فاعلية للشركة.
3. تنفيذ المبادرات الإستراتيجية والتشغيلية والتنظيمية للشركة.
4. تقديم التوصيات إلى المجلس بشأن السياسات المتعلقة بمجموعة متنوعة من المسائل التنظيمية ، بما في ذلك تفويضات الصلاحيات والاستشارات وحوافز أداء الموظفين وما إلى ذلك.
5. إدارة العمليات اليومية للشركة وإستراتيجيات عملها وخططها وسياساتها.
6. تنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة من قِبل المجلس ومراقبة الإلتزام بها.
7. ضمان إلتزام الشركة بالمتطلبات التنظيمية المعمول بها.
8. ضمان تطبيق ممارسات وسياسات مناسبة لإدارة المخاطر في الشركة.
9. ضمان تطبيق نظام مناسب لتقييم أداء الموظفين في الشركة.
10. إطلاع المجلس وأعضائه بشأن جميع المسائل التي قد تنطوي على إمكانية التأثير على أداء الشركة بشكل جوهري.
11. تزويد مجلس الإدارة بتقارير مالية وإدارية دورية بشأن أنشطة الشركة وأدائها على صعيد تنفيذ الأعمال وتطبيق الخطط وستتضمن هذه التقارير تحليلاً مفصلاً عن مدى اختلاف الأداء الفعلي للشركة عن الأداء المتوقع.
12. تقديم التقارير لمجلس الإدارة بصفة منتظمة - بشكل رُبع سنوي أو نصف سنوي أو سنوي.

- **مسؤوليات الإدارة التنفيذية**

1. وضع هيكل تنظيمي للإدارة لتحقيق المساءلة ويتسم بالشفافية.
2. وضع أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتأكد من أنها تعمل بشكل فعال وبطريقة شاملة.
3. وضع نظام محاسبي متكامل يعكس بدقة وبالتفصيل المعلومات المالية للشركة وإيراداتها ويتيح إعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية على النحو المعتمد من قِبل هيئة أسواق المال.

4. تنفيذ السياسات واللوائح والأنظمة الداخلية المعتمدة من قِبل المجلس.
5. تنفيذ الإستراتيجية وخطة الأعمال السنوية المعتمدتين من المجلس.
6. ضمان الإلتزام بدرجة تقبل المخاطر لدى "الشركة" المعتمدة من قِبل المجلس.
7. إدارة العمليات والأنشطة اليومية للشركة.
8. إدارة موارد الشركة على النحو الأمثل.
9. بذل كل الجهود لتعظيم الأرباح وتقليل نفقات الشركة استنادًا إلى أهدافها وإستراتيجيتها.
10. المشاركة الفعالة في وضع وترسيخ ثقافة أخلاقيات العمل المناسبة داخل الشركة.
11. الإعداد لمراجعة المجلس والتقارير المنتظمة (المالية وغير المالية) بشأن التقدم المحرز على مستوى أنشطة الشركة وفقًا لخططها وأهدافها الإستراتيجية.

- **موجز عن كيفية تطبيق المتطلبات التي تتيح لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب:**

للشركة نظام دقيق لإعداد وإصدار التقارير والمعلومات على كافة المستويات الإدارية سواء على مستوى الإدارة التنفيذية أو اللجان أو مجلس الإدارة ، وهناك العديد من التقارير أهمها الدورية والربع السنوية بالإضافة إلى التقارير ذات الطبيعة الفورية والتي ترتبط بمعلومات ذات طبيعة عاجلة وتتطلب اتخاذ قرارات فورية ، على أن تكون جميع البيانات المعروضة في التقارير شاملة وتتصف بالإيجاز والدقة وأن تكون معلومات مادية وهامة بحيث تسهل عملية اتخاذ القرار.

القاعدة الثالثة : اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

- **نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت**

اسم اللجنة : لجنة المكافآت والترشيحات

مهام وصلاحيات اللجنة كالأتي :-

1. التوصية بقبول الترشيح وإعادة الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة وتعيين الإدارة التنفيذية العليا (الرئيس التنفيذي ونوابه).
2. وضع سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا (الرئيس التنفيذي ونوابه) ، مع المراجعة السنوية للإحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة ، وكذلك استقطاب طلبات

الراغبين في شغل العليا (الرئيس التنفيذي ونوابه)، حسب الحاجة ، ودراسة ومراجعة تلك الطلبات ، وتحديد الشرائح المختلفة للمكافآت التي سيتم منحها للموظفين ، مثل شريحة المكافآت الثابتة ، وشريحة المكافآت المرتبطة بالأداء ، وشريحة المكافآت في شكل أسهم ، وشريحة مكافآت نهاية الخدمة.

3. وضع توصيف وظيفي للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين.
4. التأكد من عدم انتفاء صفة الإستقلالية عن عضو مجلس الإدارة المستقل.
5. إعداد تقرير سنوي مفصل عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا (الرئيس التنفيذي ونوابه) ، سواء كانت مبالغ أو منافع أو مزايا ، أياً كانت طبيعتها ومسماها ، على أن يعرض هذا التقرير على الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه ويتلى من رئيس مجلس الإدارة. ويتعين أن تقوم الشركة بإتباع معايير الدقة والشفافية عند إعداد التقرير الخاص بالمكافآت ، بحيث يتم الإفصاح عن كافة المكافآت الممنوحة سواء كانت في صورة مباشرة أو غير مباشرة وتجنب أية محاولة للإخفاء أو التضليل.

تاريخ تشكيل اللجنة : 22 يونيو 2016

مدة العضوية في اللجنة: حتى انتهاء عضوية مجلس الإدارة الحالي (الجمعية العامة العادية الخاصة بالسنة المالية المنتهية
في 31 ديسمبر 2017).

أعضاء اللجنة مع تحديد رئيسها كالأتي :

- السيد / طلال جاسم الخرافي (رئيس اللجنة)
- السيد / شايع عبدالله الشايع (عضو اللجنة)
- السيد / عبدالعزيز جاسم الفيلكاوي (عضو اللجنة)

عدد الإجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام : 1

- **نبذه عن أهم ما تم انجازه من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت خلال العام**

قامت لجنة الترشيحات والمكافآت خلال عام 2016 بتنظيم آلية عملها من خلال انتخاب رئيساً لها في الاجتماع الأول لها ، وقد وكلت لهذه اللجنة مهمة انجاز مقترح لتجديد سياسة الموارد البشرية للشركة والتي تتضمن آلية التعيينات للإدارة التنفيذية وسياسة المكافآت للشركة وآليات تطوير وتنظيم موظفي الشركة ، حيث من المتوقع أن تنجز اللجنة هذا المقترح خلال عام 2017.

كما قامت اللجنة بإصدار أول تقرير لها من خلال رئيس اللجنة يتضمن تفصيل لشرائح المكافآت ليتم عرضه على الجمعية العامة بما يتوافق مع متطلبات القوانين واللوائح ذات الصلة.

- **تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية**

تم إصدار تقرير لجنة الترشيحات والمكافآت عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والذي يتضمن الآليات المتبعة لمنح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة وكذلك تفصيل للمكافآت (إن وجدت) ليتم عرضه على اجتماع الجمعية العامة لمساهمي الشركة والمصادقة عليه وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية.

القاعدة الرابعة : ضمان نزاهة التقارير المالية

- **نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة التدقيق**

اسم اللجنة : لجنة التدقيق

مهام وصلاحيات اللجنة كالأتي :-

1. المراجعة الدورية للبيانات المالية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة.
2. المراجعة الربع سنوية وإتخاذ التوصيات حول الأمور المحاسبية الهامة والتقارير المالية وفهم أثرها على البيانات المالية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة.
3. مراجعة السياسات المحاسبية وتقارير البيانات المالية والإفصاحات بما في ذلك أي تغيرات جوهرية في اختيار / تطبيق السياسات المحاسبية للشركة.
4. ضمان الإلتزام بالمعايير المحاسبية ومعايير إعداد النقارير والمتطلبات القانونية الأخرى والتي تتعلق بالتقارير المالية مثل تعليمات هيئة أسواق المال وقانون الشركات التجارية والجهات الرقابية الأخرى.
5. تقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.
6. مراجعة تقارير المدقق الداخلي والخارجي للشركة والحصول على النتائج الهامة والتوصيات إضافة إلى رد الإدارة.
7. مراجعة ميثاق عمل وخطط وأنشطة والهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي.
8. التوصية بتعيين المدقق الداخلي والتوصية بمكافآته أو التوصية بتعيين جهة خارجية مستقلة للقيام بمهام التدقيق الداخلي بعد أخذ موافقة هيئة أسواق المال.
9. الإجتماع بصورة دورية مع المدقق الداخلي لمناقشة أي أمور ترى اللجنة أو المدقق الداخلي ضرورة مناقشتها.
10. متابعة أعمال مراقب الحسابات الخارجي والتنسيق وتحديد نطاق ومجال التدقيق في حال كان هناك اكثر من مراقب حسابات خارجي للشركة.
11. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين أو تغييرهم وتحديد أتعابهم ، والتأكد من إستقلاليتهم ، ومراجعة خطابات تعيينهم.
12. مناقشة البيانات المالية الربع سنوية والسنوية المدققة مع الإدارة العليا والمدقق الخارجي.
13. مراجعة نتائج التدقيق مع الإدارة العيا والمدقق الخارجي.

14. مراجعة فاعلية النظم ومراقبة الإلتزام بالقوانين والتعليمات ومتابعة أي حالات لعدم الإلتزام.
15. مراجعة نتائج أي فحص أو تدقيق من قبل الجهات الرقابية وإتخاذ الإجراءات المناسبة جراء تلك النتائج.
16. التأكد من إلتزام الشركة بالقوانين والتعليمات والسياسات والنظم ذات العلاقة.
17. أداء أي أعمال أخرى يطلبها مجلس الإدارة ، والإشراف على التحقيقات الخاصة عند الحاجة.
18. تقييم أداء اللجنة وأداء أعضائها سنوياً للتأكد من أداء كافة المهام والمسئوليات المذكورة في ميثاق العمل الخاص بلجنة التدقيق.

تاريخ تشكيل اللجنة : 22 يونيو 2016

مدة العضوية في اللجنة: حتى انتهاء عضوية مجلس الإدارة الحالي (الجمعية العامة العادية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017).

أعضاء اللجنة:-

- الدكتور /. فؤاد عبدالله العمر (رئيس اللجنة)
- السيد / طارق أحمد الجاسم (عضو اللجنة)
- السيد / عبدالرحمن هشام النصف (عضو اللجنة) - استقال بتاريخ 1 سبتمبر 2016.

عدد الإجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام :4

- **نبذه عن أهم ما تم انجازه من قبل لجنة التدقيق خلال العام**

قامت اللجنة خلال عام 2016 بالإطلاع على تقارير المدقق الداخلي بشأن إلتزام ادارات ووحدات الشركة بالسياسات واللوائح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وقد تم مناقشة تلك التقارير والتي تضمنت كذلك ملاحظات المدقق وردود الإدارات المعنية ، وذلك للوصول إلى تأكيد معقول من فعالية نظم الرقابة الداخلية للشركة ومدى إلتزام الادارة في القوانين والسياسات واللوائح المعتمدة.

كما قامت اللجنة خلال العام بالإجتماع مع مراقبي الحسابات ومناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والتأكد من سلامتها وإعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمعتمدة من قبل هيئة أسواق المال ، كما تم مناقشة أهم العناصر التي أثرت على النتائج المالية للشركة وبالأخص المخصصات والانخفاضات في القيم العادلة لأصول الشركة وآلية احتسابها ، كما تم مناقشة مدى إستجابة وتعاون الإدارة التنفيذية في توفير كافة الاوراق والمستندات المطلوبة لمراقبي الحسابات والتأكد من عدم وجود أي عوائق بهذا الخصوص.

وقد تم ترشيح مراقب حسابات للشركة للقيام بأعمال التدقيق الخارجي للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 بعد أخذ عروض أسعار من مراقب حسابات معتمدين من قبل هيئة أسواق المال ليقوم مجلس الإدارة بدوره برفع توصية للجمعية العامة للمساهمين بتعيين مراقب حسابات للشركة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31.

وقد تم مراجعة أداء إدارة التدقيق الداخلي ومدى إلتزامهم في تقديم التقارير اللازمة للجنة ، كذلك تم رفع توصية لمجلس الإدارة بتعيين أو إعادة تعيين مكتب مستقل للقيام بأعمال التدقيق الداخلي للشركة بما لا يتعارض مع موافقة هيئة أسواق المال للشركة بالاستعانة بمكتب تدقيق للقيام بهذه المهام.

- **نبذة عن التعهدات الكتابية من قبل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بسلامة ونزاهة التقارير المالية المعدة:**

عند تقديم أي بيانات مالية مرحلية وسنوية للشركة تقوم الإدارة التنفيذية بتوقيع إقرار وتعهد بسلامة ونزاهة البيانات المالية لمجلس الإدارة ، وكذلك تضمن تقرير مجلس الإدارة لهذا العام تعهد بسلامة ونزاهة البيانات المالية للسادة المساهمين.

- **نبذة عن التأكد من استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي:**

تقوم الإدارة التنفيذية وكذلك مجلس الإدارة متمثلاً بلجنة التدقيق بالتأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية عن مراقبي حسابات الشركة ، وذلك من خلال التأكد من عدم توكيل أي مهام أخرى لمراقب الحسابات مع ضمان توافق آلية تعيين مراقبي الحسابات مع القوانين واللوائح ذات الصلة وأن يكونوا من ضمن القائمة المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال.

ولم يتبين للشركة أي تعارض للمصالح من شأنها الحد من استقلالية وحيادية مراقبي الحسابات لأداء مهامهم خلال عام 2016.

القاعدة الخامسة : وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

- **بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل إدارة مستقلة لإدارة المخاطر**

تعتمد الشركة الخليجية المغاربية القابضة في مجال إدارة المخاطر على التعاقد مع جهات متخصصة ومعتمدة للقيام بهذه المسؤوليات والمهام ، حيث قامت الشركة خلال عام 2016 بتكليف مكتب استشارات متخصص للقيام بأعمال إدارة المخاطر للشركة بعد أن تم أخذ موافقة هيئة أسواق المال ، وتقوم الإدارة بإصدار تقارير دورية تتضمن تقييم وتحديد مستوى المخاطر بعد دراسة أنشطة الشركة واستثماراتها وخطة العمل ليتم رفع تلك التقارير لمجلس الإدارة متمثلاً بلجنة المخاطر المنبثقة من المجلس.

- **نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة إدارة المخاطر**

اسم اللجنة : لجنة المخاطر

مهام وصلاحيات اللجنة كالأتي :-

1. يتمثل الهدف و الغرض الرئيسي للجنة في مساعدة مجلس الإدارة في الإطلاع بمسؤوليات إدارة المخاطر المكلف بها، بما في ذلك ما يلي:
   - وضع إطار عمل لإدارة المخاطر في الشركة.
   - تحديد مدى إقدام الشركة على تحمل المخاطر.
   - ضمان تنفيذ خطط العمل والضوابط الرقابية لتقليل المخاطر وإدارتها.
2. إعداد ومراجعة إستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من المجلس.
3. تنفيذ إستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر ومتابعاتها.
4. ضمان توفر الموارد والبنية الأساسية الكافية بالشركة لتحقيق إدارة فعالة للمخاطر.
5. مساعدة المجلس في تقييم وتحديد مستوى تقبل المخاطر بالشركة.
6. ضمان بقاء احتمالات التعرض للمخاطر في نطاق مستوى تقبل المخاطر بالشركة حسبما هو مقرر من المجلس.
7. مراجعة وتقييم نزاهة وكفاءة إدارة المخاطر بالشركة بما في ذلك مواردها وهيكلها ومراحلها وعملياتها التنظيمية.
8. ضمان استقلالية إدارة المخاطر وفصلها عن الأنشطة التي تسفر عن تعريض الشركة للمخاطر.
9. ضمان استيعاب موظفي إدارة المخاطر (في حال تم إنشاء إدارة) للمخاطر التي تواجهها الشركة استيعابًا تامًا فضلاً عن زيادة الوعي بإدارة المخاطر بين موظفي الشركة.
10. تقييم الأنظمة والآليات الخاصة بتحديد مختلف أنواع المخاطر وقياسها ومراقبتها.
11. إجراء مراجعة دورية لإحتمالات تعرض الشركة للمخاطر المالية والمخاطر الأخرى الكبيرة والإجراءات المتخذة لمتابعة احتمالات التعرض هذه ومراقبتها وإعداد التقارير بشأنها.
12. مراجعة التقارير وتحديثات الحالة الدورية عن احتمالات تعرض الشركة للمخاطر والأنشطة التي تنفذها الشركة لإدارة المخاطر.
13. مراجعة المسائل والنقاط التي تثيرها لجنة التدقيق والتي قد تؤثر على أنشطة إدارة المخاطر بالشركة.

إعداد التقاريرالدورية حول طبيعة المخاطرالتي تتعرض لها الشركة ، وتقديم هذه التقارير إلى مجلس إدارة الشركة.

تاريخ تشكيل اللجنة : 22 يونيو 2016

مدة العضوية في اللجنة: حتى انتهاء عضوية مجلس الإدارة الحالي (الجمعية العامة العادية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017).

أعضاء اللجنة:-

- السيد / طارق أحمد الجاسم (رئيس اللجنة)
- السيد / شايع عبدالله الشايع (عضو اللجنة)
- السيد / عبدالعزيز جاسم الفيلكاوي (عضو اللجنة)

عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام : 4

- **نبذه عن أهم ما تم انجازه من قبل لجنة المخاطر خلال العام**

قامت لجنة المخاطر خلال عام 2016 بتنظيم آلية عملها من خلال انتخاب رئيساً لها في الاجتماع الأول لها ، كما عملت اللجنة على ممارسة مهامها وفق ميثاق عمل اللجنة والتي تضمن بشكل رئيسي دراسة ومراجعة المخاطر المحتملة على الشركة من خلال التنسيق المباشر مع إدارة المخاطر ، حيث قامت اللجنة بالاشراف على آلية اعداد واصدار تقارير المخاطر من إدارة المخاطر وكذلك قامت بمراجعة التقرير الأول المرفوع بهذا الشأن من قبل الإدارة والذي يحتوي على تصنيفاً للمخاطر المحتمله وقياساً لها ومقترحات وتوصيات ليتم العمل بها لتقليل تلك المخاطر.

كما قامت اللجنة بمناقشة تفصيلية لجميع مشاريع واستثمارات الشركة التي قد تكون معرضة لمخاطر مختلفة ليتم وضع توصيات بشأن تلك الاستثمارات.
وكذلك عملت لجنة المخاطر على ترشيح أحد مكاتب الاستشارات ليتم تكليفها من قبل مجلس الإدارة للقيام بمهام إدارة المخاطر لعام 2017.

- **موجز يوضح أنظمة الضبط والرقابة الداخلية**

تعتمد الشركة مجموعة من أنظمة الرقابة الداخلية للتأكد والحفاظ على مستوى الأداء وضبط العمليات التشغيلية والمالية التي تغطي كافة أنشطة وإدارات الشركة وذلك من خلال اعتماد مجموعة من السياسات والإجراءات والهياكل التنظيمية واللوائح التي تضمن (فصل المهام - الفحص والرقابة المزدوجة - تقارير متابعة الأداء).
ويقوم مجلس الإدارة بمتابعة أنظمة الرقابة الداخلية من خلال التقارير الدورية المعدة من قبل اللجان والإدارات الرقابية في لشركة والمتمثلة في (لجنة التدقيق - إدارة التدقيق الداخلي - مكتب الاستشارات القائم بأعمال تقييم نظم الرقابة الداخلية - هيئة الرقابة الشرعية - المدقق الخارجي).
يقوم مجلس الإدارة بصورة دورية بالتأكد من حيادية وكفاءة الإدارات الرقابية وتمتعها بالإستقلالية التي تتيح لها تنفيذ أعمالها بدقة وكفاءة وتوفير الكوادر البشرية اللازمة لتنفيذ أعمالها والتي تتميز بالخبرة والكفاءة وفي حال وجود أية ملاحظات من قبل أي من اللجان أو الادارات الرقابية بالشركة يقوم مجلس الإدارة بإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بصورة فورية.

- **بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل مستقلة للتدقيق الداخلي**

تعتمد الشركة الخليجية المغاربية القابضة في مجال التدقيق الداخلي على التعاقد مع جهات متخصصة ومعتمدة للقيام بهذه المسؤوليات والمهام ، حيث قامت الشركة خلال عام 2016 بتكليف مكتب استشارات متخصص للقيام بأعمال إدارة التدقيق المالي للشركة بعد أن تم أخذ موافقة هيئة أسواق المال ، ويقوم مجلس الإدارة بالتحقق من أن التدقيق الداخلي والرقابة هي عملية دائمة تغطي جميع أنشطة وأعمال الشركة دون استثناء ، ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن العمليات يتم تنفيذها وفقاً لضوابط الرقابة الداخلية التي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة ، ومن ثم يقوم بإعداد تقارير منتظمة ودورية عن نتائج التدقيق متضمنة الملاحظات وردود الإدارات المعنية على هذه الملاحظات ، ليتم بعد ذلك رفع هذه التقارير للجنة التدقيق ومجلس الإدارة للاطلاع عليها ومناقشتها.

القاعدة السادسة : تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

- **موجز عن ميثاق العمل الذي يشتمل على معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية**

وضع مجلس الإدارة معايير لترسيخ المفاهيم والقيم الأخلاقية في الشركة كتعزيز السلوك الصادق والأخلاقي التي ينعكس ايجاباً على الشركة والمحافظة على بيئة مؤسسية تحفظ قيمة ونزاهة وكرامة كل فرد ، وضمان الإلتزام بالقوانين والقواعد والأنظمة التي تحكم أنشطة وعمليات الشركة وضمان الإستخدام السليم لموجودات الشركة ، كما تتضمن هذه المعايير أهيمة خلق بيئة عمل مناسبة لجميع موظفي الشركة تضمن لهم العدالة في الحقوق والواجبات.

- **موجز عن السياسات والآليات بشأن الحد من حالات تعارض المصالح**

تطبق الشركة الخليجية المغاربية القابضة سياسات متحفظة للحد من تضارب المصالح سواء كان على مستوى الإدارة التنفيذية وموظفي الشركة أو على مستوى أعضاء مجلس الإدارة ، وتتضمن هذه السياسات على سبيل المثال:

- إلتزام الشركة بالقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها فيما يتعلق بتضارب المصالح ومعاملات مع الأطراف ذات الصلة.
- الآليات المتبعة للحد من تضارب المصالح وطرق الإبلاغ عن أية مصلحة للموظف أو عضو مجلس الإدارة او أقاربهم في أي عقود أو تعاملات مع الشركة مع ضمان عدم التصويت على أي قرار يتعلق بهده المصلحة حال تواجدها.
- كما قام مجلس الإدارة بوضع سياسة واضحة ومعتمدة للتعامل مع الأطراف ذات الصلة (حال تواجدها).
- تتضمن السياسات عدم الجواز لموظفي الشركة الدخول في أي عمل خارج الشركة إذا كان يتعارض مع أدائهم أو مسؤولياتهم تجاه الشركة ، كذلك عدم الدخول في إدارة أي شركة منافسة دون تصريح من مجلس الإدارة أو الجمعية العامة.

القاعدة السابعة : الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

- **موجز عن تطبيق آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفافية التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح**

إعتمد مجلس إدارة الشركة الخليجية المغاربية القابضة سياسة للإفصاح والشفافية تجاه المساهمين وأصحاب المصالح من جهة والجهات المعنية والرقابية إلتزاماً بالقوانين والأنظمة المتبعة من قبل الجهات الرقابية من جهة أخرى وتتضمن هذه السياسة أساليب الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية وغير المالية التي تتعلق بالوضع المالي للشركة والأداء والملكية ، وتنص كذلك على ضرورة الإلتزام بالإفصاح الدقيق عن كافة الأمور المالية والمعلومات الجوهرية المتعلقة بالشركة مع وضع الآليات التي يتم من خلالها ضمان الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب وفقاً لمتطلبات قواعد الإفصاح والشفافية وقواعد حوكمة الشركات لإتاحة الفرصة أمام المساهمين والمستثمرين للحصول على معلومات دقيقة تتسم بدرجة عالية من المصداقية.

ويتم الإفصاح عن المعلومات الجوهرية من خلال قيام الشركة بالإفصاح على الموقع الإلكتروني للبورصة ومخاطبة هيئة أسواق المال بالإعلان المتضمن للمعلومات المراد الإفصاح عنها وفقاً للنماذج الخاصة بذلك بالإضافة إلى الافصاح على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة.

- **نبذة عن تطبيق متطلبات سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية**

تحتفظ الشركة بسجل خاص بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية يحتوي على كل البيانات والمعلومات المطلوب الإفصاح عنها وفقاً للقوانين والتعليمات وسياسات الشركة في هذا الشأن ، ويكون من حق أصحاب الشأن الإطلاع على هذا السجل خلال ساعات العمل المعتادة.

- **بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل وحدة تنظيم شؤون المستثمرين**

تم إنشاء وحدة لشؤون المستثمرين بالشركة الخليجية المغاربية القابضة وهي المسؤولة عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمساهمين الحاليين والمستثمرين المحتملين وكذلك الإحتفاظ بصورة من سجل مساهمي الشركة ومتابعة تحديثات السجل مع الشركة الكويتية للمقاصة لتحديث معلومات المساهمين ، كما أن وحدة شؤون المستثمرين تقوم بتوفير تلك المعلومات من خلال المكاتبات الرسمية أو من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها بالتنسيق مع الإدارات المعنية أو من خلال الموقع الإلكتروني للشركة وبالتحديد في قسم الاخبار أو قسم شؤون المستثمرين.

- **نبذة عن كيفية تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، والاعتماد عليها بشكل كبير في عمليات الإفصاح**

يتوفر لدى الشركة قسم في الموقع الالكتروني خاص بإفصاحات واعلانات الشركة يتم تحديث بشكل دوري لتسهيل عملية الحصول على أخبار الشركة وافصاحاتها بسهولة من خلال موقعها الالكتروني ، كما تقوم الشركة بالتطوير المستمر للإدارات المعنية باستخدام انظمة الافصاح الالكترونية المزودة من قبل بورصة الكويت وهيئة أسواق المال. كما تم انشاء قسم لحوكمة الشركات في الموقع الالكتروني الخاص بالشركة يتضمن الهيكل التنظيمي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وآلية العمل بها وكذلك نبذة تطبيق قواعد حوكمة الشركات من قبل الشركة.

القاعدة الثامنة : احترام حقوق المساهمين

- **موجز عن تحديد وحماية الحقوق العامة للمساهمين**

وفقاً لما جاء بقانون الشركات ولائحته التنفيذية واللائحة التنفيذية لقانون إنشاء هيئة أسواق المال وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الخليجية المغاربية القابضة وتعديلاته فان مساهمين الشركة المسجلين في دفاتر وسجلات الشركة الكويتية للمقاصة يتم تمكينهم بممارسة حقوقهم بعدالة ومساواة تامة بلا تمييز بغض النظر عن نسبة الملكية أو عدد الأسهم وعلى سبيل المثال فإن من أهم تلك الحقوق ما يلي :

- التصرف في الأسهم من تسجيل للملكية ونقلها و / أو تحويلها.
- الحصول على النصيب المقرر في توزيعات الأرباح.
- الحصول على نصيب من موجودات الشركة في حالة التصفية.
- الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بنشاط الشركة واستراتيجيتها التشغيلية والاستثمارية بشكل منتظم وميسر.
- المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت على قراراتها.
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- مراقبة أداء الشركة بشكل عام وأعمال مجلس الإدارة بشكل خاص.
- مسائلة أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الإدارة التنفيذية ورفع دعوى المسؤولية ، وذلك في حالة إخفاقهم في أداء المهام المناطة بهم.

كما يتم حفظ سجلات المساهمين لدى الشركة الكويتية للمقاصة والتي يتم تحديثها أولاً بأول عند كل تغيير ويمكن الإطلاع عليها من خلال الإتصال المباشر والطلب من إدارة المقاصة وفقاً للعقد المبرم بين الخليجية المغاربية القابضة والمقاصة ، ويتضمن السجل أسماء المساهمين وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم.

- **نبذة عن كيفية تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في الإجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة**

عقد الشركة يبين كيفية مشاركة المساهمين والتصويت في الإجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة يضمن العدالة والمساواة بين كافة المساهمين.

تعمل الخليجية المغاربية القابضة على تشجيع كافة فئات المساهمين على حضور اجتماعات الجمعية العامة حيث تنعقد الجمعية العامة بدعوة وحضور المساهمين وتقوم الجمعية العامة بإنتخاب وتعيين مجلس الإدارة الذي توكل إليه مهام التصرف نيابة عن المساهمين لحماية مصالحهم وتحقيق أهداف الشركة وتطلعاتهم.

القاعدة التاسعة : إدراك دور أصحاب المصالح

- **نبذة عن النظم والسياسات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح**

تم خلال عام 2016 اعتماد النظم والسياسات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح حيث تقوم الشركة الخليجية المغاربية القابضة بإحترام وحماية حقوق أصحاب المصالح وفقاً للقوانين المعمول بها في دولة الكويت ذات العلاقة مثل قانون العمل وقانون الشركات ولائحته التنفيذية بالإضافة إلى العقود المبرمة بين الشركة والأطراف المعنية واية تعهدات إضافية تقوم بها الشركة اتجاه اصحاب المصالح حيث أن حماية حقوق أصحاب المصالح بمقتضى القوانين يوفر لهم فرصة الحصول على تعويضات فعلية في حالة انتهاك أي من حقوقهم.

- **نبذة عن كيفية تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة.**

تقوم الشركة بضمان تطبيق العدالة وتوفير بيئة مناسبة من شأنها تشجيع أصحاب المصالح بالتعامل والمشاركة بأنشطة الشركة وذلك من خلال توفير سبل للتواصل المباشر مع مجلس الإدارة وكذلك مع أي من إدارات الشركة مع اتاحة امكانية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة بالأوقات المناسبة للمساهمة بأنشطة الشركة.

القاعدة العاشرة : تعزيز وتحسين الأداء

- **موجز عن تطبيق متطلبات وضع الآليات التي تتيح حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج**
ودورات تدريبية بشكل مستمر:

يتم توفير برنامج تعريفي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد ويتضمن هذا البرنامج ملفاً يضم وصفاً لمهام أنشطة الشركة والتخطيط الإستراتيجي وإدارة المخاطر ونظام الرقابة بالإضافة إلى أية معلومات أخرى ذات صلة ويتم التنسيق لإجراء اجتماع مع إدارة الشركة ليتم من خلاله التعرف على آلية سير أعمال الشركة وأفضل السبل التي يتم من خلالها الاستفادة من خبرات العضو الجديد ليكون قيمة مضافة للشركة ، وتتم مراجعة البرنامج التعريفي وتعديله بشكل دوري وضمان توفره في حال تغير مجلس أو احد أعضائه كما يتم اتاحة الفرصة والتنسيق مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للحصول على برامج التدريب بشأن ما يستجد من معايير وتنظيمات وتحديثات خاصة في مجال العمل الإداري والمالي وذلك لتطوير أدائهم وتنمية مهاراتهم لينعكس إيجاباً على أداء الشركة.

- **نبذة عن كيفية تقييم أداء مجلس الإدارة ككل ، وأداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية**

يتم إجراء التقييم الذاتي لأداء مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية ابتداءً من عام 2016 ، حيث يتم إجراء التقييم من خلال مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات الأداء الرئيسية التي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة وذلك لمعرفة الجوانب الرئيسية التي يمكن تطويرها بشكل دوري ومستدام.

وكذلك يتم تقييم أداء الإدارة التنفيذية وموظفي الشركة بشكل سنوي إعتماداً على مؤشرات الأداء المعتمدة في سياسة الموارد البشرية لخلق بيئة عمل مؤسسية يتم فيها تحفيز الأداء وتطوير جوانب الضعف.

- **نبذة عن جهود مجلس الإدارة بخلق القيم المؤسسية (Value Creation) لدى العاملين في الشركة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحسين معدلات الأداء.**

يقوم مجلس إدارة الشركة من خلال السياسات واللوائح التي تم اعتمادها والتي يتم مراجعتها حالياً لإعتمادها مستقبلاً بضمان توافر الآليات اللازمة لخلق قيم مؤسسية في بيئة العمل في الشركة من شأنها تطوير أداء ادارات الشركة من خلال الإعتماد بشكل أكبر على التقارير الشاملة والمتكاملة التي تتيح فرصة لمستخدميها بإتخاذ قرارات بشكل أفضل وكذلك تعتبر هذه التقارير بأنواعها المختلفة الصادرة من ادارات ذات أنشطة مختلفة آلية مناسبة لضمان استمرارية أداء تلك الأنشطة وفق المعايير المطلوبة وكذلك هي آلية لتقييم أداء تلك الادارات لتطويرها بشكل مستمر.

القاعدة الحادية عشر : التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

- **موجز عن وضع سياسة تكفل تحقيق التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع**

إلتزاماً بما جاء في الفصل الثاني عشر من الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال ، فقد قام مجلس الإدارة بإعتماد سياسة خاصة بالمسؤوليات الإجتماعية للشركة خلال عام 2016.

وهذه المسؤولية تُعد إلتزاماً يتخطى نطاق القانون ويتسم بمتابعة الأهداف طويلة المدى النافعة للمجتمع ، وتتسم المسؤولية الإجتماعية للشركة بتركيزها على العمل وفق منظومة أخلاقية من جانب الشركة والسعي لتحقيق أهداف وعناصر التنمية المستدامة للمجتمع ككل بقدر المستطاع.

حيث تتضمن السياسة التركيز على خلق فرص عمل للكوادر والقوى العاملة الوطنية وفتح المجال أمام تطويرهم وتحسين الأحوال المعيشية لتلك القوى العاملة وأسرهم ، كما تضمنت السياسة ضرورة الإلتزام بمبادئ حقوق الإنسان الأساسية التي تتمثل بالعدالة وعدم التمييز بين الشرائح في التعامل مع أصحاب المصالح ، وقد نصت السياسة بضرورة الإلتزام بعدم مخالفة قوانين البيئة المتعارف عليها ، وكذلك ضرورة المساهمة في أنشطة بين فترة والأخرى في أنشطة اجتماعية هادفة عند الاستطاعة وبما لا يضر بحقوق المساهمين.

- **نبذة عن البرامج والآليات المستخدمة والتي تساعد على إبراز جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي**

ايماناً من الشركة بأهمية بذل الجهود للمساهمة بتطوير المجتمع بقدر الامكان ، قامت الشركة خلال السنوات السابقة بالتركيز على دعم الكوادر الوطنية من خلال الحرص المستمر على اتاحة الأولية في الفرص الوظيفية للمواطنين ، كما قامت الشركة بفتح المجال أمام تلك الكوادر في الشركة للتطوير من خلال برامج ودورات بالتنسيق مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وغيرها من الجهات.

فؤاد عبدالله العمر

نائب رئيس مجلس الإدارة

تقرير المكافآت و المزايا للشركة الخليجية المغاربية القابضة ش.م.ك

عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31

- **المقدمة:**

تعتمد سياسة المكافآت والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين الشركة الخليجية المغاربية على تحقيق التوازن بين التطوير المستدام للأداء مع المحافظة على وجود الأشخاص ذوي الكفاءة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتنعكس إيجاباً على مصالح المساهمين والشركة بالإضافة إلى ذلك ، يتم التركيز في سياسة المكافآت والمزايا الممنوحة على ضمان تعزيز الأهداف طويلة الأجل الخاصة بحماية مصالح الشركة وتنمية مواردها.

ويقوم مجلس الإدارة متمثلاً في لجنة الترشيحات والمكافآت بشكل دوري بمراجعة سياسة المكافآت وكذلك شرائح المكافآت لتطويرها بما يضمن تحقيق الأهداف التي وضعت لأجلها ، كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إن وجدت ، ويتم رفع تقرير سنوي للجمعية العامة للمساهمين للمصادقة عليه وفقاً للقوانين والتعليمات من قبل الجهات الرقابية.

- **مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:**

يتم في كل نهاية كل سنة مالية رفع مقترح بصرف أو عدم صرف مكافأة سنوية لأعضاء مجلس الإدارة يتم ربطها بأداء الشركة ونتائجها المالية وكذلك أداء مجلس الإدارة بما يتوافق مع مؤشرات الأداء الرئيسية المعتمدة لدى الشركة وكذلك بما لا يتعارض مع قانون الشركات وتعليمات الجهات الرقابية المختصة ، بالإضافة إلى ذلك يتم صرف مكافأة حضور اللجان المنبثقة عن المجلس ويتم تحديدها لكل لجنة على حدة بقرار من مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع لائحة وسياسات الشركة.

وفيما يلي تفصيل المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة (إن وجدت) وفقاً لشرائح المكافآت المذكورة أعلاه:

أولاً: مقترح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31

الصفة	مبلغ المكافأة
رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد
نائب رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد
عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
الإجمالي	-

* نظراً للنتائج المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 تمت التوصية بعدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2016.

ثانية : مكافآت حضور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31

نوع المكافأة	عدد الأعضاء	عدد الإجتماعات	مبلغ المكافأة
حضور لجنة المخاطر	3	4	لا يوجد
حضور لجنة التدقيق *	3	4	لا يوجد
حضور لجنة المكافآت والترشيحات	3	1	لا يوجد
حضور اللجنة التنفيذية *	3	4	4,000 د.ك
الإجمالي			4,000 د.ك

* هذه اللجان تتضمن عضو مستقيل بتاريخ 2016/09/01 ومبلغ المكافأة المستحقة للعضو المستقيل هو 800 د.ك خاص بحضور اللجنة التنفيذية

- **مكافآت و مزايا الإدارة العليا والمدير المالي أو من في محله في الشركة:**

تقوم لجنة المكافآت والترشيحات برفع مقترح لمجلس الإدارة خاص بمنح مكافأة للإدارة الإدارة العليا والمدير المالي أو من في محله بالشركة وذلك وفقاً لسياسة المكافآت الخاصة بالشركة وبما يتناسب مع النتائج المالية التي يتم تحقيق في كل عام مع الأخذ بالإعتبار بشكل أساسي تقييم الأداء السنوي ، وفيما يلي تفاصيل شرائح المكافآت والمبالغ التي تم صرفها كمكافآت عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 (إن وجدت):

الصفة	مبلغ المكافأة
الرئيس التنفيذي	لا يوجد
مساعد المدير المالي *	لا يوجد
الإجمالي	-

* لايوجد مدير مالي بالشركة في الوقت الحالي.

* نظرا للنتائج المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 لم يتم صرف مكافآت للإدارة العليا بالشركة
لعام 2016.

- **مكافآت و مزايا موظفين الشركة:**

تقتضي سياسة الشركة الخليجية المغاربية القابضة بتخصيص مكافأة الموظفين بناء على الإنتاجية والأداء والتي من شأنها مساعدة الشركة في تحسين أداءها ، حيث تكون المكافآة الممنوحة لهم متلائمة مع التقييم السنوي للموظفين ، وذلك وفقاً للسياسات و الإجراءات المتبعة.

وتقوم الإدارة العليا بتحديد المكافآت والمزايا الخاصة بالموظفين وترفعها لمجلس الإدارة للموافقة ، وذلك من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن المجلس ، ونظراً للنتائج المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 لم يتم صرف مكافآت للموظفين لعام 2016.

طلال جاسم الخرافي

رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

تقرير لجنة التدقيق للشركة الخليجية المغاربية القابضة

عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31

- **المقدمة :**

إن سلامة البيانات المالية للشركة تعد أحد المؤشرات الهامة عن نزاهة ومصداقية الشركة في عرض مركزها المالي ، وبالتالي تزيد من ثقة المستثمرين في البيانات والمعلومات التي توفرها الشركة ، ووجود لجنة التدقيق مع تفعيل دورها يعد أحد أهم السمات الرئيسية الدالة على تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة وبالأخص القاعدة الرابعة (ضمان نزاهة التقارير المالية) من الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء هيئة أسواق المال ، حيث تعمل هذه اللجنة على ترسيخ ثقافة الإلتزام داخل الشركة والوصول إلى الهدف الرئيسي وهو ضمان سلامة ونزاهة التقارير المالية للشركة ، فضلاً عن التأكد من كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة للشركة وإستقلالية ونزاهة مراقب الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي ، وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التدقيق بما يتوافق مع تعليمات الجهات الرقابية المختصة.

- **مهام ونظم لجنة التدقيق :**

1. المراجعة الدورية للبيانات المالية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة.
2. المراجعة الربع سنوية وإتخاذ التوصيات حول الأمور المحاسبية الهامة والتقارير المالية وفهم أثرها على البيانات المالية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة.
3. مراجعة السياسات المحاسبية وتقارير البيانات المالية والإفصاحات بما في ذلك أي تغيرات جوهرية في اختيار / تطبيق السياسات المحاسبية للشركة.
4. ضمان الإلتزام بالمعايير المحاسبية و معايير إعداد التقارير والمتطلبات القانونية الأخرى والتي تتعلق بالتقارير المالية ، مثل تعليمات هيئة أسواق المال وقانون الشركات التجارية والجهات الرقابية الأخرى.
5. تقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.
6. مراجعة تقارير المدقق الداخلي والخارجي للشركة والحصول على النتائج الهامة والتوصيات إضافة إلى رد الإدارة.
7. مراجعة ميثاق عمل وخطط وأنشطة والهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي.
8. التوصية بتعيين المدقق الداخلي والتوصية بمكافآته أو التوصية بتعيين جهة خارجية مستقلة للقيام بمهام التدقيق الداخلي بعد أخذ موافقة هيئة أسواق المال.
9. الإجتماع بصورة دورية مع المدقق الداخلي لمناقشة أي أمور ترى اللجنة أو المدقق الداخلي ضرورة مناقشتها.
10. متابعة أعمال مراقب الحسابات الخارجي والتنسيق وتحديد نطاق ومجال التدقيق في حال كان هناك اكثر من مراقب حسابات خارجي للشركة.

11. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين أو تغييرهم و تحديد أتعابهم ، والتأكد من إستقلاليتهم ، و مراجعة خطابات تعيينهم.
12. مناقشة البيانات المالية الربع سنوية والسنوية المدققة مع الإدارة العليا والمدقق الخارجي.
13. مراجعة نتائج التدقيق مع الإدارة العليا والمدقق الخارجي.
14. مراجعة فاعلية النظم و مراقبة الإلتزام بالقوانين والتعليمات ومتابعة أي حالات لعدم الإلتزام.
15. مراجعة نتائج أي فحص أو تدقيق من قبل الجهات الرقابية وإتخاذ الإجراءات المناسبة جراء تلك النتائج.
16. التأكد من إلتزام الشركة بالقوانين والتعليمات والسياسات والنظم ذات العلاقة.
17. أداء أي أعمال أخرى يطلبها مجلس الإدارة ، والإشراف على التحقيقات الخاصة عند الحاجة.
18. تقييم أداء اللجنة و أداء أعضائها سنوياً للتأكد من أداء كافة المهام والمسئوليات المذكورة في ميثاق العمل الخاص بلجنة التدقيق.

- **أهم ما تم إنجازه خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 :**

قامت اللجنة خلال عام 2016 بالإطلاع على تقارير المدقق الداخلي بشأن إلتزام ادارات ووحدات الشركة بالسياسات واللوائح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وقد تم مناقشة تلك التقارير والتي تضمنت كذلك ملاحظات المدقق وردود الإدارات المعنية ، وذلك لمعرفة للوصول إلى تأكيد معقول من فعالية نظم الرقابة الداخلية للشركة ومدى إلتزام الإدارة في القوانين والسياسات واللوائح المعتمدة.

كما قامت اللجنة خلال العام بالإجتماع مع مراقبي الحسابات ومناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والتأكد من سلامتها وإعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والمعتمدة من قبل هيئة أسواق المال ، كما تم مناقشة أهم العناصر التي أثرت على النتائج المالية للشركة وبالأخص المخصصات والإنخفاضات في القيم العادلة لأصول الشركة وآلية احتسابها ، كما تم مناقشة مدى إستجابة وتعاون الإدارة التنفيذية في توفير كافة الاوراق والمستندات المطلوبة لمراقبي الحسابات والتأكد من عدم وجود أي عوائق بهذا الخصوص.

وقد تم ترشيح مراقب حسابات للشركة للقيام بأعمال التدقيق الخارجي للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 بعد أخذ عروض أسعار من مجموعة من مراقبين حسابات معتمدين من قبل هيئة أسواق المال ليقوم مجلس الإدارة بدوره برفع توصية للجمعية العامة للمساهمين بتعيين مراقب حسابات للشركة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31.

وقد تم مراجعة أداء إدارة التدقيق الداخلي ومدى إلتزامهم في تقديم التقارير اللازمة للجنة ، كذلك تم رفع توصية لمجلس الإدارة بتعيين أو إعادة تعيين مكتب مستقل للقيام بأعمال التدقيق الداخلي للشركة بما لا يتعارض مع موافقة هيئة أسواق المال للشركة بالإستعانة بمكتب تدقيق للقيام بهذه المهام.

- **إجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 :**

أعضاء اللجنة	الصفة	الإجتماع الأول 2016/9/22	الإجتماع الثاني 2016/10/12	الإجتماع الثالث 2016/11/23	الإجتماع الرابع 2016/12/20
الدكتور/. فؤاد عبدالله العمر	نائب رئيس مجلس الإدارة (مستقل)	√	√	√	√
السيد/ طارق احمد الجاسم	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	√	√	√	√
السيد/ عبدالرحمن هشام النصف	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي) *	×	×	×	×

* عضو مستقيل بتاريخ 2016/9/1.

د. فؤاد عبدالله العمر

نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

للشركة الخليجية المغاربية القابضة

للفترة من 2016/01/01 إلى 2016/12/31

الحمدلله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى مساهمي: شركة الخليجية المغاربية القابضة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وفقا للعقد المعقد بيننا فإننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة نقدم التقرير التالي:

إننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة قد راقبنا ودققنا العقود المتعلقة بالمعاملات والأنشطة التي طرحتها الشركة خلال الفترة من 2016/01/01 إلى 2016/12/31 ولقد قمنا بالمراقبة والمراجعة الواجبة لإبداء الرأي عما إذا كانت الشركة قد إلتزمت بأحكام ومباديء الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوي والقرارات والمباديء والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا، أما سمؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقل في مدى التزام الشركة بذلك بناء على تدقيقنا.

لقد قمنا بالمراقبة بالكيفية المناسبة والمراجعة التي اشتملت على فحص العقود والإجراءات المتبعة في الشركة على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كما حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لإصدار الرأي في مدى تماشي أعمال الشركة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

في رأينا أن العقود والوثائق والعمليات التي أبرمتها الشركة خلال الفترة من 2016/01/01 إلى 2016/12/31 ، والتي اطلعنا عليها ، قد تمت وفقا لأحكام ومباديء الشريعة الإسلامية، ونحيطكم علما بأن الشركة لا تقوم بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين.

هذا ونسأل الله العلي القدير أن يوفق القائمين على الشركة لخدمة ديننا الحنيف ووطننا العزيز ,ان يحقق للجميع الرشاد والسداد، والله ولي التوفيق.

هيئة الرقابة الشرعية

أ.د/ عبد العزيز القصار	د. عيسى زكي عيسى	د/ علي إبراهيم الراشد
رئيس هيئة الرقابة الشرعية	عضو هيئة الرقابة الشرعية	عضو هيئة الرقابة الشرعية

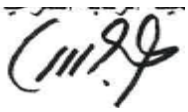

المشاريع الحالية

مشروع الندى

الرياض – المملكة العربية السعودية

شركة الخليج المغربية

المشروع عبارة عن 10 فلل سكنية يتم تطويرها في حي الندى في قلب مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، مساحة أرض كل فيلا تتراوح مابين315 - 420 متر مربع، وبمساحة بناء تتراوح مابين 471– 592 متر مربع. وقد بدأت الشركة هذا العام بتطوير المشروع بالشراكة مع شركة شمول العقارية وهي شركة سعودية ذات خبرة في المجال العقاري بالمملكة العربية السعودية و قد تم ايصال التيار الكهربائي للمشروع و المتوقع بيع المشروع في نهاية عام 2017.

مشروع جنزور

ليبيا

الشركة الليبية للتجارة العامة ذ.م.م

في عام 2007 قامت الشركة بشراء أرض جنزور في ليبيا في خطوة تهدف إلى التوسع في استثماراتها في أسواق شمال أفريقيا ومنها السوق العقاري الليبي المشروع عبارة عن بناء وتطوير أرض تبلغ مساحتها 17,575 متر مربع في منطقة جنزور والتي تقع على بعد 16 كيلو متر غرب العاصمة طرابلس بهدف تطوير مشروع سكني ذو فخامة ومستوى رفيع في الخدمات .

مشروع دريم العقاري

بوزنيقة - المملكة المغربية

شركة دريم بلدينج

قامت الشركة في عام 2008 بشراء أرض المشروع البالغ مساحتها 61,860 كيلو متر والواقعة في منطقة بوزنيقة بين مدينتي الرباط والدار البيضاء حيث تتميز بإطلالتها الجميلة على المحيط الأطلسي مما يجعلها منطقة جاذبة للسياح . يهدف مشروع دريم العقاري إلى بناء وتطوير مجمع سكني سياحي متكامل يشمل جميع الخدمات المساندة من نوادي صحية ومرافق ترفيهية وصالات رياضية وفندق سياحي وحمامات سباحة ومساحات خضراء.

مشروع كازابلانكا

الجمهورية العربية السورية

شركة الشام الخليجية المحدودة المسؤولية

يعتبر مشروع كازابلانكا في سوريا من أوائل المشاريع التي دخلت فيها الشركة في السنوات الأولى من تأسيسها. تقوم فكرة المشروع على تملك قطعة أرض ذات موقع استراتيجي في منطقة يابوس بالقرب من الحدود السورية اللبنانية على بعد 38 كم تقريبا عن مركز مدينة دمشق بهدف تطويرها إلى ضاحية سكنية وتجارية وسياحية وخدمية متكاملة ذات خدمات عالية المستوى لكل من المقيمين والمسافرين من مستخدمي الطريق السريع دمشق - بيروت.

الشركات التابعة و الزميلة

قامت الشركة بتأسيس مجموعة شركات بغرض تحقيق أغراضها ونشاطاتها المستقبلية وتنفيذ إستراتيجيتها التوسعية نحو الأسواق المستهدفة. وفيما بلي الشركات التابعة والزميلة.

الشركة الليبية للتجارة العامة ذ.م.م	
شركة الشام الخليجية القابضة	
شركة الشام الخليجية المحدودة المسؤولية	
شركة المغرب الشمال أفريقية	
شركة الجنزور العقارية	
شركة دريم بلدينج	
شركة رواج القابضة	
شركة الخليج المغربية	

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات المستقل

الشركة الخليجية المغاربية القابضة – ش.م.ك. ع

والشركات التابعة لها

الكويت

31 ديسمبر 2016

الشركة الخليجية المغاربية القابضة – ش.م.ك. ع والشركات التابعة لها

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2016

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	1 - 3
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	4
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	5
بيان المركز المالي المجمع	6
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	7 - 8
بيان التدفقات النقديه المجمع	9 – 10
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	11 – 50

Crowe Horwath

هوروث المهنا وشركاه
محاسبون قانونيون
عضو كرو هوروث إنترناشيونال

ص.ب : 26154 صفاة، الكويت
الرمز البريدي 13122
تليفون : 22452546/7/8 965+
فاكس : 22452549 965+
www.crowehorwath.com.kw

Grant Thornton | An instinct for growth™
القطامي والعيبان وشركاهم

مدققون ومستشارون
عماره السوق الكبير،برج أ،الدور التاسع
ص.ب 2986 صفاة- 13030 الكويت
تلفون :9-3900 2244(965)
فاكس :8451 2243(965)
البريد الالكتروني :gt@kw.gt.com
www.grantthornton.com.kw

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

الى السادة المساهمين

شركة الخليجية المغاربية القابضة – ش.م.ك.ع

الكويت

التقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية المجمعة لشركة الخليجية المغاربية القابضة – ش.م.ك.ع. ("الشركة الام") والشركات التابعة لها (المجموعة)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016، وبيان الأرباح أو الخسائر المجمع وبيان الارباح او الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع، وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع وبيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016، وعن نتائج أعمالها المجمعة وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسئولياتنا وفق تلك المعايير قد تم شرحها ضمن فقرة مسئوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما اننا مستقلين عن وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين ، كما قمنا بالإلتزام بمسئولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع متطلبات المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. اننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

ان أمور التدقيق الرئيسية، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن فحوى تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، والى التوصل الى رأينا المهني حولها، وأننا لا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الأمور. كما قمنا بتحديد الامور المبينة أدناه كأمور التدقيق الرئيسية.

تقييم الاستثمارات العقارية

تمثل الاستثمارات العقارية للمجموعة ما نسبته 78% من اجمالي الاصول وتشمل مباني تقع في الكويت واراضي ومشاريع قيد التطوير خارج الكويت. ان تقييم الاستثمارات العقارية يعتبر مجالا حكميا هاما يتطلب عددا من الافتراضات بما في ذلك عوائد الرسملة وايرادات الايجار المستقبلية ومعدلات الاشغال وصافي الايرادات التشغيلية والمقارنة مع المعاملات السوقية الاخيرة. ان التغيرات في هذه الافتراضات والاحكام قد تؤدي الى تغيرات هامة في تقييم العقارات الاستثمارية وبالتالي في الارباح او الخسائر غير المحققة في بيان الأرباح او الخسائر المجمع. ان افصاحات المجموعة حول استثماراتها العقارية مدرجة في الايضاحات 5.9 و 5.10 و 10 و 11 و 26.3.

ان اجراءات التدقيق التي قمنا بها شملت تقييم مدى ملاءمة عملية الادارة لمراجعة وتقييم عمل المقيّمين الخارجيين وتقييماتهم بما في ذلك اعتبارات الادارة لكفاءة واستقلالية المقيّمين الخارجيين. كما قمنا بتقييم مدى ملاءمة منهجيات التقييم المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بما في ذلك المناقشات مع الادارة والمقيّمين المستقلين واختبار التقديرات والافتراضات ومنهجية التقييم المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية. قمنا ايضا بالحصول على المعلومات المعنية المقدمة من الادارة الى المقيّمين المستقلين فيما يتعلق بايرادات الايجار وعملية الاشغال للتأكد من انها كانت متفقة مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال اعمال التدقيق التي قمنا بها.

تابع / تقرير مراقبي الحسابات المستقلين الى السادة المساهمين لشركة الخليجية المغاربية القابضة – ش.م.ك. ع

تقييم الاصول المالية المتاحة للبيع

تمثل استثمارات المجموعة في الاصول المالية المتاحة للبيع ما نسبته 16% من اجمالي الاصول. ونظرا لهياكلها وشروطها الفريدة، فان تقييم هذه الاستثمارات يعتمد اما على تقييمات خارجية مستقلة او على نماذج مطورة داخليا وليس على اسعار معلنة في اسواق نشطة. لذا، هناك شك كبير في القياس وارد في هذا التقييم. نتيجة لذلك، كان تقييم هذه الادوات أمرا هاما لاعمال التدقيق التي قمنا بها. لذلك قمنا ببذل جهود تدقيق كبيرة في تقييم مدى ملاءمة التقييمات والافتراضات المتعلقة بها. ان افصاحات المجموعة حول اصولها المالية المتاحة للبيع مدرجة في الايضاحات 5.12، 12 و 26.2.

تضمنت اجراءات التدقيق التي قمنا بها مطابقة القيمة الدفترية للاستثمارات غير المسعرة مع تقييمات المجموعة الداخلية او الخارجية المعدة باستخدام تقنيات تقييم وكذلك تقييم واختبار مدى ملاءمة التقديرات والافتراضات ومنهجية التقييم وقمنا بالحصول على المستندات والتوضيحات الداعمة لتعزيز تلك التقييمات.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

ان الادارة مسؤولة عن "المعلومات الاخرى" تتكون فقرة "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 ، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها.

لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة الأم ، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات ، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

ان رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الاخرى ونحن لا نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الاخرى المبينة أعلاه واثناء القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما اذا كانت المعلومات الاخرى غير متطابقة جوهريا مع البيانات المالية المجمعة المرفقة أو مع معلوماتنا التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق او غير ذلك من الأمور التي قد يشوبها اخطاء مادية. وإذا ما استنتجنا، بناء على الاعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، بان هناك فعلا اخطاء مادية ضمن تلك المعلومات الاخرى، فالمطلوب منا بيان تلك الأمور. ليس لدينا اي شيء للتقرير عنه في هذا الشأن.

مسئولية الادارة و المسؤولين عن تطبيق الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

ان الادارة هي الجهة المسؤولة عن اعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الضبط الداخلي الذي تراه مناسبا لتمكينها من اعداد البيانات المالية المجمعة بشكل خال من فروقات مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

ولاعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، والافصاح ،عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الادارة تصفية المجموعة أو ايقاف أنشطتها، أو عدم توفر أية بديل آخر واقعي سوى إتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولين عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

ان أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة، بشكل متكامل، خالية من فروقات مادية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، واصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. ان التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تكتشف دائما الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الفروقات يمكن أن تنشأ من الغش أو الخطأ وتعتبر مادية سواء كانت منفردة أو مجتمعة، عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق. كما أننا:

- نقوم بتحديد وتقييم مخاطر الفروقات المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ اجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لابداء رأينا.أن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الغش تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الغش قد يشمل تضارب، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الضبط الداخلي.
- استيعاب اجراءات الضبط الداخلي التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم اجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية اجراءات الضبط الداخلي للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والايضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الادارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الادارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما اذا كان هناك أمور جوهرية قائمة ومرتبطة بأحداث أو ظروف قد تشير الى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية. واذا ما توصلنا الى وجود تلك الشكوك الجوهرية، فان علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير التدقيق والى الافصاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما اذا كانت تلك الافصاحات غير ملائمة، سوف يؤدي ذلك الى تعديل رأينا. ان استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي الى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.

تابع / تقرير مراقبي الحسابات المستقلين الى السادة المساهمين لشركة الخليجية المغاربية القابضة – ش.م.ك. ع

تابع / مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

- تقييم الاطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الافصاحات، وفيما اذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة عن المعلومات المالية الخاصة بالشركات او الأنشطة الأخرى الواردة ضمن المجموعة لابداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. اننا مسؤولون عن توجيه والاشراف على واداء اعمال تدقيق المجموعة. لا نزال المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول اعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد قمنا بالعرض على المسؤولين عن تطبيق الحوكمة ، وضمن امور أخرى، خطة واطار وتوقيت التدقيق والأمور الجوهرية الأخرى التي تم اكتشافها، بما في ذلك اية نقاط ضعف جوهرية في نظام الضبط الداخلي التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن تطبيق الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير الى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت ، الائتمان عليها.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن تطبيق الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة. ولقد قمنا بالافصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق، ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الافصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جدا، قررنا عدم الافصاح عنها ضمن تقريرنا تجنبا لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الافصاح عنها والتي قد تطغي على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الشركة الام تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس ادارة الشركة الام فيما يتعلق بهذة البيانات المالية المجمعة، متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات. وقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الام، والتعديلات اللآحقة لهما، وأن الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لنا، لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، مخالفات لأحكام قانون الشركات واللآئحة التنفيذية أو عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة الام، والتعديلات اللآحقة لهما، على وجه يؤثر ماديا في نشاط الشركة الام أو مركزها المالي.

أنور يوسف القطامي
زميل جمعية المحاسبين القانونيين في بريطانيا
(مراقب مرخص رقم 50 فئة أ)
جرانت ثورنتون – القطامي والعيبان وشركاهم

رابعة سعد المهنا
سجل مراقبي الحسابات رقم 152 فئة أ
هوروث المهنا وشركاهم

الكويت

30 مارس 2017

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع

	إيضاحات	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 د.ك	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 د.ك
الإيرادات			
أتعاب إدارة		**9,126**	12,684
صافي إيرادات تأجير		**461,166**	370,027
أرباح من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر		**-**	554
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	10	**(686,980)**	77,100
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**-**	137
ربح من بيع / استرداد استثمارات متاحة للبيع		**91,561**	68,878
حصة من نتائج أعمال شركة زميلة	13	**(180,479)**	(14,308)
إيرادات توزيعات أرباح		**100,284**	96,092
أرباح فروقات ترجمة عملات أجنبية		**4,429**	19,018
ايرادات أخرى		**5,451**	9,901
		(195,442)	640,083
المصاريف والأعباء الأخرى			
مصاريف عمومية وإدارية	8	**(353,372)**	(420,996)
إستهلاكات		**(4,068)**	(3,449)
تكاليف تمويلية		**(196,489)**	(158,127)
هبوط في قيمة استثمار في عقارات قيد التطوير	11	**(1,769,417)**	-
مخصص من دفعات مقدمة لشراء عقار استثماري	14	**(367,386)**	-
		(2,690,732)	(582,572)
(الخسارة) / الربح قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة		**(2,886,174)**	57,511
حصة ضريبة دعم العمالة الوطنية		**-**	(2,057)
حصة الزكاة		**-**	(823)
(خسارة) / ربح السنة		**(2,886,174)**	54,631
الخاص بـ :			
مالكي الشركة الأم		**(1,637,330)**	69,578
الحصص غير المسيطرة		**(1,248,844)**	(14,947)
(خسارة) / ربح السنة		**(2,886,174)**	54,631
(خسارة) / ربحية السهم الأساسية والمخففة العائدة إلى مالكي الشركة الأم	9	**(11.26) فلس**	0.48 فلس

إن الإيضاحات المبينة على الصفحات 11 - 50 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 د.ك	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 د.ك
(خسارة) / ربح السنة	(2,886,174)	54,631
الدخل الشامل الآخر:		
بنود يعاد تصنيفها لاحقاً في بيان الأرباح أو الخسائر:		
فروقات التحويل الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية	47,437	71,218
إستثمارات متاحة للبيع:		
– صافي التغير في القيمة العادلة الناتج خلال السنة	22,764	(5,376)
– المحول إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع نتيجة الاسترداد/ البيع	-	8,136
مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة	70,201	73,978
مجموع (الخسائر) / الدخل الشامل للسنة	(2,815,973)	128,609
مجموع الدخل الشامل الخاص بـ :		
مالكي الشركة الأم	(1,587,878)	216,606
الحصص غير المسيطرة	(1,228,095)	(87,997)
مجموع (الخسائر) / الدخل الشامل للسنة	(2,815,973)	128,609

بيان المركز المالي المجمع

	ايضاحات	31 ديسمبر 2016 د.ك	31 ديسمبر 2015 د.ك
الأصول			
أصول غير متداولة			
معدات		14,630	6,930
عقارات استثمارية	10	7,503,310	8,179,930
عقارات قيد التطوير	11	9,131,501	10,300,640
استثمارات متاحة للبيع	12	3,493,767	3,757,112
إستثمار في شركات زميلة	13	917,534	768,763
دفعات مقدمة لشراء عقار استثماري	14	367,385	728,133
		21,428,127	23,741,508
أصول متداولة			
ذمم مدينة وأصول أخرى	15	153,107	161,195
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		12,041	12,041
النقد والنقد المعادل	16	394,303	974,632
		559,451	1,147,868
مجموع الأصول		21,987,578	24,889,376
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	17	15,000,000	15,000,000
أسهم خزينة	18	(337,694)	(337,694)
إحتياطي قانوني	19	751,821	751,821
إحتياطي إختياري	19	751,821	751,821
إحتياطي ترجمة عملات أجنبية		1,252,590	1,225,902
إحتياطي القيمة العادلة		(263,373)	(286,137)
خسائر متراكمة		(3,581,363)	(1,944,033)
مجموع حقوق الملكية الخاصة بمالكي الشركة الأم		13,573,802	15,161,680
الحصص غير المسيطرة		4,420,378	5,648,473
مجموع حقوق الملكية		17,994,180	20,810,153
المطلوبات			
مطلوبات غير متداولة			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		39,229	34,752
تمويل إجارة	20	1,669,744	966,800
		1,708,973	1,001,552
مطلوبات متداولة			
الجزء المتداول من تمويل إجارة	20	2,067,232	2,801,700
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	21	217,193	275,971
		2,284,425	3,077,671
مجموع المطلوبات		3,993,398	4,079,223
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		21,987,578	24,889,376

طلال جاسم محمد الخرافي
رئيس مجلس الادارة

عبدالعزيز جاسم الفيلكاوي
الرئيس التنفيذي

إن الإيضاحات المبينة على الصفحات 11 - 50 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

	حقوق الملكية الخاصة بمالكي الشركة الأم									
	رأس المال د.ك	أسهم خزينة د.ك	إحتياطي قانوني د.ك	إحتياطي إختياري د.ك	احتياطي ترجمة عملات أجنبية د.ك	احتياطي القيمة العادلة د.ك	خسائر متراكمة د.ك	المجموع الفرعي د.ك	الحصص غير المسيطرة	المجموع
الرصيد كما في 1 يناير 2016	15,000,000	(337,694)	751,821	751,821	1,225,902	(286,137)	(1,944,033)	15,161,680	5,648,473	20,810,153
خسارة السنة	-	-	-	-	-	-	(1,637,330)	(1,637,330)	(1,248,844)	(2,886,174)
الدخل الشامل الآخر للسنة :										
فروق صرف ناتجة من ترجمة العمليات الأجنبية	-	-	-	-	26,688	-	-	26,688	20,749	47,437
استثمارات متاحة للبيع:										
صافي التغير في القيمة العادلة الناتج خلال السنة	-	-	-	-	-	22,764	-	22,764	-	22,764
مجموع الدخل/ (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	26,688	22,764	(1,637,330)	(1,587,878)	(1,228,095)	(2,815,973)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016	15,000,000	(337,694)	751,821	751,821	1,252,590	(263,373)	(3,581,363)	13,573,802	4,420,378	17,994,180

تابع/ بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

	حقوق الملكية الخاصة بمالكي الشركة الأم								
	رأس المال	أسهم خزينة	إحتياطي قانوني	إحتياطي إختياري	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	احتياطي القيمة العادلة	خسائر متراكمة	المجموع الفرعي	الحصص غير المسيطرة	المجموع
	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
الرصيد كما في 1 يناير 2015	15,000,000	(337,694)	751,821	751,821	1,081,634	(288,897)	(1,987,246)	14,971,439	5,845,905	20,817,344
حركة في الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	(26,365)	(26,365)	(109,435)	(135,800)
تعاملات مع الملاك	-	-	-	-	-	-	(26,365)	(26,365)	(109,435)	(135,800)
ربح / (خسارة) السنة							69,578	69,578	(14,947)	54,631
الدخل الشامل الآخر للسنة :										
فروق صرف ناتجة من ترجمة العمليات الأجنبية	-	-	-	-	144,268	-	-	144,268	(73,050)	71,218
استثمارات متاحة للبيع:										
صافي التغير في القيمة العادلة الناتج خلال السنة	-	-	-	-	-	(5,376)	-	(5,376)	-	(5,376)
محول إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع نتيجة البيع	-	-	-	-	-	8,136	-	8,136	-	8,136
مجموع الدخل/ (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	144,268	2,760	69,578	216,606	(87,997)	128,609
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015	15,000,000	(337,694)	751,821	751,821	1,225,902	(286,137)	(1,944,033)	15,161,680	5,648,473	20,810,153

إن الإيضاحات المبينة على الصفحات 11 - 50 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقديه المجمع

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
	د.ك	د.ك
أنشطة التشغيل		
(خسارة) / ربح السنة	(2,886,174)	54,631
تعديلات لـ:		
إستهلاكات	4,068	3,449
إيرادات توزيعات أرباح	(100,284)	(96,092)
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	686,980	(77,100)
هبوط في قيمة استثمار في عقارات قيد التطوير	1,769,417	-
مخصص من دفعات مقدمة لشراء عقار استثماري	367,386	-
ربح من بيع / استرداد استثمارات متاحه للبيع	(91,561)	(68,878)
تكاليف تمويلية	196,489	158,127
حصة من نتائج أعمال شركة زميلة	180,479	14,308
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	6,785	9,827
	133,585	(1,728)
التغيرات في الأصول والمطلوبات التشغيلية:		
ذمم مدينة وأصول أخرى	(7,912)	298,980
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	27,259
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	(58,778)	(37,271)
النقد الناتج من العمليات	66,895	287,240
مكافأة نهاية خدمة الموظفين المدفوعة	(2,308)	-
صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل	64,587	287,240
أنشطة الاستثمار		
المحصل من بيع / استرداد استثمارات متاحة للبيع	48,420	18,457
شراء استثمارات متاحة للبيع	-	(63,500)
اضافات الى عقار قيد التطوير	(561,508)	(84,942)
دفعات مقدمة لشراء عقار استثماري	(6,638)	(19,246)
اضافات / شراء عقارات إستثمارية	(10,360)	(2,080,900)
شراء معدات	(11,768)	(5,188)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة	116,284	73,594
المحصل من تخفيض رأس مال شركة زميلة	-	171,045
صافي النقد المستخدم في أنشطة الإستثمار	(425,570)	(1,990,680)

تابع / بيان التدفقات النقدية المجمع

	ايضاح	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
		د.ك	د.ك
أنشطة التمويل			
الحركة في تمويل إجارة		(31,524)	910,500
تكاليف تمويلية مدفوعة		(196,489)	(158,127)
الحركة في الحصص غير المسيطرة		-	(135,800)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة التمويل		(228,013)	616,573
صافي أثر تسويات ترجمة عملات أجنبية		8,667	(64,983)
النقص في النقد والنقد المعادل		(580,329)	(1,151,850)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	16	974,632	2,126,482
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	16	394,303	974,632
معاملات غير نقديه :			
المحصل من بيع / استرداد استثمارات متاحة للبيع		213,750	214,930
شراء استثمارات متاحة للبيع		(213,750)	-
المدفوع لشراء عقارات استثمارية		-	(214,930)

إن الإيضاحات المبينة على الصفحات 11 - 50 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

1. التأسيس والأنشطة

إن الشركة الخليجية المغاربية القابضة – ش.م.ك (عامة) ("الشركة الام") هي شركة كويتية مساهمة عامة تأسست في 3 ديسمبر 2005. إنعقد إجتماع الجمعية العمومية لتأسيس الشركة الأم في وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 14 ديسمبر 2005. تم إدراج أسهم الشركة الأم في سوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 23 مارس 2010.

إن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم هي :

- اقراض الشركات التي تمتلك فيها اسهما وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين الا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضه عن 20%.
- تملك حقوق الملكية الصناعية والملكية الفكرية المتعلقة بها او علامات تجاريه صناعية او رسوم صناعية او اية حقوق اخرى تتعلق بذلك وتأجيرها لشركات اخرى لاستغلالها سواء داخل الكويت او خارجها .
- تملك العقارات والمباني اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقا للقانون .
- تملك اسهم شركات مساهمة كويتية او اجنبية وكذلك تملك اسهم أو حصص في شركات ذات مسؤولية محدوده كويتية او اجنبية او الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعيها وادارتها واقراضها وكفالتها لدى الغير.
- استغلال الفوائض المالية المتوفره لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

ويكون للشركة الأم مباشرة الاعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفه اصلية او بالوكالة.

ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول اعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق اغراضها في الكويت أو في الخارج ، ولها ان تنشىء او تشارك او تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها .

إن أسهم الشركة الأم مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية. تتكون المجموعة من الشركة الأم والشركات التابعة لها. تفاصيل الشركات التابعة مبينة في الإيضاح 7.

تخضع الشركة الأم في جميع الحالات وفي جميع أنشطتها الى أحكام الشريعة الإسلامية وكافة الأنشطة المتفقة مع لجنة الشريعة الإسلامية تكون إلزامية على الشركة الأم.

تم اصدار قانون الشركات الجديد رقم (1) لسنة 2016 في 24 يناير 2016 وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي بموجبه تم الغاء قانون الشركات رقم (25) لسنة 2012 والتعديلات اللآحقة له. وفقا لنص المادة رقم (5)، سوف يتم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي اعتبارا من 26 نوفمبر 2012 . تم إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم (1) لسنة 2016 في 12 يوليو 2016. وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2016 والتي تم بموجبها الغاء اللائحة التنفيذية للقانون رقم (25) لسنة 2012 .

عنوان المكتب المسجل للشركة الأم هو: ص. ب 4425، الصفاة 13045، دولة الكويت.

إعتمد مجلس إدارة الشركة الأم البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 للإصدار في 30 مارس 2017 وهي خاضعة لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين .

2. أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والأصول المالية المتاحة للبيع والعقارات الاستثمارية التي تم قياسها بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي ("د.ك.") وهي العملة الأساسية وعملة العرض للشركة الأم.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

3. بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

4. التغيرات في السياسات المحاسبية

4.1 المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل المجموعة

هناك عدد من المعايير الجديدة والمعدلة مفعلة للفترات السنوية التي تبدأ في او بعد 1 يناير 2016 والتي تم تطبيقها من قبل المجموعة لكن لم يكن لها أي أثر جوهري على المركز المالي او نتائج السنة. فيما يلي المعلومات حول هذه المعايير الجديدة:

المعيار أو التفسير	يفعل للفترات المالية التي تبدأ في
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم11: المحاسبة عن شراء حصص في عمليات محاصة– تعديلات	1 يناير 2016
معيار المحاسبة الدولي رقم 1 مبادرة الافصاح – تعديلات	1 يناير 2016
معيار المحاسبة الدولي رقم 16 و 38 توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والاطفاء – تعديلات	1 يناير 2016
معيار المحاسبة الدولي رقم 27 طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة – تعديلات	1 يناير 2016
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 و 12 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 المنشآت الاستثمارية: تطبيق استثناء التجميع – تعديلات	1 يناير 2016
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2012-2014	1 يناير 2016

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 المحاسبة عن شراء حصص في عمليات محاصة – تعديلات

ان التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 "ترتيبات المحاصة" تتطلب من مشتري الحصة في عملية المحاصة التي يشكل فيها النشاط العمل (كما هو محدد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 "دمج الاعمال") لتطبيق كافة المبادىء المحاسبية لعمليات دمج الاعمال في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 والمعايير الدولية للتقارير المالية الاخرى، باستثناء تلك المبادىء التي تتعارض مع الارشادات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11. كما تتطلب تلك التعديلات ايضا الافصاح عن المعلومات المطلوبة من قبل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 والمعايير الدولية للتقارير المالية الاخرى الخاصة بعمليات دمج الاعمال.

تنطبق التعديلات ايضا على كل من الشراء المبدئي للحصة في عملية المحاصة وشراء حصة اضافية في عملية المحاصة (في الحالة الاخيرة، لا يتم اعادة قياس الحصص المحتفظ بها سابقا). كما تنطبق التعديلات ايضا بصورة مستقبلية على شراء الحصص في عمليات المحاصة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 مبادرة الافصاح – تعديلات

تقوم التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 باجراء التغيرات التالية:

- المادية: توضح التعديلات بان (1) المعلومات لايجب حجبها بالتجميع او بتقديم معلومات غير مادية، (2) اعتبارات المادية تنطبق على كل اجزاء البيانات المالية، و (3) حتى عندما يتطلب المعيار افصاحا محددا، عندها يتم تطبيق اعتبارات المادية.
- بيان المركز المالي وبيان الارباح والخسائر والدخل الشامل الآخر: تقوم التعديلات بما يلي: (1) تقديم توضيح بان قائمة بنود المفردات التي سيتم عرضها في هذه البيانات يمكن عدم تجميعها وتجميعها كما هو مناسب وكذلك تقديم ارشادات اضافية حول المجاميع الفرعية في هذه البيانات و (2) توضيح ان حصة المنشأة من الايرادات الشاملة الاخرى للشركات الزميلة المحتسبة حسب حقوق الملكية وشركات المحاصة يتعين عرضها في مجموعها كبنود مفردات واحدة سواء سيتم لاحقا اعادة تصنيفها ام لا في الارباح والخسائر.
- ملاحظات: تقوم التعديلات باضافة امثلة اضافية للطرق الممكنة لترتيب الملاحظات لتوضيح ان قابلية الفهم والمقارنة يجب النظر فيها عند تحديد ترتيب الملاحظات ولاثبات ان الملاحظات لا تحتاج الى عرضها بالترتيب المحدد حتى الآن في الفقرة 114 من معيار المحاسبة الدولي رقم 1. كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية ايضا بحذف الارشادات والامثلة المتعلقة بتحديد السياسات المحاسبية الهامة التي لوحظ انها من المحتمل ان تكون غير مفيدة.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

4. تابع / التغيرات في السياسات المحاسبية

4.1 تابع/ المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل المجموعة

معيار المحاسبة الدولي رقم 16 و 38 بيان الطرق المعتمدة للاستهلاك والاطفاء – تعديلات

تم بيان التعديلات التالية على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الممتلكات والالات والمعدات والمعيار رقم (38) الاصول غير الملموسة:

- تعتبر طريقة استهلاك الاصول على أساس الدخل الناتج من النشاط المستخدم به ذلك الاصل طريقة غير مناسبة لاستهلاك الممتلكات والالات والمعدات.
- تعتبر طريقة اطفاء على اساس الدخل الناتج من النشاط الذي يستخدم الاصل غير الملموس طريقة غير مناسبة بشكل عام باستثناء بعض الحالات المحددة.
- التوقعات التي تشير الى انخفاض سعر البيع للمواد التي يتم انتاجها باستخدام اصول تحتوي على تكنولوجيا او توقعات ذات عائد تجاري بطيء والتي بدورها قد تؤدي الى انخفاض التوقعات الاقتصادية من ذلك الاصل.

معيار المحاسبة الدولي رقم 27 طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة – تعديلات

ان التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 27 "البيانات المالية المنفصلة" تسمح بان يتم اختياريا المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة وشركات المحاصة والشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 و 12 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 المنشآت الاستثمارية: تطبيق استثناء التجميع – تعديلات

تهدف التعديلات الى توضيح الجوانب التالية:

- *الاعفاء من اعداد بيانات مالية مجمعة:* تؤكد التعديلات بان الاعفاء من اعداد بيانات مالية مجمعة لشركة ام متوسطة متاح للشركة الام التي هي شركة تابعة لشركة استثمارية حتى لو قامت الشركة الاستثمارية بقياس جميع الشركات التابعة لها بالقيمة العادلة.
- *الشركة التابعة التي تقدم خدمات تتعلق بالانشطة الاستثمارية للشركة الام:* ان الشركة التابعة التي تقدم خدمات تتعلق بالانشطة الاستثمارية للشركة الام لا يجب تجميعها اذا كانت الشركة التابعة نفسها شركة استثمارية.
- *تطبيق طريقة حقوق الملكية من قبل مستثمر شركة غير استثمارية على شركة استثمارية مستثمر فيها:* عند تطبيق طريقة حقوق الملكية على شركة زميلة او شركة محاصة، عندها يمكن للشركة غير الاستثمارية المستثمرة في شركة استثمارية الاحتفاظ بقياس القيمة العادلة المطبق من قبل الشركة الزميلة او شركة المحاصة لحصصها في الشركات التابعة.
- *الافصاحات المطلوبة*: الشركة الاستثمارية التي تقيس الشركات التابعة لها بالقيمة العادلة تقوم بتقديم الافصاحات المتعلقة بالشركات الاستثمارية المطلوبة من قبل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12.

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2012-2014

- *التعديلات على* المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 – تقوم هذه التعديلات باضافة ارشادات محددة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 في الحالات التي تقوم فيها المنشأة باعادة تصنيف الاصل من محتفظ به لغرض البيع الى محتفظ به لغرض التوزيع والعكس بالعكس وفي الحالات التي تتوقف فيها محاسبة الاصل المحتفظ به لغرض التوزيع.
- *التعديلات على* المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 – تقوم هذه التعديلات بتقديم ارشادات اضافية لتوضيح فيما اذا كان عقد الخدمات مستمر بالانشغال في الاصل المحول، والتوضيح حول موازنة الافصاحات في البيانات المالية المجمعة.
- *التعديلات على* معيار المحاسبة الدولي رقم 19 – تقوم هذه التعديلات بتوضيح أن سندات الشركات ذات الجودة الإئتمانية العالية المستخدمة في تقييم معدل الخصم الخاص بمنافع ما بعد الخدمة يجب تقويمه بنفس العملة التي ستدفع بها تلك المنافع.
- *التعديلات على* معيار المحاسبة الدولي رقم 34 – تقوم هذه التعديلات بتوضيح معنى "في مكان آخر في التقرير المرحلي" وتتطلب اسنادا ترافقيا.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

4. تابع / التغيرات في السياسات المحاسبية

4.2 المعايير المصدرة من مجلس المعايير الدولية ولكن غير المفعلة بعد

بتاريخ المصادقة على هذه البيانات المالية المجمعة ، تم اصدار بعض المعايير/ التعديلات والتفسيرات من قبل مجلس المعايير الدولية ولكن لم يتم تفعيلها بعد ولم يتم تطبيقها مبكرا من قبل المجموعة.

تتوقع الادارة أن يتم تبني كافة التعديلات ضمن السياسات المحاسبية للمجموعة وللمرة الأولى خلال الفترة التي تبدأ بعد تاريخ تفعيل المعيار الجديد أو التعديل أو التفسير. ان المعلومات عن المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المتوقع أن يكون لها ارتباط بالبيانات المالية للمجموعة مبينة أدناه. هناك بعض المعايير والتفسيرات الجديدة قد تم اصدارها لكن ليس من المتوقع ان يكون لها اي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعيار أو التفسير	يفعل للفترات المالية التي تبدأ في
معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية – تعديلات	1 يناير 2017
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 بيع أو مساهمة الأصول بين المستثمر وشركته الزميلة او شركة المحاصة – تعديلات	لم يتم تحديد تاريخ
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 و 9 – تعديلات	1يناير 2018
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية: التصنيف والقياس	1 يناير 2018
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 الايرادات من العقود مع العملاء	1يناير 2018
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار	1 يناير 2019
معيار المحاسبة الدولي رقم 40 – العقارات الاستثمارية	1 يناير 2018
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية – دورة 2014-2016	1 يناير 2017 و 2018
معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 22 – معاملات العملة الاجنبية والدفعة المقدمة	1 يناير 2018

معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) بيان التدفقات النقدية – تعديلات

تهدف التعديلات الى تحسين نوعية المعلومات المقدمة لمستخدمي البيانات المالية حول التغيرات في مديونية المنشأة والتدفقات النقدية المتعلقة بها (و التغيرات غير النقدية)

التعديلات:

- تتطلب من المنشأة تقديم افصاحات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات الالتزامات الناشئة عن الانشطة التمويلية. تقوم المنشأة بتطبيق حكمها عند تحديد الشكل والمضمون المحدد للافصاحات المطلوبة للوفاء بهذه المتطلبات.
- اقتراح عدد من الافصاحات المحددة التي قد تكون ضرورية من اجل الوفاء بالمتطلبات المذكورة اعلاه، بما في ذلك:
  - * التغيرات في الالتزامات الناشئة عن الانشطة التمويلية التي تسببها التغيرات في تدفقات التمويل النقدية، معدلات الصرف الاجنبي او القيم العادلة، او الحصول على او فقدان السيطرة على الشركات التابعة او الشركات الاخرى.
  - * مطابقة الارصدة الافتتاحية والختامية للالتزامات الناشئة عن الانشطة التمويلية في بيان المركز المالي بما في ذلك تلك التغيرات المحددة مباشرة أعلاه.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

4. تابع / التغيرات في السياسات المحاسبية

4.2 تابع / المعايير المصدرة من مجلس المعايير الدولية ولكن غير المفعلة بعد

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 بيع او مساهمة الاصول بين المستثمر وشركته الزميلة او شركة المحاصة – تعديلات

ان التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 "البيانات المالية المجمعة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 "الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المحاصة (2011)" تقوم بتوضيح معالجة بيع او مساهمة الاصول من المستثمر الى شركته الزميلة او شركة المحاصة على النحو التالي:

- تتطلب التسجيل الكامل في البيانات المالية للمستثمر للارباح والخسائر الناتجة عن بيع او مساهمة الاصول التي تشكل العمل (كما هو محدد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 "دمج الاعمال").
- تتطلب التسجيل الجزئي للارباح والخسائر حيثما لا تشكل الاصول العمل، اي يتم تسجيل الربح او الخسارة فقط الى حد مصالح المستثمرين التي ليست لها علاقة في تلك الشركة الزميلة او شركة المحاصة.

يتم تطبيق هذه المتطلبات بغض النظر عن الشكل القانوني للمعاملة، مثلا سواء حدثت عملية بيع او مساهمة الاصول من قبل المستثمر الذي يقوم بتحويل الحصص في الشركة التابعة التي تمتلك الاصول (ما ينتج عنه فقدان السيطرة على الشركة التابعة) او من قبل البيع المباشر للاصول نفسها.

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتأجيل تاريخ النفاذ الى اجل غير مسمى لحين اكتمال المشاريع الاخرى. مع ذلك، يسمح بالتنفيذ المبكر.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 و 9 – تعديلات

تقوم التعديلات بتزويد المنشآت التي تقوم باصدار عقود تأمين بحلول محاسبية مؤقتة خاصة بالتحديات العملية لتنفيذ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 قبل معيار عقود التأمين الجديد القادم.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) – الأدوات المالية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مؤخرا باصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" (2014) ما يمثل اتمام خطته لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 "الأدوات المالية: التحقق والقياس". يقوم المعيار الجديد بادخال تغيرات واسعة النطاق على ارشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 فيما يتعلق بتصنيف وقياس الاصول المالية كما يقوم ايضا بادخال نموذج "خسارة ائتمانية متوقعة" جديد خاص بهبوط قيمة الاصول المالية. يقوم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أيضا بتقديم ارشادات جديدة حول تطبيق محاسبة التحوط.

شرعت الادارة بتقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لكنها ليست بعد في وضع يمكنها من تقديم معلومات كمية. فيما يلي المجالات الرئيسية للأثر المتوقع في هذه المرحلة:

- ان تصنيف وقياس الاصول المالية سوف يحتاج الى مراجعة بناء على المعايير الجديدة التي تراعي التدفقات النقدية التعاقدية للاصول ونموذج الاعمال الذي يتم فيه ادارتها.
- ان اي هبوط في القيمة مبني على خسارة ائتمانية متوقعة سوف يحتاج الى تسجيل على الذمم التجارية المدينة والاستثمارات في الاصول من نوع الديون المصنفة حاليا كاستثمارات متاحة للبيع ومحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، ما لم يتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر وفقا للمعايير الجديدة.
- لم يعد بالامكان قياس الاستثمارات في الاسهم بالتكلفة ناقصا هبوط القيمة وجميع هذه الاستثمارات سيتم قياسها عوضا عن ذلك بالقيمة العادلة. سيتم عرض التغيرات في القيمة العادلة في الارباح او الخسائر ما لم تقم الشركة بتصنيف نهائي لا رجعة فيه لعرضها في الايرادات الشاملة الأخرى.
- اذا استمرت الشركة باختيار خيار القيمة العادلة لبعض الخصوم المالية، عندها سيتم عرض تغيرات القيمة العادلة في الايرادات الشاملة الأخرى الى الحد الذي ترتبط فيه تلك التغيرات بمخاطر الائتمان الخاصة بالشركة.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

4. تابع / التغيرات في السياسات المحاسبية

4.2 تابع / المعايير المصدرة من مجلس المعايير الدولية ولكن غير المفعلة بعد

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الايرادات من العقود مع العملاء

تم استبدال المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) مكان معيار المحاسبة الدولي رقم 18 "الايرادات" ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 11 "عقود الانشاءات" وتفسيرات محاسبية مختلفة تتعلق بالإيرادات ، وهو يعطي نموذج تحقق جديد يعتمد على مبدأ السيطرة وباستخدام خمس خطوات يتم استخدامها على كافة العقود مع العملاء.

الخطوات الخمس لهذا النموذج هي:

- تعريف العقد مع العميل.
- تعريف التزامات الاداء في العقد.
- تحديد سعر المعاملة.
- توزيع سعر المعاملة على التزامات الاداء كما جاءت بالعقد.
- تسجيل الايرادات عند قيام المنشاة بتلبية التزامات الاداء.

كما يتضمن المعيار ارشادات هامة، مثل:

- العقود التي تتضمن توريد عدد اثنين أو أكثر من الخدمات أو البضاعة – وكيف يتم احتساب وتسجيل كل جزئية تم تنفيذها على حده وذلك ضمن الترتيبات التي تحتوي على عدة بنود، وكيف توزع سعر المعاملة ومتى تدمج العقود.
- التوقيت – فيما اذا تطلب تسجيل الايرادات خلال الفترة أو خلال نقطة محددة من الزمن.
- التسعير المتغير ومخاطر الائتمان – والتي تناقش كيفية معالجة الترتيبات التي تحتوي على أدوات سعرية متغيرة أو طارئة (مثال: تنفيذ مشترط) كما تم تحديث بند المعوقات على الايرادات.
- قيمة الوقت – متى تعدل سعر العقد لاغراض تمويلية.
- أمور أخرى محددة تتضمن:
  * المقابل غير النقدي ومقايضة الاصول.
  * تكلفة العقود.
  * حق الرد وخيارات العملاء الاخرى.
  * خيارات المورد باعادة الشراء.
  * الكفالات.
  * الاصل مقابل الوكيل.
  * الترخيص.
  * تعويض الكسر.
  * الاتعاب المقدمة غير القابلة للاسترداد، و
  * صفة الامانة وترتيبات الفوترة والاحتفاظ.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

4. تابع / التغيرات في السياسات المحاسبية

4.2 تابع / المعايير المصدرة من مجلس المعايير الدولية ولكن غير المفعلة بعد

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 – عقود الايجار

سيتم استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 17 والتفسيرات الثلاثة المتعلقة به بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16. كما سيتم تسجيل عقود الايجار في بيان المركز المالي على شكل أصل حق انتفاع والتزام تأجيري.

لم تقم الادارة حتى الآن بالتقييم الكامل لأثر المعيار وبالتالي فهي غير قادرة على تقديم معلومات محددة الكمية. مع ذلك، ومن اجل تحديد الأثر، تقوم الادارة حاليا بما يلي:

- اجراء مراجعة كاملة لجميع الاتفاقيات للتقييم فيما اذا كانت اي عقود اضافية ستصبح الآن عقد ايجار بموجب التعريف الجديد للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16.
- البت في اي حكم انتقالي سيتم تطبيقه؛ اما التطبيق الكامل باثر رجعي او التطبيق الجزئي باثر رجعي (الامر الذي يعني انه لا حاجة لتعديل ارقام المقارنة). تقوم طريقة التطبيق الجزئي ايضا بتقديم اعفاء اختياري من اعادة التقييم فيما اذا كانت العقود محل النقاش هي، او تحتوي على، عقد ايجار، بالاضافة الى الاعفاءات الاخرى. ان البت في اي من هذه الذرائع العملية سيتم تطبيقها لهو امر هام لانها خيارات لمرة واحدة فقط.
- تقييم افصاحاتها الحالية الخاصة بالتمويل وعقود الايجار التشغيلية لان هذه من المحتمل ان تشكل اساس المبالغ التي سيتم رسملتها وتصبح اصول حق انتفاع
- تحديد اي ايضاحات محاسبية اختيارية تطبق على محفظة عقود الايجار وفيما اذا كانت ستقوم باستخدام تلك الاستثناءات
- تقييم الافصاحات الاضافية اللازمة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 40 العقارات الاستثمارية – تعديلات

ان التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 40 توضح ان التحويلات الى، او من، العقارات الاستثمارية مطلوبة فقط عندما يكون هناك تغير في استخدام العقار مدعومة بالادلة. ويبين التعديلات قائمة الظروف الظاهرة في الفقرة 57 (أ)–(د) كقائمة أمثلة غير حصرية من الادلة بان التغير في الاستخدام قد حدث. كما أكد المجلس أن التغير في نية الادارة، بنفسها، لا يمثل دليل كاف بان التغير في الاستخدام قد حدث. ان ادلة التغير في الاستخدام يجب ان تكون ملموسة.

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية – دورة 2014-2016

(1) *تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12* – يوضح هذا البند نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 بتحديد ان متطلبات الافصاح الخاصة به (باستثناء تلك الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم12.B17) تنطبق على مصالح المنشأة بغض النظر عما اذا كانت مصنفة (او مدرجة في مجموعة مستبعدة مصنفة) كمحتفظ بها لغرض البيع او كعمليات موقوفة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5. يتم تفعيل التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في او بعد 1 يناير 2017.

(2) *تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 28* – يوضح هذا البند ان المنشأة المؤهلة قادرة على الاختيار بين تطبيق طريقة حقوق الملكية او قياس الاستثمار في الشركة الزميلة او شركة المحاصة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر، بصورة منفصلة لكل شركة زميلة او شركة محاصة عند التحقق المبدئي للشركة الزميلة او شركة المحاصة. يتم تفعيل التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في او بعد 1 يناير 2018.

معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 22 معاملات العملة الاجنبية و الدفعة المقدمة

تقوم التفسيرات بمراقبة اي سعر صرف سيتم استخدامه للتحويل عندما تتم الدفعات او يتم استلامها مقدما للاصل او المصروف او الايراد ذي الصلة. تم ملاحظة اختلاف في الممارسة في الظروف التي تقوم المنشأة فيها بتسجيل التزام غير نقدي ناتج عن الدفعة المقدمة. ان الاختلاف الناتج عن حقيقة ان بعض المنشآت كانت تقوم بتسجيل الايرادات باستخدام سعر الصرف الفوري بالتاريخ الذي تم فيه تسجيل الايرادات. يتناول المعيار هذه المسألة بتوضيح ان تاريخ المعاملة لغرض تحديد سعر الصرف الذي سيتم استخدامه عند التحقق المبدئي للاصل او المصروف او الايراد (او جزء منه) هو التاريخ الذي تقوم فيه المنشأة مبدئيا بتسجيل الاصل غير النقدي او الالتزام غير النقدي الناتج عن دفع او استلام الدفعة المقدمة.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

5. السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد البيانات المالية المجمعة كما يلي :

5.1 أسس التجميع

تسيطر المجموعة على شركة تابعة عندما تتعرض لـ، أو يكون لها الحق بـ، عوائد متغيرة من مشاركتها مع المنشأة ويكون لها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سلطتها على الشركة التابعة. يتم اعداد البيانات المالية للشركات التابعة لتاريخ التقرير و التي لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ التقرير للشركة الأم ، باستخدام سياسات محاسبية مماثلة. يتم عمل التعديلات لتعكس تأثير المعاملات الهامة والأحداث الأخرى التي تقع بين هذا التاريخ و تاريخ التقرير للبيانات المالية للشركة الام .

لغرض التجميع، تم حذف كافة المعاملات والأرصدة بين شركات المجموعة، بما في ذلك الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات بين شركات المجموعة. وحيث أن الخسائر غير المحققة نتيجة معاملات بيع الأصول بين شركات المجموعة قد تم عكسها لأغراض التجميع، الا أن تلك الأصول تم اختبارها لتحديد أي انخفاض في قيمتها وذلك بالنسبة للمجموعة ككل. تم تعديل المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة للشركات التابعة، أينما وجدت، للتأكد من توحيد السياسات المحاسبية المطبقة للمجموعة.

تم تسجيل بيان الارباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الخاصة بالشركات التابعة التي تم شراؤها او استبعادها خلال السنة، من تاريخ الحيازة الى تاريخ الاستبعاد، حسب الاقتضاء.

إن الحصص غير المسيطرة المدرجة كجزء من حقوق الملكية، يمثل الجزء من أرباح أو خسائر وصافي أصول الشركة التابعة التي لا تمتلكها المجموعة. تقوم المجموعة بفصل الإيرادات أو الخسائر الشاملة للشركات التابعة بين مالكي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة وفق حصص ملكية كل منهم في تلك الشركات.

عند بيع حصة مسيطرة في الشركات التابعة، فان الفرق بين سعر البيع وصافي قيمة الاصول بالاضافة الى فرق الترجمة التراكمي والشهرة يسجل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إن التغير في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة والتي لا تؤدي الى فقدان المجموعة للسيطرة على الشركات التابعة تتم المحاسبة عليها كمعاملات حقوق ملكية. ان القيم الدفترية لحصص المجموعة والحصص غير المسيطرة يتم تعديلها لتعكس التغيرات في حصصها المعنية في الشركات التابعة. واي فرق بين المبلغ الذي يتم به تعديل الحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع او المستلم يتم تسجيله مباشرة في حقوق الملكية ويخصص لمالكي الشركة الأم.

5.2 تحقق الإيرادات

يتم تسجيل الإيرادات إلى الحد الذي يكون فيه إمكانية الحصول على المنفعة الاقتصادية للمجموعة محتملة ويمكن قياسها بشكل يعتمد عليه وبغض النظر عما إذا تم تحصيل المقابل أم لا.

تنشأ الإيرادات من تقديم الخدمات ويتم قياسها عن طريق القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المزمع تقديمها. تقوم المجموعة بتطبيق معيار تحقق الإيرادات الوارد أدناه وبشكل منفصل لبنود الإيرادات لكل بند معرف.

5.2.1 أتعاب إدارة

يتم تحقق أتعاب الإدارة، نسبة إلى مرحلة إكمال المعاملة بتاريخ التقرير.

5.2.2 إيراد توزيعات الأرباح

إيرادات توزيعات الأرباح، خلاف أرباح الشركات الزميلة، يتم تسجيلها عندما يثبت حق استلام دفعات تلك الأرباح.

5.2.3 ايرادات إيجارات

يتم تسجيل إيرادات الإيجارات الناتجة من العقارات الإستثمارية بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

5. تابع / السياسات المحاسبية الهامة

5.3 المصاريف التشغيلية

يتم تسجيل المصاريف التشغيلية ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند استخدام الخدمات المقدمة أو عند حدوثها.

5.4 تكاليف تمويل

يتم احتساب وإدراج تكاليف التمويل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع على أساس نسبي زمني خلال فترة المطلوبات المتعلقة بها.

5.5 الضرائب

5.5.1 ضريبة دعم العمالة الوطنية (NLST)

تحتسب ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقا للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزير المالية رقم 24 لسنة 2006 بنسبة 2.5% من ربح المجموعة الخاضع للضريبة بعد خصم أتعاب أعضاء مجلس الإدارة للسنة. وطبقا للقانون، فان الإيرادات من الشركات الزميلة والتابعة وتوزيعات الأرباح النقدية من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية يجب خصمها من ربح السنة.

5.5.2 مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (KFAS)

تحتسب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح المجموعة الخاضع للضريبة وفقا لعملية الاحتساب المعدلة بناء على قرار أعضاء مجلس المؤسسة والذي ينص على أن الإيرادات من الشركات الزميلة والتابعة، مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتحويل إلى الاحتياطي القانوني يجب استثناؤها من ربح السنة عند تحديد الحصة.

5.5.3 الزكاة

تحتسب حصة الزكاة بنسبة 1% من ربح المجموعة وفقا لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الساري المفعول اعتبارا من 10 ديسمبر 2007.
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2015، لايوجد على المجموعة أي إلتزام تجاه مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بسبب الخسائر التي تم تكبدها. وبموجب لوائح ضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة، لا يسمح بترحيل أي خسائر إلى السنوات المستقبلية أو السنوات السابقة.

5.5.4 الضريبة على الشركات التابعة الأجنبية

تحتسب الضريبة على الشركات التابعة الأجنبية على أساس أسعار الضرائب المطبقة والمقررة طبقا للقوانين السائدة ولوائح وتعليمات الدول التي تعمل فيها تلك الشركات التابعة.

5.6 التقارير القطاعية

للمجموعة قطاعين تشغيليين: القطاع المحلي والقطاع الدولي. ولغرض تعريف تلك القطاعات التشغيلية، تقوم الإدارة بتتبع الخطوط الإنتاجية للمنتجات الرئيسية والخدمات. يتم إدارة تلك القطاعات التشغيلية بشكل منفصل حيث أن احتياجات وطرق إدارة كل قطاع تكون مختلفة. يتم معالجة كافة المعاملات البينية بين القطاعات بالأسعار المتداولة.
ولأغراض الإدارة، تستخدم المجموعة نفس سياسات المقاييس المستخدمة ضمن البيانات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فان الأصول أو الخصوم غير المخصصة لقطاع تشغيلي معين، لا يتم إدراجها للقطاع.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

5. تابع / السياسات المحاسبية الهامة

5.7 دمج الأعمال

تقوم المجموعة بتطبيق طريقة الشراء في محاسبة دمج الأعمال. يتم احتساب المقابل المحول من قبل المجموعة لغرض الحصول على ميزة السيطرة على الشركة التابعة، بمجموع القيم العادلة للأصول المحولة والإلتزامات القائمة وحقوق الملكية المصدرة للمجموعة كما في تاريخ الشراء ، والتي تشمل كذلك، القيم العادلة لأي أصل أو خصم قد ينتج عن ترتيبات طارئة أو محتملة. يتم تسجيل تكاليف الشراء كمصاريف عند حدوثها. وفي جميع معاملات دمج الأعمال، يقوم المشتري بتسجيل حصة الأطراف غير المسيطرة اما بالقيمة العادلة أو بنصيبه من حصته في صافي الأصول المعرفة للشركة المشتراة.

وفي حالة ما إذا تمت معاملة دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس القيمة العادلة للحصص التي تم شراؤها في السابق بقيمتها العادلة كما في تاريخ التملك وذلك من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تقوم المجموعة بتسجيل الأصول المعرفة المشتراة والخصوم القائمة التي تم الحصول عليها نتيجة دمج الأعمال بغض النظر عما اذا كانت تلك البنود قد تم تسجيلها ضمن البيانات المالية للشركة التي تم شراؤها أم لا، قبل تاريخ الشراء. ويتم عادة قياس الأصول المشتراه والخصوم المنقولة وبشكل عام، بالقيمة العادلة بتاريخ الشراء.

عند قيام المجموعة بشراء نشاط معين، تقوم الإدارة بتقدير ملائمة تصنيفات وتوجيهات الأصول المالية المنقولة والالتزامات القائمة وفقا للبنود التعاقدية والظروف الاقتصادية والظروف القائمة بتاريخ الشراء. يتضمن ذلك فصل مشتقات الأدوات المالية الموجودة ضمن العقود المبرمة من قبل الشركة المشتراة.

يتم احتساب قيمة الشهرة بعد تسجيل قيمة الأصول غير الملموسة التي تم تعريفها وبشكل منفصل. ويتم احتسابها على أنها الزيادة ما بين: أ) القيمة العادلة للمقابل المقدم، ب) القيمة المسجلة للحصص غير المسيطرة في سجلات الشركة التي تم شراؤها، وبين، ج) القيمة العادلة كما في تاريخ الشراء، لأي حقوق ملكية قائمة في الشركة المشتراه فوق القيمة العادلة بتاريخ الشراء لصافي الأصول التي تم تعريفها. إذا كانت القيم العادلة للأصول المعرفة تزيد عن مجموع البنود أعلاه، يتم تسجيل تلك الزيادة (التي تعتبر ربح نتيجة المفاصلة) ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع مباشرة.

5.8 المعدات

يتم تسجيل المعدات (بما في ذلك الأثاث والتركيبات وأجهزة الكمبيوتر) مبدئيا بتكلفة الشراء أو تكلفة التصنيع بما في ذلك التكاليف الإضافية اللازمة لجلب هذا الأصل إلى الموقع والحالة التي يمكن استخدامه من قبل المجموعة.

لاحقاً، يتم قياس المعدات باستخدام نموذج التكلفة، وهو التكلفة ناقصا الاستهلاك وخسائر الهبوط في القيمة. يتم تسجيل الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتخفيض القيمة بعد خصم قيمة الخردة للمعدات. يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك بشكل دوري للتأكد من أن الطريقة المستخدمة وفترة الاستهلاك متماثلة مع المنافع الاقتصادية الناتجة من مكونات المعدات.

يتم إستخدام الأعمار الإنتاجية التالية:

- الأثاث والتركيبات 5 سنوات
- أجهزة الكمبيوتر 2 – 5 سنوات

يتم تحديث البيانات الخاصة بتقديرات قيمة الخردة أو العمر الإنتاجي اللازم، سنوياً على الأقل.

عند بيع الأصل أو استبعاده، يتم حذف التكلفة والاستهلاك المتراكم الخاص به من الحسابات وأية أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد يتم تسجيلها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

5. تابع / السياسات المحاسبية الهامة

5.9 العقارات الاستثمارية

تمثل العقارات الاستثمارية تلك العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير و/ أو لغرض الزيادة في قيمتها، ويتم محاسبتها باستخدام نموذج القيمة العادلة.

يتم قياس العقارات الإستثمارية مبدئيا بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. يتم لاحقا إعادة تقييم العقارات الإستثمارية سنويا وتدرج في بيان المركز المالي المجمع بقيمها العادلة. ويتم تحديد هذه القيم من قبل مقيمين محترفين خارجيين لهم خبرة كافية في تقييم العقارات خاصة فيما يتعلق بموقع وطبيعة تلك العقارات الاستثمارية مؤيدة بإثباتات من السوق.

يتم الاعتراف مباشرة بأي أرباح أو خسائر سواء ناتجة عن فروقات في القيمة العادلة أو عن بيع العقار في بيان الأرباح او الخسائر المجمع ضمن التغير في القيمة العادلة للعقار الإستثماري.

تتم التحويلات إلى أو من العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. بالنسبة للتحويل من العقار الاستثماري إلى عقار يشغله المالك، فإن التكلفة المعتبرة للمحاسبة اللاحقة هي القيمة العادلة بتاريخ التغير في الاستخدام. فإذا أصبح العقار الذي يشغله المالك عقارا استثماريا، عندها تقوم المجموعة بإحتساب هذا العقار وفقا للسياسة الظاهرة ضمن بند الممتلكات والآلات والمعدات حتى تاريخ التغير في الاستخدام.

5.10 عقارات قيد التطوير

تتمثل العقارات قيد التطوير في عقارات محتفظ بها للاستخدام المستقبلي كعقارات استثمارية ويتم قياسها مبدئيا بالتكلفة. يتم لاحقا إدراج العقارات قيد التطوير بالقيمة العادلة التي يتم تحديدها بناء على تقييم من قبل مقيمين مستقلين في نهاية كل سنة مالية وذلك باستخدام طرق تقييم متفقة مع أحوال السوق في تاريخ التقرير المالي. الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة يتم تسجيلها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إذا أقرت المجموعة بان القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية قيد التطوير لا يمكن تحديدها بشكل يعتمد عليه لكنها تتوقع بان يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات بشكل يعتمد عليه عند اكتمال الانشاء، عندها تقوم المجموعة بقياس تلك العقارات الاستثمارية قيد التطوير بالتكلفة حتى تصبح قيمتها العادلة من الممكن تحديدها بشكل يعتمد عليه او عند اكتمال التطوير (أيهما اقرب).

5.11 الاستثمار في الشركات الزميلة

الشركات الزميلة، هي تلك الشركات التي بإمكان المجموعة ممارسة التأثير الفعال عليها والتي لا تكون شركات تابعة أو شركات محاصة. يتم تسجيل الشركات الزميلة مبدئيا بالتكلفة وبعد ذلك يتم محاسبتها بإستخدام طريقة حقوق الملكية.

لا يتم الاعتراف بالشهرة أو التعديلات في القيمة العادلة لحصة المجموعة بشكل منفصل ولكن يتم تسجيلها ضمن قيمة الإستثمار في الشركة الزميلة.

عند استخدام طريقة حقوق الملكية، يتم زيادة وتخفيض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة بحصة المجموعة في أرباح أو خسائر والإيرادات الشاملة الأخرى لتلك الشركة الزميلة بعد عمل التعديلات اللازمة لمطابقة السياسات المحاسبية مع سياسات المجموعة.

يتم حذف الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والشركات الزميلة إلى حد حصة المجموعة في تلك الشركات. وعندما يتم حذف الخسائر غير المحققة، يتم إختبار الأصول المعنية بتلك المعاملات لغرض التأكد من عدم انخفاض قيمتها.

لا تتعدى نهاية الفترات المالية بين المجموعة والشركات الزميلة عن ثلاثة شهور. كما يتم عمل التعديلات اللازمة للمعاملات أو الأحداث الجوهرية التي تتم خلال تلك الفترة بين نهاية فترة الشركة الزميلة ونهاية فترة المجموعة. كما يتم التأكد من أن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة الزميلة هي ذاتها المستخدمة من قبل المجموعة في تلك المعاملات أو الأحداث الشبيهة.

عند فقدان ميزة التأثير الفعال على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل الحصة المتبقية بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل أي فرق بين القيمة الجارية للشركة الزميلة عند فقدان ميزة التأثير الفعال والقيمة العادلة للحصة المتبقية مضافا إليها المبالغ المحصلة نتيجة البيع، ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

5. تابع / السياسات المحاسبية الهامة

5.12 الأدوات المالية

5.12.1 التحقق، القياس المبدئي وعدم التحقق

يتم تحقق الأصول والخصوم المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية وتقاس مبدئياً بالقيمة العادلة المعدلة بتكاليف المعاملات، بإستثناء تلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر والتي تقاس مبدئيا بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد أصل مالي (أو جزء من أصل مالي أو جزء من مجموعة أصول مالية مماثلة إذا كان ذلك مناسبا) إما:

- عندما ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية من تلك الأصول المالية
- أو عندما تقوم المجموعة بالتنازل عن حقها باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تتحمل الشركة الالتزام بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والدفع" أو

(أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل أو

(ب) أن لا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكن قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم المجموعة بالتنازل عن حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل أو تكون قد دخلت في ترتيب القبض والدفع ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ جوهريا بكافة مخاطر ومزايا الأصل أو تحويل السيطرة على الأصل، عندها يتم تحقق أصل جديد إلى مدى إلتزام المجموعة المتواصل بذلك الأصل.

لا يتم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الإلتزام المحدد أو إعفاؤه أو إلغاؤه أو إنتهاء صلاحية إستحقاقه . عند استبدال إلتزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير ، أو بتعديل شروط الإلتزام المالي الحالي بشكل جوهري ، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للإلتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

5.12.2 التصنيف والقياس اللاحق للأصول المالية

لغرض القياس اللاحق، فان الأصول المالية، غير تلك المحددة والنافذة كأدوات تحوط، يتم تصنيفها الى الفئات التالية عند التحقق المبدئي:

- قروض وذمم مدينة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر (FVTPL).
- أصول مالية متاحة للبيع (AFS).

أن كافة الأصول المالية، غير تلك المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تخضع للمراجعة للتأكد من عدم هبوط قيمتها على الأقل بتاريخ كل تقرير مالي وذلك لتحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي بأن أحد الأصول المالية أو مجموعة أصول مالية قد انخفضت قيمتها. يتم تطبيق معايير مختلفة لتحديد انخفاض القيمة لكل فئة من فئات الأصول المالية المبينة أدناه.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

5. تابع / السياسات المحاسبية الهامة

5.12 تابع / الأدوات المالية

5.12.2 تابع / التصنيف والقياس اللاحق للأصول المالية

- ***القروض والذمم المدينة***

تعتبر القروض والذمم المدينة أصول مالية غير مشتقة تتضمن دفعات محددة غير مدرجة في الأسواق المالية النشطة. بعد التحقق المبدئي، يتم قياس تلك الأصول المالية باستخدام طريقة التكلفة المطفأة بناء على معدل الفائدة الفعلي، ناقصا أي انخفاض في القيمة. ويتم إلغاء خصم تلك الأرصدة عندما يكون هذا الخصم غير مادي.

يتم عادة مراجعة مدى انخفاض قيمة الأرصدة الجوهرية المدينة عندما يكونوا قد استحقوا لفترة أو يكون هناك دلائل واقعية على أن إحدى الجهات المدينة سوف تخفق في التسديد. بالنسبة للذمم المدينة التي لا يمكن اعتبارها منخفضة القيمة بشكل فردي، يتم مراجعة انخفاض قيمتها كمجموعة وذلك عن طريق ربطها بالقطاع التشغيلي الخاص بها وبالمنطقة وغيرها من المخاطر المحيطة بها. عند ذلك يستند تقدير خسارة انخفاض القيمة على معدلات التخلف التاريخية الأخيرة للجهة المدينة لكل مجموعة محددة.

تقوم المجموعة بتصنيف القروض والذمم المدينة إلى الفئات التالية:

ذمم مدينه و أصول أخرى

تظهر الذمم التجارية المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلي بناء على اتفاق التعاقد ناقصاً مخصص أي مبالغ غير قابلة للتحصيل. يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها عندما لا يكون هناك احتمال لتحصيل المبلغ بالكامل. يتم شطب الديون المعدومة عند حدوثها.

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من نقد في الصندوق وحسابات بنكية بالإضافة إلى حسابات توفير عالية السيولة يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ معروفة من النقد ولا تخضع لمخاطر هامة من التغيرات في القيمة.

مستحق من أطراف ذات صله

يتمثل المستحق من أطراف ذات صله في أصول مالية تنشأ من خلال قيام المجموعة بتقديم الأموال مباشرة إلى المقترض والتي لها دفعات ثابتة أو محددة وغير مدرجة في سوق نشط.

- ***الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر***

إن تصنيف الإستثمارات كأصول مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يعتمد على كيفية مراقبة الإدارة لأداء تلك الاستثمارات. فعندما لا يتم تصنيفها كاستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة لكن لها قيم عادلة متاحة يمكن الاعتماد عليها والتغيرات في القيمة العادلة تدرج كجزء من بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في حسابات الإدارة، عندها يتم تصنيفها كاستثمارات محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند التحقق المبدئي. كما ان جميع الأدوات المالية المشتقة تندرج تحت هذه الفئة، باستثناء تلك الأدوات المحددة والنافذة كأدوات تحوط والتي تطبق عليها متطلبات محاسبة التحوط .

يتم قياس الأصول في هذه الفئة بالقيمة العادلة والأرباح أو الخسائر تسجل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. كما أن القيم العادلة للأصول المالية في هذه الفئة يتم تحديدها بالرجوع إلى معاملات الأسواق النشطة أو باستخدام تقنيات تقييم عند عدم وجود سوق نشط.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

5. تابع / السياسات المحاسبية الهامة

5.12 تابع / الأدوات المالية

5.12.2 تابع / التصنيف والقياس اللاحق للأصول المالية

- *الأصول المالية المتاحة للبيع*

إن الأصول المالية المتاحة للبيع هي أصول مالية غير مشتقة إما محددة لهذه الفئة أو غير مؤهلة لإدراجها في أي فئات أخرى للأصول المالية.

إن الأصول المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم تسجيل تكاليف انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع . إن جميع الأصول المالية الأخرى المتاحة للبيع يتم قياسها بالقيمة العادلة. كما أن الأرباح والخسائر تسجل في الإيرادات الشاملة الأخرى وتدرج ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية، بإستثناء خسائر انخفاض القيمة، وفروقات تحويل العملات الأجنبية على الأصول النقدية تسجل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. عند إستبعاد الأصل أو تحديده على انه قد انخفضت قيمته، فإن الأرباح أو الخسائر التراكمية المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى يتم إعادة تصنيفها من إحتياطي حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وتظهر كتعديل إعادة تصنيف ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي بالتقييم فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن احد الأصول المالية المتاحة للبيع أو مجموعة أصول مالية متاحة للبيع قد انخفضت قيمتها. ففي حال استثمارات الأسهم المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع، يتضمن الدليل الموضوعي انخفاضا جوهريا أو متواصلا في القيمة العادلة لاستثمار الأسهم عن تكلفته. يتم تقييم "الإنخفاض الجوهري" مقابل التكلفة الأصلية للإستثمار و "الإنخفاض المتواصل" مقابل الفترة التي كانت فيها القيمة العادلة تحت تكلفتها الأصلية. وحيثما كان هناك دليل على انخفاض القيمة، يتم حذف الخسارة التراكمية من الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تسجيلها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تسجيل رد خسائر انخفاض القيمة في الإيرادات الشاملة الأخرى، بإستثناء الأصول المالية التي هي عبارة عن أوراق دين تسجل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع فقط إذا كان بالإمكان ربط الرد بشكل موضوعي بحدث حصل بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة.

5.12.3 التصنيف والقياس اللاحق للخصوم المالية

تتضمن الخصوم المالية للمجموعة ذمم دائنة وخصوم أخرى و مستحق إلى أطراف ذات صله وتمويل إجارة.

يعتمد القياس اللاحق للخصوم المالية على تصنيفها على النحو التالي:

الذمم الدائنة والخصوم الأخرى

يتم تسجيل الخصوم لمبالغ سيتم دفعها في المستقبل عن بضائع وخدمات إستلمت سواء صدر بها فواتير من قبل المورد أم لم تصدر.

مستحق إلى أطراف ذات صلة

يتمثل المستحق الى اطراف ذات صلة في خصوم مالية تنشأ خلال النشاط الطبيعي للمجموعة والتي ليس لها دفعات ثابتة أو محددة وغير مدرجة في سوق نشط.

تمويل إجارة

إن دائنو تمويل الإجارة المنتهي بالتملك هو إتفاقية تمويل إسلامي والتي من خلالها تقوم مؤسسة مالية بالتمويل لشراء أصل ما عن طريق تأجير الأصل الذي ينتهي بتحويل ملكية هذا الأصل. تم تسجيل دائنو تمويل الإجارة بإجمالي المبلغ الدائن بعد طرح تكاليف التمويل المؤجلة. إن تكلفة التمويل المؤجلة يتم تحويلها كمصاريف على أساس نسبي زمني مع الوضع في الإعتبار معدل الإقتراض والأرصدة القائمة.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

5. تابع / السياسات المحاسبية الهامة

5.13 التكلفة المطفأة للأدوات المالية

يتم احتساب هذه التكلفة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصا مخصص انخفاض القيمة. إن عملية الاحتساب تأخذ بعين الاعتبار اي علاوة او خصم على الشراء وتتضمن تكاليف ورسوم المعاملة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلية.

5.14 محاسبة تواريخ المتاجرة والسداد

إن جميع المشتريات والمبيعات "بالطرق المعتادة" للأصول المالية يتم تسجيلها على أساس تاريخ المتاجرة، أي بالتاريخ الذي تلتزم فيه المنشأة بشراء أو بيع الأصول. إن المشتريات أو المبيعات بالطرق المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول خلال إطار زمني يتم تحديده بالنظم أو بالعرف السائد في الأسواق.

5.15 مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الأصول والخصوم المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ حاليا لمقاصة المبالغ المسجلة وكانت هناك نية للمقاصة على أساس صافي أو لتحقق الأصول وتسوية الخصوم في آن واحد.

5.16 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم تداولها في أسواق نشطة بتاريخ كل تقرير مالي يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة أو أسعار المتداولين (سعر العرض للمراكز المالية الطويلة وسعر الطلب للمراكز المالية القصيرة)، دون أي خصم خاص بتكاليف المعاملة.
بالنسبة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام تقنيات تقييم مناسبة. وهذه التقنيات قد تتضمن إستخدام معاملات على أسس تجارية حديثة في السوق؛ الرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة مالية أخرى مماثلة بصورة جوهرية؛ تحليل تدفقات نقدية مخصومة أو أساليب تقييم أخرى.

5.17 اختبار انخفاض الأصول غير المالية

يتم الاعتراف بالفرق ما بين القيمة المدرجة للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد والقيمة الممكن تحقيقها (وهي القيمة العادلة ناقصا تكاليف بيع قيمة الأصل قيد الإستخدام)، كخسارة إنخفاض في القيمة. ولغرض تقدير قيمة الأصل قيد الاستخدام.
تقوم الإدارة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذا الأصل وكذلك تقدير سعر فائدة معقول لغرض احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية المستقبلية. علما بأن المعلومات المستخدمة لإختبار إنخفاض القيمة تكون مرتبطة مباشرة بآخر موازنة تقديرية معتمدة للمجموعة، والتي يتم تعديلها عند الضرورة لإستبعاد تأثير إعادة الهيكلة وتطوير الأصول.
كما يتم تقدير سعر الخصم بشكل منفصل ولكل وحدة منتجة للنقد على حدة وهو يمثل إنعكاس للمخاطر المصاحبة لهذا الأصل كما تم تقديرها من قبل الإدارة.
يتم إستخدام مبلغ إنخفاض القيمة أولاً لتخفيض القيمة الجارية للشهرة المرتبطة بهذا الأصل. ويتم توزيع ما تبقى من هذا الإنخفاض على الأصول الأخرى كل حسب نسبته. وبإستثناء الشهرة، يتم لاحقا إعادة تقدير قيمة الأصول التي تم تخفيض قيمتها في السابق كما يتم لاحقا رد قيمة هذا الإنخفاض حتى يعود هذا الأصل إلى قيمته الجارية.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

5. تابع / السياسات المحاسبية الهامة

5.18 حقوق الملكية، الاحتياطيات ودفعات توزيعات الأرباح

يتمثل رأس المال في القيمة الإسمية للأسهم التي تم إصدارها ودفعها.

يتكون الإحتياطي القانوني والإختياري من مخصصات لأرباح الفترة الحالية والسابقة وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم.

تتضمن البنود الأخرى لحقوق الملكية ما يلي:

- إحتياطي تحويل العملات الأجنبية – والذي يتكون من فروقات تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن تحويل البيانات المالية للشركات الأجنبية للمجموعة إلى الدينار الكويتي.
- إحتياطي القيمة العادلة – والذي يتكون من الأرباح والخسائر المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع.

تتضمن الخسائر المتراكمة كافة الربح/ (الخسارة) المحتفظ بها للفترة الحالية والسابقة. وجميع المعاملات مع مالكي الشركة الأم تسجل بصورة منفصلة ضمن حقوق الملكية.

توزيعات الأرباح المستحقة لأصحاب حقوق الملكية تدرج في الذمم الدائنة والخصوم الأخرى عند إعتماد تلك التوزيعات في إجتماع الجمعية العمومية.

5.19 أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم الشركة الأم المصدرة والتي تم إعادة شرائها من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها حتى الآن. يتم احتساب أسهم الخزينة بإستخدام طريقة التكلفة. وبموجب هذه الطريقة، فإن متوسط التكلفة الموزون للأسهم المعاد شراؤها يحمل على حساب له مقابل في حقوق الملكية.

عند إعادة إصدار أسهم الخزينة، تقيد الأرباح بحساب منفصل في حقوق الملكية، ("إحتياطي أسهم الخزينة")، وهو غير قابل للتوزيع. وأي خسائر محققة تحمل على نفس الحساب إلى مدى الرصيد الدائن على ذلك الحساب. كما أن أي خسائر زائدة تحمل على الأرباح المحتفظ بها ثم على الاحتياطي القانوني والاختياري. لا يتم دفع أي أرباح نقدية على هذه الأسهم. إن إصدار أسهم المنحة يزيد من عدد أسهم الخزينة بصورة نسبية ويخفض من متوسط تكلفة السهم دون التأثير على إجمالي التكلفة لأسهم الخزينة.

5.20 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يستند إستحقاق هذه المكافآت إلى الراتب النهائي وطول مدة الخدمة للموظفين خضوعا لإتمام حد ادني من مدة الخدمة وفقا لقانون العمل وعقود الموظفين. كما أن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت تستحق طوال فترة التعيين. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق الدفع لكل موظف نتيجة لانتهاء الخدمة بتاريخ التقرير.

بالنسبة لموظفيها الكويتيين، تقوم المجموعة بعمل مساهمات للمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية تحتسب كنسبة من رواتب الموظفين وتقتصر التزامات المجموعة على هذه المساهمات التي تسجل كمصاريف عند استحقاقها.

5.21 ترجمة العملات الأجنبية

5.21.1 عملة العرض الرئيسية

تقوم كل منشأة في المجموعة بتحديد عملتها الرئيسية الخاصة بها والبنود المدرجة في البيانات المالية لكل منشأة يتم قياسها باستخدام تلك العملة الرئيسية.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

5. تابع / السياسات المحاسبية الهامة

5.21 تابع / ترجمة العملات الأجنبية

5.21.2 معاملات العملة الأجنبية والأرصدة

يتم تحويل معاملات العملة الأجنبية إلى العملة الرئيسية للمنشأة المعنية في المجموعة بإستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات (سعر الصرف الفوري). إن أرباح وخسائر الصرف الأجنبي الناتجة عن تسوية مثل تلك المعاملات وعن إعادة قياس البنود النقدية المقومة بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف في نهاية السنة المالية تسجل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. بالنسبة للبنود غير النقدية، لايتم يتم إعادة ترجمتها في نهاية السنة ويتم قياسها بالتكلفة التاريخية (تحول بإستخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملة)، بإستثناء البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة والتي يتم ترجمتها باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

5.21.3 العمليات الأجنبية

في البيانات المالية للمجموعة، فان جميع الأصول والخصوم والمعاملات الخاصة بمنشآت المجموعة ذات العملة الرئيسية بخلاف الدينار الكويتي يتم ترجمتها إلى الدينار الكويتي عند التجميع. كما أن العملة الرئيسية لمنشآت المجموعة بقيت دون تغيير خلال فترة التقارير المالية. تم عند التجميع تحويل الأصول والخصوم إلى الدينار الكويتي بسعر الإقفال بتاريخ التقرير. إن تعديلات الشهرة والقيمة العادلة الناتجة عند حيازة شركة أجنبية قد تم معاملتها كأصول وخصوم للشركة الأجنبية ويتم تحويلها إلى الدينار الكويتي بتاريخ الإقفال.

إن الإيرادات والمصاريف قد تم تحويلها إلى الدينار الكويتي بمتوسط السعر طوال فترة التقرير. فروقات الصرف تحمل على/تقيد في الإيرادات الشاملة الأخرى وتسجل في إحتياطي ترجمة العملة الأجنبية ضمن حقوق الملكية. وعند بيع عملية أجنبية، فان فروقات الترجمة التراكمية المتعلقة بها والمسجلة في حقوق الملكية يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وتسجل كجزء من الأرباح أو الخسائر عند البيع.

5.22 المخصصات، الأصول والالتزامات المحتملة

يتم تسجيل المخصصات عندما يكون على المجموعة إلتزام حالي قانوني أو إستدلالي نتيجة لحدث ماضي ويكون هناك احتمال الطلب من المجموعة تدفق مصادر اقتصادية إلى الخارج ويكون بالإمكان تقدير المبالغ بشكل يعتمد عليه. أن توقيت أو مبلغ هذا التدفق قد يظل غير مؤكد.

يتم قياس المخصصات بالنفقات المقدرة المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي إستناداً إلى الدليل الأكثر وثوقا والمتوفر بتاريخ التقرير المالي، بما في ذلك المخاطر والتقديرات غير المؤكدة المرتبطة بالالتزام الحالي.

وحيثما يوجد عدد من الالتزامات المماثلة، فإن إحتمالية طلب تدفق مصادر اقتصادية إلى الخارج في التسوية تحدد بالنظر في درجة الإلتزامات ككل. كما يتم خصم المخصصات إلى قيمها الحالية، حيث تكون القيمة الزمنية للنقود جوهرية.

لا يتم تسجيل الأصول المحتملة في البيانات المالية المجمعة لكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون هناك إحتمال تدفق منافع اقتصادية إلى الداخل.

لا يتم تسجيل الالتزامات المحتملة في بيان المركز المالي المجمع لكن يتم الإفصاح عنها إلا إذا كان إحتمال تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج أمراً مستبعدا.

5.23 معاملات مع أطراف ذات الصلة

تتكون الأطراف ذات الصلة من أعضاء مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين وأفراد أسرهم وثيقي الصلة والشركات التي يكونوا ملاك رئيسيين فيها. تقوم الإدارة باعتماد كافة معاملات الأطراف ذات الصلة.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

6. أحكام الإدارة الهامة والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة إتخاذ الأحكام والتقديرات والإفتراضات التي تؤثر على القيمة المدرجة لكل من الإيرادات والمصاريف والأصول والخصوم والإفصاح عن الإلتزامات الطارئة في نهاية فترة التقارير المالية. مع ذلك، فإن عدم التأكد من تلك الإفتراضات والتقديرات قد تؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلا جوهريا على القيمة المدرجة لكل من الأصول والخصوم والتي قد تتأثر في الفترات المستقبلية.

6.1 أحكام الإدارة الهامة

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقوم الإدارة بإتخاذ الأحكام الهامة التالية والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

6.1.1 تصنيف الأدوات المالية

يتم اتخاذ أحكام في تصنيف الأدوات المالية بناء على نية الإدارة بالشراء.

تقوم المجموعة بتصنيف الأصول المالية كأصول محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تمت حيازتها بصفة أساسية من أجل تحقيق ربح قصير الأجل.

إن تصنيف الأصول المالية كأصول محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر يعتمد على كيفية قيام الإدارة بمراقبة أداء تلك الأصول المالية. وعندما لا يتم تصنيفها للمتاجرة ولكن يكون لها قيم عادلة متوفرة بسهولة والتغيرات في القيم العادلة يتم إدراجها كجزء من بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في حسابات الإدارة، عندها يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

إن تصنيف الأصول كقروض ومدينين يعتمد على طبيعة تلك الأصول. فإذا لم تتمكن المجموعة من المتاجرة في هذه الأصول المالية بسبب سوق غير نشط وكانت النية هي إستلام دفعات ثابتة أو محددة، عندها يتم تصنيف الأصول المالية كقروض ومدينين.

جميع الأصول المالية الأخرى يتم تصنيفها كأصول متاحة للبيع.

6.1.2 تصنيف العقارات

يتعين على الإدارة إتخاذ قرار بشأن حيازة عقار معين سواء كان يجب تصنيفه كعقار للمتاجرة أو عقار قيد التطوير آو عقار استثماري.

تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار للمتاجرة إذا تم حيازته بصفة أساسية بغرض بيعه ضمن نشاط الأعمال العادية.

تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار قيد التطوير إذا تم حيازته بنية تطويره.

وتقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار إستثماري إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو لرفع قيمته أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

6.1.3 تقييم السيطرة

عند تحديد السيطرة، تقوم الإدارة بالنظر فيما إذا كانت المجموعة لديها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من تلقاء نفسها لإنتاج عوائد لنفسها. إن تقييم الأنشطة ذات الصلة والقدرة على استخدام سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة تتطلب أحكاماً هامة.

6.2 عدم التأكد من التقديرات

إن المعلومات حول التقديرات والإفتراضات التي لها أهم الأثر على تحقق وقياس الأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف مبينة أدناه. قد تختلف النتائج الفعلية بصورة جوهرية.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

6. تابع / أحكام الإدارة الهامة والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

6.2 تابع / عدم التأكد من التقديرات

6.2.1 إنخفاض قيمة الشركات الزميلة

تقوم المجموعة بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية بالتحديد فيما إذا كان من الضروري تسجيل أي خسارة إنخفاض في القيمة على استثمار المجموعة في الشركات الزميلة بتاريخ كل تقرير مالي بناء على وجود أي دليل موضوعي على أن الإستثمار في الشركة الزميلة قد إنخفضت قيمته. فإذا كان هذا هو الحال، تقوم المجموعة بإحتساب مبلغ الإنخفاض كالفرق بين المبلغ الممكن إسترداده للشركة الزميلة وقيمته المدرجة وتسجيل المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

6.2.2 انخفاض قيمة إستثمارات الأسهم المتاحة للبيع

تقوم المجموعة بمعاملة إستثمارات الأسهم المتاحة للبيع على أنها انخفضت قيمتها عندما يكون هناك إنخفاض جوهري أو متواصل في القيمة العادلة عن تكلفتها أو عند وجود دليل موضوعي على إنخفاض القيمة. أن تحديد الإنخفاض "الجوهري" أو "المتواصل" يتطلب تقديرات هامة.

6.2.3 إنخفاض قيمة الذمم المدينة

يتم عمل تقدير للمبلغ الممكن تحصيله للذمم المدينة عند عدم إمكانية تحصيل المبلغ بالكامل. بالنسبة للمبالغ الهامة الفردية، يتم عمل هذا التقدير على أساس إفرادي. أما بالنسبة للمبالغ غير الهامة بصورة فردية ولكن فات موعد استحقاقها، فيتم تقييمها بصورة مجمعة ويتم تطبيق مخصص لها حسب طول مدة التأخير استنادا إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

6.2.4 الأعمار الإنتاجية للأصول القابلة للإستهلاك

تقوم الإدارة بمراجعة تقديرها للأعمار الإنتاجية للأصول القابلة للإستهلاك بتاريخ كل تقرير مالي إستناداً إلى الإستخدام المتوقع للأصول. كما أن التقديرات غير المؤكدة في هذه التقديرات تتعلق بتقادم فني قد يغير إستخدام بعض البرامج والمعدات.

6.2.5 قياس القيمة العادلة

تقوم الإدارة بتطبيق تقنيات تقييم لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والغير مالية عندما لا تتوفر هناك أسعار سوق نشط. وهذا يتطلب من الإدارة تطوير تقديرات وإفتراضات استنادا إلى معطيات سوقية وذلك بإستخدام بيانات مرصودة سيتم إستخدامها من قبل المتداولين في السوق في تسعير الأداة المالية. فإذا كانت تلك البيانات غير مرصودة، تقوم الإدارة بإستخدام أفضل تقديراتها. قد تختلف القيم العادلة المقدرة للأدوات المالية عن الأسعار الفعلية التي سيتم تحقيقها في معاملة على أسس تجارية بتاريخ التقرير (انظر ايضاح 26).

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

7. الشركات التابعة

7.1 تشكيل المجموعة

إن تفاصيل الشركات التابعة هي كالتالي:

	بلد التأسيس	حقوق التصويت المحتفظ بها		النشاط
		31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015	
الشركة المغربية المتوسطة للتجارة العامة – ذ.م.م	الكويت	**%99**	%99	أنشطة عقارية
شركة الجنزور العقارية – ذ.م.م	الكويت	**%99**	%99	أنشطة عقارية
الشركة الخليجية المغربية – ذ.م.م	المملكة العربية السعودية	**%100**	%100	أنشطة عقارية
شركة كازابلانكا العقارية المحدودة	جزيرة كايمان	**%26.98**	%26.98	أنشطة عقارية
شركة دريم العقارية المحدودة	جزيرة كايمان	**%30.81**	%30.81	أنشطة عقارية
شركة سارل الأورس الخليجية المحدودة	الجزائر	**%100**	%100	أنشطة عقارية
شركة المغرب الشمال افريقية المحدودة القابضة	المغرب	**%100**	%100	أنشطة عقارية

7.2 الأحكام والإفتراضات الهامة

قامت المجموعة بتجميع الشركات التابعة التالية نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 البيانات المالية المجمعة:

إسم الشركة	بلد التأسيس	حقوق التصويت المحتفظ بها	الغرض
شركة كازبلانكا العقارية المحدودة	جزر الكايمان	%26.98	خدمات عقارية
شركة دريم العقارية المحدودة	جزر الكايمان	%30.81	خدمات عقارية

تعتبر المجموعة أنها تسيطر على الشركتان المذكورتان أعلاه حتى وإن كانت تملك نسبة أقل من 50% من حقوق التصويت، وذلك بسبب أن للمجموعة أسهم هامة في هاتان الشركتان وتمارس السيطرة عليهما من خلال ترتيبات تعاقدية. عند تحديد السيطرة، اعتبرت الإدارة أن للمجموعة قدرة عملية على توجيه الأنشطة المتعلقة في هاتان الشركتان لإنتاج عوائد لصالحها. إستنتجت الإدارة أن لها صلاحية مستمدة من قدرتها على تعيين وعزل غالبية أعضاء مجلس الإدارة في أي وقت بدون قيود. لذلك، فإن المجموعة تقوم بحساب هذه الإستثمارات كشركات تابعة.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

7. تابع / الشركات التابعة

7.3 الشركات التابعة مع الحصص غير المسيطرة الهامة

تتضمن المجموعة الشركات التابعة التالية مع الحصص غير المسيطرة الهامة (NCI):

الاسم	نسبة حصص الملكية وحقوق التصويت المحتفظ بها من قبل الحصص غير المسيطرة		الخسارة المخصصة للحصص غير المسيطرة		الحصص غير المسيطرة المتراكمة	
	31 ديسمبر 2016 د.ك	31 ديسمبر 2015 د.ك	31ديسمبر 2016 د.ك	31 ديسمبر 2015 د.ك	31 ديسمبر 2016 د.ك	31 ديسمبر 2015 د.ك
شركة كازبلانكا العقارية المحدودة	%73.02	%73.02	(19,763)	(8,062)	1,407,131	1,407,634
شركة دريم العقارية المحدودة	%69.19	%69.19	(1,228,921)	(5,933)	2,700,495	3,924,343

لم يتم سداد أية توزيعات أرباح للحصص غير المسيطرة خلال العامان 2016 و 2015.

أ) شركة كازابلانكا العقارية المحدودة

أدناه ملخص المعلومات المالية لشركة كازابلانكا العقارية المحدودة قبل الحذوفات داخل المجموعة:

	31 ديسمبر 2016 د.ك	31 ديسمبر 2015 د.ك
الأصول غير المتداولة	4,393,199	4,356,651
الأصول المتداولة	2,274	1,518
مجموع الأصول	4,395,473	4,358,169
الخصوم المتداولة	2,468,424	2,430,431
مجموع الخصوم	2,468,424	2,430,431
مجموع حقوق الملكية الخاصة بمالكي الشركة الام	519,918	520,104
الحصص غير المسيطرة	1,407,131	1,407,634
مجموع حقوق الملكية	1,927,049	1,927,738

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 د.ك	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 د.ك
خسارة السنة الخاص بمالكي الشركة الام	(7,302)	(2,979)
خسارة السنة الخاصة بالحصص غير المسيطرة	(19,763)	(8,062)
خسارة السنة	(27,065)	(11,041)
ربح / (خسارة) شاملة أخرى عائدة خاصة لمالكي الشركة الأم	7,116	(9,974)
ربح / (خسارة) شاملة أخرى للسنة الخاصة بالحصص غير المسيطرة	19,259	(28,066)
مجموع الربح / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	26,375	(38,040)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة الخاصة بمالكي الشركة الأم	(186)	(12,953)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة الخاصة بالحصص غير المسيطرة	(504)	(36,128)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	(690)	(49,081)

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

7. تابع / الشركات التابعة

7.3 *تابع / الشركات التابعة مع الحصص غير المسيطرة الهامة*

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 د.ك	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 د.ك
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل	(9,465)	9,747
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	-	(10,662)
صافي التدفقات النقدية	**(9,465)**	(915)

ب) شركة دريم العقارية المحدودة.

ملخص أدناه المعلومات المالية لشركة دريم العقارية المحدودة قبل الحذوفات داخل المجموعة:

	31 ديسمبر 2016 د.ك	31 ديسمبر 2015 د.ك
الأصول غير المتداولة	**3,382,450**	5,126,279
الأصول المتداولة	**1,022,332**	1,053,335
مجموع الاصول	**4,404,782**	6,179,614
الخصوم المتداولة	**501,542**	507,450
مجموع الخصوم	**501,542**	507,450
مجموع حقوق الملكية الخاصة بمالكي الشركة الام	**1,202,745**	1,747,821
الحصص غير المسيطرة	**2,700,495**	3,924,343
مجموع حقوق الملكية	**3,903,240**	5,672,164

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 د.ك	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 د.ك
خسارة السنة الخاصة بمالكى الشركة الام	**(547,336)**	(2,642)
خسارة السنة الخاصة بالحصص غير المسيطرة	**(1,228,921)**	(5,933)
خسارة السنة	**(1,776,257)**	(8,575)
الربح / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة الخاصة بمالكي الشركة الأم	**2,259**	(12,723)
الربح / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة الخاصة بالحصص غير المسيطرة	**5,074**	(28,571)
مجموع الربح / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	**7,333**	(41,294)
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة الخاص بمالكي الشركة الأم	**(545,077)**	(15,365)
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة الخاص بالحصص غير المسيطرة	**(1,223,847)**	(34,504)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	**(1,768,924)**	(49,869)

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

7. تابع / الشركات التابعة

7.3 تابع / الشركات التابعة مع الحصص غير المسيطرة الهامة

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 د.ك	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 د.ك
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل	(8,761)	(11,419)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في انشطة الاستثمار	(30,282)	(83,203)
صافي التدفقات النقدية	**(39,043)**	(94,622)

7.4 حصص في منشات مهيكلة غير مجمعة

ليس لدى المجموعة أي حصص في المنشآت المهيكلة غير المجمعة.

8. مصاريف عمومية وإدارية

	السنه المنتهية في 31 ديسمبر 2016 د.ك	السنه المنتهية في 31 ديسمبر 2015 د.ك
تكاليف موظفين	241,668	286,613
مصاريف إدارية	111,704	134,383
	353,372	420,996

9. (خسارة) / ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمالكي الشركة الأم

تم احتساب (خسارة) / ربحية السهم الأساسية والمخففة بقسمة (خسارة) / ربح السنة الخاص بمالكي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة بإستثناء أسهم الخزينة.

	السنه المنتهية في 31 ديسمبر 2016	السنه المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(خسارة) / ربح السنة العائد إلى مالكي الشركة الأم (د.ك)	(1,637,330)	69,578
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بإستثناء أسهم الخزينة)	145,413,548	145,413,548
(خسارة) / ربحية السهم الاساسية والمخففة	(11.26) فلس	0.48 فلس

10. عقارات إستثمارية

	31 ديسمبر 2016 د.ك	31 ديسمبر 2015 د.ك
عقارات داخل الكويت	7,287,000	7,965,000
عقارات خارج الكويت	216,310	214,930
	7,503,310	8,179,930

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

10. تابع / عقارات استثمارية

إن الحركة على عقارات استثمارية هي كما يلي :

	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015
	د.ك	د.ك
في 1 يناير	**8,179,930**	5,807,000
اضافات/ مشتريات خلال السنة	**10,360**	2,295,830
التغير في القيمة العادلة	**(686,980)**	77,100
	7,503,310	8,179,930

إن العقارات الاستثمارية مضمونة مقابل تمويل إجارة (إيضاح 20). حققت المجموعة إيراد إيجار من العقارات الاستثمارية بلغ 461,166 د.ك (2015: 370,027 د.ك).

ايضاح 26.3 يوضح كيف تم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية.

11. عقارات قيد التطوير

	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015
	د.ك	د.ك
عقارات في السعودية	**1,355,851**	817,710
عقارات في سوريا	**4,393,199**	4,356,651
عقارات في المغرب	**3,382,451**	5,126,279
	9,131,501	10,300,640

إن الحركة على عقارات قيد التطوير هي كما يلي :

	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015
	د.ك	د.ك
في 1 يناير	**10,300,640**	10,079,497
إضافة خلال السنة	**561,508**	84,942
هبوط في قيمة استثمار في عقارات قيد التطوير	**(1,769,417)**	-
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**38,770**	136,201
	9,131,501	10,300,640

خلال السنة ، اعترفت المجموعة بخسارة هبوط في القيمة بمبلغ 1,769,417 د.ك(2015:لا شي) يتعلق بالعقارات قيد التطوير في لمغرب.

إن القيمة المدرجة لعقارات قيد التطوير تتضمن تكلفة استحواذ أرض وتكاليف الانشاء والتطوير.

12. استثمارات متاحة للبيع

	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015
	د.ك	د.ك
أوراق مالية محلية مسعرة	**273,465**	255,975
أوراق مالية محلية غير مسعرة	**321,530**	568,280
أوراق مالية أجنبية غير مسعرة	**2,898,772**	2,932,857
	3,493,767	3,757,112

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

12. تابع / استثمارات متاحة للبيع

تم إدراج أصول مالية بقيمة 766,548 د.ك (2015 : 805,907 د.ك) بالتكلفة ناقصاً هبوط القيمة نظراً لعدم إمكانية تقدير توقعات التدفقات النقدية لها وعدم توفر معلومات مالية أخرى للوصول إلى قياس موثوق فيه للقيمة العادلة.
تدار الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية غير المسعرة بمبلغ 478,180 د.ك (2015 : 478,180 د.ك) من قبل طرف ذو صلة.
ان الجدول الهرمي لتحديد القيم العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع والافصاح عنها باستخدام اساليب التقييم تم عرضه في ايضاح 26.2.

13. إستثمار في شركة زميلة

13.1. إن تفاصيل الشركات الزميلة للمجموعة مذكورة أدناه:

إسم الزميلة	بلد التأسيس	نسبة الملكية		الأنشطة الرئيسية
		31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015	
شركة الليبية للتجارة العامة – ذ.م.م	الكويت	%20	%20	عقاري
شركة رواج القابضة – ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	%24.166	-	عقاري

جميع الشركات الزميلة غير مدرجة.

إن الحركة في القيمة المدرجة للاستثمار في شركات زميلة هي كالتالي:

	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015
	د.ك	د.ك
في 1 يناير	768,763	954,116
إضافات	329,250	-
تخفيض رأس المال	-	(171,045)
حصة في نتائج السنة	(180,479)	(14,308)
في 31 ديسمبر	917,534	768,763

استحوذت المجموعة خلال السنة علي حصة اضافية بلغت 15.83% من شركة رواج القابضة ش.م.ك (مقفلة) مقابل مبلغ اجمالي قدرة 213,750 د.ك. ووفقا لذلك، أعادت المجموعة تصنيف هذا الأستثمار البالغ 329,250 د.ك والذي يمثل 24.166% من حصص الملكية من استثمار متاح للبيع الى استثمار في شركة زميلة حيث أن المجموعة الآن قادرة ممارسة تأثير جوهري على الشركة المستثمر بها. ونتج عن إعادة تصنيف الاستثمار الى شركة زميلة شهرة مؤقتة بلغت 35,821 د.ك. ان القيمة العادلة المؤقتة لأصول والخصوم القابلة للتحديد كما في تاريخ الأستحواذ علي الشركة المستثمر فيها كما يلي.

	30 سبتمر 2016
	د.ك
اجمالي الأصول	1,235,168
اجمالي الخصوم	20,944
صافي الأصول	1,214,224
مقابل الشراء	329,250
حصة من صافي الأصول المستحوذ عليها	(293,429)
الشهرة	35,821

ان القيمة العادلة للأصول والخصوم القابلة للتحديد المستحوذ عليها قد حددت مؤقتاً عن طريق ادارة المجموعة. ان التقديرات المشار لها أعلاة والشهرة الناتجة تخضع لمراجعة خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الاستحواذ.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

13. تابع / استثمار في شركات زميلة

13.2 ملخص المعلومات المالية للشركات الزميلة الجوهرية للمجموعة موضحة أدناه

أ) شركة الليبية للتجارة العامة – ذ.م.م

	31 ديسمبر 2016 د.ك	31 ديسمبر 2015 د.ك
موجودات غير متداولة	2,454,761	3,185,925
موجودات متداولة	614,491	661,469
اجمالي الموجودات	3,069,252	3,847,394
مطلوبات متداولة	4,840	3,579
اجمالي المطلوبات	4,840	3,579
صافي الموجودات	3,064,412	3,843,815

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 د.ك	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 د.ك
الايرادات	828	16,898
خسارة السنة	(779,403)	(71,538)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	(779,403)	(71,538)

فيما يلي مطابقة ملخص المعلومات المالية الموضح اعلاه للشركة الزميلة مع القيمة الدفترية في بيان المركز المالي المجمع:

	31 ديسمبر 2016 د.ك	31 ديسمبر 2015 د.ك
حصة ملكية المجموعة (%)	20%	20%
صافي موجودات للشركة الزميلة	3,064,412	3,843,815
حصة المجموعة في صافي الموجودات	612,882	768,763
القيمة الدفترية	612,882	768,763

ب) شركة رواج القابضة – ش.م.ك. (مقفلة)

	31 ديسمبر 2016 د.ك	31 ديسمبر 2015 د.ك
موجودات غير متداولة	837,542	-
موجودات متداولة	284,997	-
اجمالي الموجودات	1,122,539	-
مطلوبات غير متداولة	587	-
مطلوبات متداولة	9,517	-
اجمالي المطلوبات	10,104	-
صافي الموجودات	1,112,435	-

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

13. تابع / استثمار في شركات زميلة

ب) تابع / شركة رواج القابضة – ش.م.ك. (مقفلة)

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 د.ك	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 د.ك
الايرادات	(26,253)	-
خسارة السنة	(101,789)	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	(101,789)	-

فيما يلي تسوية لملخص المعلومات المالية الموضح اعلاه للشركة الزميلة مع القيمة الدفترية في بيان المركز المالي المجمع:

	31 ديسمبر 2016 د.ك	31 ديسمبر 2015 د.ك
حصة ملكية المجموعة (%)	24.166%	-
صافي موجودات الشركة الزميلة	1,112,435	-
حصة المجموعة في صافي الموجودات	268,831	-
الشهرة	35,821	
القيمة الدفترية	304,652	-

قامت المجموعة بالمحاسبة عن حصتها في نتائج شركة رواج القابضة – ش.م.ك (مقفلة) بناء على البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2016 .

14. المدفوع مقدماً لشراء عقار استثماري

يتمثل هذا البند في المبالغ المدفوعة مقدماً لشراء عقار إستثماري في تركيا. وفقاً للاتفاقية، للمجموعة حق الخيار إما اعادة بيع، كلياً أو جزئيا، حقوق العقار الاستثماري للبائع بسعر يتفق عليه، بعد ثلاثون شهرا من تاريخ 15 أكتوبر 2014 ، تاريخ الاتفاقية، أو طلب تسليم العقار الاستثماري. بالاضافة إلى ذلك، حصلت المجموعة على ضمان على شكل رهن لبعض العقارات في تركيا بقيمة لا تقل عن 752,127 د.ك (2015 : 902,956 د.ك).

خلال السنة ، اعترفت المجموعة بمخصص من المدفوع مقدماً لشراء عقار استثماري بمبلغ 367,386 د.ك (2015: لا شي)

15. ذمم مدينة وأصول أخرى

	31 ديسمبر 2016 د.ك	31 ديسمبر 2015 د.ك
ذمم مدينة	308,764	309,074
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(299,490)	(299,490)
	9,274	9,584
إيرادات مستحقة	19,839	31,452
مصاريف مدفوعة مقدما	12,147	13,746
مستحق من شركة زميلة	4,839	3,329
مستحق من أطراف ذات صلة	16,133	16,133
ذمم مدينة أخرى	90,875	86,951
	153,107	161,195

إن القيم المدرجة للأصول المالية أعلاه تقارب قيمها العادلة ومستحقة خلال عام. تم مراجعة إنخفاض القيمة للذمم المدينة والأصول الأخرى وهو يشير لعدم الحاجة لمخصص إضافي.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

16. النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل في بيان التدفقات النقدية المجمعة مما يلي :

	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015
	د.ك	د.ك
حسابات التوفير	38,166	357,497
نقد في الصندوق	894	875
أرصدة لدى البنوك	355,243	616,260
	394,303	974,632

إن الأرصدة لدى البنوك وحسابات التوفير تحمل متوسط ربح بمعدل 1% (2015 : 1%).

17. رأس المال

كما في 31 ديسمبر 2016 ، يتالف رأس مال الشركة الام المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل نقدا من 150,000,000 سهم بواقع 100 فلس للسهم الواحد (2015 : 150,000,000 سهم بواقع 100 فلس للسهم الواحد) . جميع الاسهم نقدية.

18. أسهم خزينة

	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015
	د.ك	د.ك
عدد الأسهم	4,586,452	4,586,452
نسبة الأسهم المصدرة	3.05%	3.05%
التكلفة (د.ك)	337,694	337,694
القيمة السوقية (د.ك)	165,112	128,421

إن إحتياطيات الشركة الأم التي تعادل تكلفة أسهم الخزينة صنفت على أنها غير قابله للتوزيع.

19. الإحتياطيات

وفقا لقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي القانوني. ويوقف هذا التحويل بقرار من مساهمي الشركة الأم بعد بلوغه 50%من رأس المال المدفوع .

إن توزيع الاحتياطي القانوني محدد بالمبلغ اللازم لضمان توزيع أرباح بنسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي تكون الأرباح المرحلة غير كافية لدفع هذه التوزيعات.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة الأم وقانون الشركات، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الإختياري.

لا يوجد قيود على توزيع الإحتياطي الإختياري.

لا يوجد حاجة لهذه التحويلات عندما تتكبد المجموعة خسائر أو عند وجود خسائر متراكمة.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

20. تمويل إجارة

	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015
	د.ك	د.ك
قصيرة الأجل	**1,963,000**	2,768,500
طويلة الأجل:		
مستحق خلال سنة	**104,232**	33,200
مستحق بعد سنة	**1,664,744**	966,800
	1,773,970	1,000,000
	3,736,976	3,768,500
إجمالي المبالغ المستحقة خلال الإثني عشر شهراً القادمة	**2,067,232**	2,801,700
إجمالي المبالغ المستحقة بعد إثني عشر شهراً	**1,669,744**	966,800
	3,736,976	3,768,500

يتمثل تمويل الإجارة في تمويل إسلامي من مؤسسة مالية محلية لتمويل شراء عقارات استثمارية (إيضاح 10). ان العقارات الإستثمارية مرهونة مقابل تمويل الإجارة الذي يحمل معدل ربح فعلي يتراوح ما بين 4.75% إلى 5.5% (2015: 4.75% - 5.25%) يستحق تمويل الاجارة قصير الأجل خلال سنة من تاريخ بيان المركز المالي المجمع وهو قابل للتجديد. أما تمويل الاجارة طويل الاجل يستحق على دفعات شهرية مختلفة تبدأ من سبتمبر 2016 لغاية أغسطس 2022. بينما الجزء المتداول من تمويل الاجارة طويل الاجل والمستحق خلال سنة مدرج ضمن المطلوبات المتداولة.

21. ذمم دائنة وخصوم أخرى

	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015
	د.ك	د.ك
ذمم دائنة	-	375
مصاريف مستحقه	**62,331**	124,277
مستحق إلى أطراف ذات صلة (حصص غير مسيطرة)	**104,736**	105,936
مخصص أجازات العاملين	**40,251**	35,399
توزيعات أرباح مستحقة	**9,875**	9,984
	217,193	275,971

22. التوزيعات المقترحة والجمعية العمومية السنوية

لاحقاً لتاريخ بيان المركز المالي المجمع، اقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أية أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 . إعتمدت الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في 19 مايو 2016 البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 دون توزيع أية أرباح.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

23. معاملات مع أطراف ذات صلة

تمثل الأطراف ذات صلة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التي تخضع للسيطرة المشتركة وموظفي الإدارة العليا للمجموعة والشركات التي يملك فيها أعضاء مجلس الإدارة وموظفو الإدارة العليا للمجموعة حصصا رئيسية أو بإمكانهم ممارسة تأثير ملموس أو سيطرة مشتركه عليها. يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.
فيما يلي بيان بأهم التعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة:

	31 ديسمبر 2016 د.ك	31 ديسمبر 2015 د.ك
معاملات مدرجة في بيان المركز المالي المجمع		
مستحق من شركة زميلة (ايضاح 15)	**4,839**	3,329
مستحق من أطراف ذات صلة (ايضاح 15)	**16,134**	16,133
مستحق إلى أطراف ذات صلة (ايضاح 21)	**104,736**	105,936
معاملات مدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع		
أتعاب إدارة	**9,126**	12,684
مكافآت موظفي الإدارة العليا		
رواتب ومزايا قصيرة الأجل	**92,659**	91,305
مكافآت نهاية الخدمة	**2,685**	2,284
	95,344	93,589

24. معلومات القطاعات

فيما يلي قطاعات المجموعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 :
- محلي
- دولي

الإيرادات والأرباح التي حققتها المجموعة من القطاعات ملخصة على النحو التالي:

31 ديسمبر 2016	محلي د.ك	دولي د.ك	المجموع د.ك
إيرادات	**(302,266)**	**102,395**	**(199,871)**
(خسارة) / ربح القطاع	**(823,159)**	**(2,067,444)**	**(2,890,603)**
ربح فروقات عملة أجنبية			**4,429**
خسارة السنة			**(2,886,174)**
إجمالي الأصول	**9,032,316**	**12,955,262**	**21,987,578**
إجمالي الخصوم	**3,870,975**	**122,423**	**3,993,398**
صافي الاصول	**5,161,341**	**12,832,839**	**17,994,180**
حصة من نتائج أعمال شركات زميلة	**(180,479)**	-	**(180,479)**
إستهلاكات	**4,068**	-	**4,068**
اضافات عقارات إستثمارية	**10,360**	-	**10,360**

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

24. تابع / معلومات القطاعات

31 ديسمبر 2015	محلي د.ك	دولي د.ك	المجموع د.ك
إيرادات	460,595	160,470	621,065
(خسارة) / ربح القطاع	(99,445)	137,938	38,493
ربح فروقات عملة أجنبية			19,018
مصاريف غير مخصصة			(2,880)
ربح السنة			54,631
إجمالي الأصول	10,247,631	14,641,745	24,889,376
إجمالي الخصوم	(3,937,739)	(141,484)	(4,079,223)
صافي الاصول	6,309,892	14,500,261	20,810,153
حصة من نتائج أعمال شركة زميلة	(14,308)	-	(14,308)
إستهلاكات	3,449	-	3,449
شراء عقارات إستثمارية	2,295,830	-	2,295,830

25. أهداف وسياسات إدارة المخاطر

تتعرض أنشطة المجموعة إلى العديد من المخاطر المالية ، مثل : مخاطر السوق (وتشمل مخاطر سعر العملة ومخاطر تقلبات الأسعار ومخاطر معدل الربح)، ومخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة.

إن مجلس إدارة الشركة الأم مسؤول في النهاية عن وضع السياسات والإستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر . يتركز عمل إدارة مخاطر المجموعة بشكل أساسي على تأمين الإحتياجات النقدية قصيرة ومتوسطة الأجل للمجموعة والتقليل من إحتمالية التفاعل مع المؤشرات السلبية التي قد تودي إلى التأثير على نتائج أنشطة المجموعة. تدار الإستثمارات طويلة الأجل على أنها ستعطي مردودا دائما.

لا تدخل المجموعة أو تتاجر في الأدوات المالية ، بما فيها مشتقات الأدوات المالية ، على أساس التوقعات المستقبلية.

فيما يلي بيان بالمخاطر المالية الهامة التي تتعرض لها المجموعة:-

25.1 مخاطر السوق

أ) مخاطر العملة الأجنبية

تتمثل مخاطر العملة الأجنبية في تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة لتغير أسعار تحويل العملات الأجنبية.

تعمل المجموعة، وبشكل أساسي، في الكويت ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وهي بذلك عرضة لمخاطر العملة الأجنبية الناتجة، بشكل رئيسي من التغيرات في أسعار صرف الدولار الأمريكي والليرة السوري والريال السعودي والدرهم المغربي. قد يتأثر المركز المالي للمجموعة بشكل كبير نتيجة للتغير في أسعار صرف هذه العملات. للتخفيف من تعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية، يتم مراقبة التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

25. تابع/ أهداف وسياسات إدارة المخاطر

25.1 تابع /مخاطر السوق

أ) تابع / مخاطر العملة الأجنبية

تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية التالية والتي تم تحويلها الى الدينار الكويتي بأسعار الإقفال في نهاية السنة:

	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015
	د.ك	د.ك
دولار أمريكي	8,886	83,404
ليره سوري	1,988	829
ريال سعودي	1,872	26,436
درهم مغربي	294,242	329,316

تم تقدير نسبة الحساسية بناءً على الدولار الأمريكي بمعدل 3% (2015 : 3%) والليرة السوري بمعدل 50% (2015 : 50%) والريال السعودي 5% (2015: 5%) والدرهم المغربي 5% (2015: 5%) بافتراض الزيادة أو النقص في أسعار الصرف. لم يكن هناك تغيير خلال السنة في الطرق والإفتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية .

وفي حالة ما إذا إرتفع / (إنخفض) سعر صرف الدينار الكويتي مقابل تلك العملات الأجنبية وبإفتراض نسبة الحساسية المذكورة أعلاه، سوف يكون تأثير ذلك على ربح السنة وحقوق الملكية كما يلي:

	ربح السنة	
	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015
دولار أمريكي	±267	±2,502
ليرة سوري	±994	±415
ريال سعودي	±94	±1,322
درهم مغربي	±14,712	±16,466

وتتفاوت مخاطر تقلبات صرف العملة الأجنبية خلال السنة حسب حجم وطبيعة المعاملات. ولكن، يمكن إعتبار التحاليل أعلاه على أنها تمثل مدى تعرض المجموعة لمخاطر تقلبات أسعار العملة الأجنبية.

ب) المخاطر السعرية

تتعرض المجموعة لمخاطر التقلبات السعرية بالنسبة لإستثماراتها. يتم تصنيف الاستثمارات، كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر أو استثمارات متاحة للبيع.

ولإدارة المخاطر الناتجة عن التقلبات السعرية لإستثماراتها في الأوراق المالية وسندات الدين تقوم المجموعة بتنويع محافظها الإستثمارية. وتتم عملية التنويع تلك ، بناء على حدود موضوعة من قبل المجموعة.

يوضح الجدول التالي درجات الحساسية التي تتعرض لها المجموعة والمتعلقة بإستثماراتها، وعلى أساس المخاطر المحتملة للأسعار كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

25. تابع/ أهداف وسياسات إدارة المخاطر

25.1 تابع /مخاطر السوق

ب) تابع / المخاطر السعرية

إذا تغيرت الأسعار بنسبة 5% بالزيادة / بالنقصان فإن تأثير تلك التغيرات على ربح السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 و 2015 وحقوق الملكية ستكون كالآتي:

	ربح السنة		حقوق الملكية	
	31 ديسمبر	31 ديسمبر	31 ديسمبر	31 ديسمبر
	2016	2015	2016	2015
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر	602	602	-	-
استثمارات متاحة للبيع	-	-	174,688	78,956

(ج) مخاطر معدل الربح

تنشأ مخاطر معدل الربح من إمكانية أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. المجموعة معرضة لمخاطر معدل الفائدة فيما يتعلق بتمويل الإجارة وحسابات التوفير.

الجدول أدناه يوضح حساسية ربح السنة وحقوق الملكية للتغير الممكن أن يحدث في معدلات الربح 1%+ و 1%- (2015: 1%+ و 1%-) بأثر رجعي من بداية السنة. وهذه التغيرات تعتبر معقولة بناءً على ملاحظة وضع السوق الحالي.

تمت الحسابات بناءً على الأدوات المالية للمجموعة حتى تاريخ المركز المالي. كافة المتغيرات ثابتة، ولا يوجد تأثير على حقوق ملكية المجموعة:

	31 ديسمبر 2016		31 ديسمبر 2015	
	+1%	-1%	+1%	-1%
	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
ربح السنة	36,988	36,988	33,584	(33,584)

لم يكن هناك تغير خلال السنة في الطرق والإفتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

25.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الإئتمان هي تلك المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة طرف من أطراف الأدوات المالية الوفاء بإلتزاماته تجاه الطرف الآخر مسببا بذلك خسارة الطرف الآخر. أن سياسة المجموعة تجاه تعرضها لمخاطر الإئتمان تتطلب مراقبة تلك المخاطر بشكل دائم. كما تحاول المجموعة عدم تركيز تلك المخاطر على أفراد أو مجموعة عملاء في مناطق محددة أو من خلال تنويع تعاملاتها في أنشطة مختلفة. كما يتم الحصول على ضمانات حيثما كان ذلك مناسباً.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

25. تابع/ أهداف وسياسات إدارة المخاطر

25.2 تابع / مخاطر الائتمان

إن مدى تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان محدود بالمبالغ المدرجة ضمن الأصول المالية كما في تاريخ المركز المالي والملخصة على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015
	د.ك	د.ك
ذمم مدينة وأصول أخرى	**153,107**	161,195
حسابات توفير (ايضاح 16)	**38,166**	357,497
أرصدة لدى بنوك (ايضاح 16)	**355,243**	616,260
	546,516	1,134,952

إن أرصدة لدى البنوك وحسابات التوفير محتفظ بها لدى مؤسسات مالية ذات جودة إئتمانية عالية .تمثل الذمم المدينة والمستحق من أطراف ذات صلة صافي مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. ترى الإدارة أن صافي الأرصدة لم يفت موعد إستحقاقها ولا يوجد هبوط في قيمتها.

تركيز الأصول المالية

تمتلك المجموعة استثمارات وأصول أخرى تبلغ قيمتها 9,417,978 د.ك (31 ديسمبر 2015 : 11,309,875 د.ك) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) والتي تمثل نسبة 43% كما في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2015 : 45%) من إجمالي الأصول وهي تتضمن أصول مالية بمبلغ 5,013,196 د.ك (31 ديسمبر 2015 : 5,130,261 د.ك) في ليبيا وسوريا. بالإضافة إلى ذلك، تدير المجموعة بناء مشاريع عقارية في المنطقة، بما في ذلك مشاريع في ليبيا وسوريا. تراقب الإدارة عن كثب التغييرات السياسية الراهنة التي تشهدها المنطقة وتقوم بإتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية أصولها وأنشطتها بالمنطقة.

25.3 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير عند إستحقاقها. وللحد من تلك المخاطر، قامت إدارة المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة أصولها بعد الأخذ بعين الاعتبار السيولة ومراقبة تلك السيولة بشكل يومي.
يلخص الجدول التالي قائمة إستحقاق الخصوم المالية للمجموعة. تم تحديد تواريخ إستحقاق الخصوم المالية على أساس الفترة المتبقية من تاريخ المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

25. تابع/ أهداف وسياسات إدارة المخاطر

25.3 تابع / مخاطر السيولة

جدول استحقاق المطلوبات كما في 31 ديسمبر 2016:

المطلوبات	خلال شهر واحد	1 الى 3 أشهر	3 الى 12 شهر	أكثر من سنة	المجموع
	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
تمويل إجارة	-	-	2,157,232	1,785,278	3,942,510
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	-	112,457	104,736	-	217,193
	-	112,457	2,261,968	1,785,278	4,159,703

جدول استحقاق المطلوبات كما في 31 ديسمبر 2015 :

المطلوبات	خلال شهر واحد	1 الى 3 أشهر	3 الى 12 شهر	أكثر من سنة	المجموع
	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
تمويل إجارة	-	-	2,920,767	1,055,000	3,975,767
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	-	170,035	105,936	-	275,971
	-	170,035	3,026,703	1,055,000	4,251,738

26. قياس القيمة العادلة

26.1 التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تتمثل القيمة العادلة في السعر الذي يتم استلامه لبيع اصل او دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

ان الاصول والخصوم المالية المقاسة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي يتم تصنيفها الى ثلاثة مستويات من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. يتم تحديد المستويات الثلاث بناء على قابلية الملاحظة للمدخلات الهامة للقياس وذلك على النحو التالي:

- مستوى 1 : أسعار مدرجة (غير معدلة) في اسواق نشطة لاصول وخصوم مماثلة.
- مستوى 2 : معطيات غير الاسعار المدرجة المتضمنة في مستوى 1 والتي يمكن تتبعها للأصول والخصوم سواء بصورة مباشرة (كالاسعار) او بصورة غير مباشرة (معطيات متعلقة بالأسعار) .
- مستوى 3 : تقنيات التقييم المتضمنة معطيات الاصول والخصوم المالية التي لا تستند الى معلومات سوقية يمكن تتبعها (معطيات غير قابلة للملاحظة).

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

26. تابع/ قياس القيمة العادلة

26.2 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

ان القيمة المدرجة للأصول والخصوم المالية للمجموعة الواردة في بيان المركز المالي المجمع يمكن ان تصنف على النحو التالي :

	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015
	د.ك	د.ك
أصول مالية		
قروض ومدينون بالتكلفة المطفأة:		
– النقد والنقد المعادل	394,303	974,632
– ذمم مدينة وأصول أخرى	153,107	161,195
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة		
– استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	12,041	12,041
استثمارات متاحة للبيع		
– استثمارات متاحة للبيع بالتكلفة	766,548	805,907
– استثمارات متاحة للبيع بالقيمة العادلة	2,727,219	2,951,205
	4,053,218	4,904,980
خصوم مالية :		
خصوم مالية بالتكلفة المطفأة:		
– ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	217,193	275,971
– تمويل إجارة	3,736,976	3,768,500
	3,954,169	4,044,471

تعتبر الادارة المبالغ المدرجة للقروض والمدينون وجميع الخصوم المالية والتي هي بالتكلفة المطفأة بأنها مقاربة لقيمها العادلة.

تم تحديد المستوى الذي يتم فيه تصنيف الموجودات أو المطلوبات المالية بناء على أدنى مستوى من مدخلات مهمة لقياس القيمة العادلة.

إن الأصول والخصوم المالية المقاسة بالقيمة العادلة على أساس دوري في بيان المركز المالي المجمع يتم تصنيفها الى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على النحو التالي:

31 ديسمبر 2016 :		مستوى 1	مستوى 2	مستوى 3	المجموع
		د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
استثمارات بالقيمة العادلة					
من خلال الأرباح أو الخسائر:					
صناديق محلية مدارة	(ب)	-	12,041	-	12,041
استثمارات متاحة للبيع :					
الأوراق المالية المسعرة	(أ)	273,465	-	-	273,465
الأوراق المالية غير المسعرة	(ج)	-	-	2,453,754	2,453,754
		273,465	12,041	2,453,754	2,739,260

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

26. تابع/ قياس القيمة العادلة

26.2 يتبع / قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

31 ديسمبر 2015 :		مستوى 1	مستوى 2	مستوى 3	المجموع
		د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
استثمارات بالقيمة العادلة					
من خلال الأرباح أو الخسائر:					
صناديق محلية مدارة	(ب)	-	12,041	-	12,041
استثمارات متاحة للبيع :					
الأوراق المالية المسعرة	(أ)	255,975	-	-	255,975
الأوراق المالية غير المسعرة	(ج)	-	-	2,695,230	2,695,230
		255,975	12,041	2,695,230	2,963,246

لم تكن هناك أي عمليات تحويل هامة بين مستويات 1 و 2 خلال فترة التقرير.

القياس بالقيمة العادلة

الطرق وتقنيات التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة لم تتغير بالمقارنة مع فترة التقارير المالية السابقة.

أ) أوراق مالية مسعرة

جميع الاسهم العادية المدرجة والتي يتم تداولها عموما في أسواق الاوراق المالية. كما تم تحديد القيم العادلة بالرجوع الى آخر سعر معلن بتاريخ التقارير المالية.

ب) صناديق محلية مدارة

تتكون الإستثمارات الضمنية في صناديق محلية مدارة بشكل رئيسي من أوراق مالية محلية مسعرة تم تحديد قيمتها العادلة بالرجوع الى أسعارها المعلنة بتاريخ التقرير.

ج) أوراق مالية غير مسعرة

يتم قياس الأوراق المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة باستخدام نماذج تقييم مختلفة كنموذج التدفقات النقدية المخصومة الذي يتضمن بعض الافتراضات غير المدعومة بأسعار أو معدلات سوقية ملحوظة.

د) خصوم مالية

ليس لدى المجموعة أية خصوم مالية بالقيمة العادلة.

مستوى 3 : قياسات القيمة العادلة

ان اصول وخصوم المجموعة المالية المصنفة ضمن المستوى 3 تستخدم تقنيات تقييم تستند الى مدخلات هامة لا تعتمد على بيانات سوقية قابلة للمراقبة. كما ان الادوات المالية ضمن هذا المستوى يمكن تسويتها من بداية السنة المالية الى نهايتها كما يلي:

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

26. تابع/ قياس القيمة العادلة

26.2 يتبع / قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

	استثمارات متاحة للبيع	
	31 ديسمبر	31 ديسمبر
	2016	2015
	د.ك	د.ك
الرصيد في بداية السنة	2,695,230	2,807,654
استبعادات	(246,750)	(139,574)
أرباح أو خسائر مسجلة في:		
الدخل الشامل الآخر	5,274	27,150
الرصيد الختامي	2,453,754	2,695,230
مجموع المبلغ المتضمن في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع لأرباح غير محققة على أصول المستوى الثالث	-	-

يقوم الفريق المالي للمجموعة باجراء عمليات تقييم للبنود المالية لاغراض التقارير المالية، بما في ذلك القيم العادلة للمستوى 3 وذلك بالتشاور مع مقيم مستقل للتقييمات المعقدة، عند الاقتضاء. يتم اختيار تقنيات التقييم بناء على خصائص كل اداة مالية بهدف زيادة الاستفادة من المعلومات السوقية.

ان تقنيات التقييم المستخدمة للادوات المصنفة ضمن المستوى 2 و 3 مبينة ادناه:

استثمارات متاحة للبيع واستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر :

إن القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في سوق نشط (مثل الاوراق المالية غير المسعرة) يتم تحديد قيمتها العادلة باستخدام تقنيات التقييم. كما ان القيمة العادلة للاستثمارات في الاوراق المالية غير المسعرة هي تقريبا اجمالي القيمة المقدرة للاستثمارات المعنية كما لو تم تحقيقها بتاريخ بيان المركز المالي.

عند تحديد القيمة العادلة لتلك الاستثمارات، يقوم مدراء الاستثمار باستخدام طرق متنوعة والقيام بافتراضات مبنية على ظروف السوق الموجودة بتاريخ كل مركز مالي. كما قام مدراء الاستثمار باستخدام تقنيات كتحليل التدفق النقدي المخصوم واسعار أحدث معاملات ومضاعفات السوق لتحديد القيمة العادلة.

ان تغيير المدخلات لتقييمات المستوى 3 الى افتراضات بديلة محتملة ومعقولة لن يغير بشكل كبير المبالغ المسجلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع او اجمالي الاصول او اجمالي الخصوم او اجمالي حقوق الملكية.

ان التأثير على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع أو الدخل الشامل الآخر سيكون غير هام اذا كان التغير في المخاطر ذات الصلة المستخدم لتقدير القيمة العادلة لاستثمارات المستوى 3 بنسبة 5%.

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

26. تابع/ قياس القيمة العادلة

26.3 قياس القيمة العادلة للاصول غير المالية

يبين الجدول التالي المستويات ضمن التسلسل الهرمي للاصول غير المالية المقاسة بالقيمة العادلة على اساس متكرر كما في 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2015:

31 ديسمبر 2016

	مستوى 1	مستوى 2	مستوى 3	المجموع
	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
عقارات استثمارية				
عقارات داخل الكويت	-	-	7,287,000	7,287,000
عقارات خارج الكويت	-	-	216,310	216,310
	-	-	7,503,310	7,503,310

31 ديسمبر 2015

	مستوى 1	مستوى 2	مستوى 3	المجموع
	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
عقارات استثمارية				
عقارات داخل الكويت	-	-	7,965,000	7,965,000
عقارات خارج الكويت	-	-	214,930	214,930
	-		8,179,930	8,179,930

يتم تقدير القيمة العادلة للأصول العقارية الرئيسية للمجموعة بناء على تقييمات يقوم بها مقيمو عقارات مستقلين ومؤهلين مهنياً. كما يتم تطوير المدخلات والافتراضات الهامة بالتشاور الوثيق مع الادارة. مبين أدناه المزيد من المعلومات.

عقارات داخل الكويت

تتمثل العقارات الاستثمارية في مباني مصنفة كـ "مباني استثمارية". تم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بناء على عمليات تقييم تم الحصول عليها من اثنين من المقيمين المستقلين المتخصصين في تقييم تلك الانواع من العقارات الاستثمارية. كما يتم تطوير المدخلات والافتراضات الهامة بالتشاور الوثيق مع الادارة. ان احد هؤلاء المقيمين هو بنك محلي قام بتقييم العقارات الاستثمارية باستخدام طريقة العائد. اما المقيم الآخر والذي هو مقيم محلي ذو سمعة حسنة فقد قام بتقييم العقارات الاستثمارية اساسا باستخدام المقارنة السوقية. وعند استخدام طريقة المقارنة السوقية تم ادراج تعديلات لعوامل المساحة والموقع والاستخدام الحالي. لاغراض التقييم، قامت المجموعة باختيار القيمة الأدنى للتقييمين (2015: القيمة الأدنى للتقييمين).

تابع / إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

26. تابع/ قياس القيمة العادلة

26.3 تابع / قياس القيمة العادلة للاصول غير المالية

عقارات خارج الكويت

تتمثل العقارات الاستثمارية خارج دولة الكويت في أرض في احدى دول الخليج. تم تحديد القيمة العادلة بناءاً على القيمة الأدنى لتقييمين تم الحصول عليهما من قبل مقيم مستقل وذلك باستخدام نهج مقارنة السوق والذي يعكس أسعار يمكن تتبعها لمعاملات سوقية حديثة لعقارات شبيهة وتتضمن تعديلات لعوامل محددة للارض موضوع التقييم، بما في ذلك حجم القطعة والموقع، والاستخدام الحالي.

الجدول التالي يوضح معلومات إضافية عن قياسات القيمة العادلة:

البيان	تقنية التقييم	مدخلات هامة غير ملحوظة	نطاق المدخلات غير ملحوظة	علاقة المدخلات غير المرصودة بالنسبة للقيمة العادلة
مباني داخل الكويت	طريقة العائد وطريقة المقارنة السوقية	معدل الايجار الشهري	11,483 د.ك	كلما زاد الايجار زادت القيمة العادلة
مباني خارج الكويت	طريقة المقارنة السوقية	سعر السوق المقدر للأرض (لكل متر مربع)	26 د.ب	كلما زاد سعر المتر المربع زادت القيمة العادلة

يمكن تسوية الأصول المالية في هذا المستوى من بداية الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية كما يلي:

	عقارات استثمارية 31 ديسمبر 2016	عقارات استثمارية 31 ديسمبر 2015
الرصيد الافتتاحي	8,179,930	5,807,000
مشتريات	10,360	2,295,830
أرباح أو خسائر مسجلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:		
– التغير في القيمة العادلة لعقار استثماري	(686,980)	77,100
الرصيد الختامي	7,503,310	8,179,930
مجموع المبلغ المتضمن في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع (خسائر) / أرباح غير محققة على أصول المستوى الثالث	(686,980)	77,100

27. إلتزامات رأسمالية

كما في تاريخ المركز المالي، يوجد على المجموعة إلتزامات رأسمالية نظير إنشاءات بمبلغ 78,834 د.ك (2015: 529,862 د.ك).

28. أهداف إدارة رأس المال

إن أهداف المجموعة الخاصة بإدارة رأس المال هي التأكيد على مبدأ الإستمرارية للمجموعة وتحقيق العائد المناسب للمساهمين، وذلك من خلال استغلال أفضل هيكلة رأس المال .

يتكون رأس مال المجموعة من إجمالي حقوق الملكية . تقوم المجموعة بإدارة هيكلية رأس المال وعمل التعديلات اللازمة ، على ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية والمخاطر المرتبطة بأصول المجموعة. وللمحافظة على هيكلية رأس المال أو تعديلها، قد تقوم المجموعة بتعديل المبالغ المدفوعة كتوزيعات أرباح للمساهمين أو عوائد رأس المال على المساهمين أو إصدار أسهم جديدة أو بيع أصول لتخفيض المديونيات.